مقدمة في علم الاجتماع التربوي

الدكتور نبيل عبد الهادي



اليازوري
www.yazori.com

مقدمة في

علم الاجتماع التربوي

د. نبيل عبد الهادي

مقدمة في علم الاجتماع التربوي

د. نبيل عبد الهادي

رقم الإيداع المتسلسل لدى دائرة المكتبة الوطنية :2008/3/820

الطبعة العربية 2009

دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع

الأردن – عمّان – وسط البلد – شارع الملك حسين

هاتف : 4626626 6 962+ تلفاكس : 4614185 6 962+

ص.ب : 520646 عمّان 11152 الأردن

Email : info@yazori.com - www.yazori.com

مقدمة في علم الاجتماع التربوي

الدكتور

نبيل عبد الهادي

الإهداء

إلى كل من تبنى فكراً إنسانياً

واحترام إنسانية الأشخاص والجماعات

إلى الذين يفكرون بموضوعية وينعكس

ذلك على سلوكهم

أهدي كتابي ....

المؤلف

توطئة

المحتويات

توطئة

توطئة

توطئة

تعد العلوم الإنسانية من العلوم المهمة التي تدرس سلوك الأفراد والجماعات واتجاهاتهم نحو المواقف الاجتماعية المختلفة ولذلك نجد الكثير من هذه الدراسات تشير إلى أهمية الظواهر الاجتماعية بصفتها جزء لا يتجزأ من الإنسان، فالاتصال والتواصل الإنساني يؤدي في المحصلة النهائية إلى تفعيل دور الفرد ضمن المجتمع الذي ينتمي إليه، ولذلك نرى بأن علم الاجتماعي يدرس الظواهر الاجتماعية ويحاول تفسيرها وتحليلها، في حين أن التربية تصف القيم والمعتقدات الاجتماعية الثقافية وهي التي تساعد على التكيف والتفاعل بين الأفراد وبيئاتهم الاجتماعية التي ينتمون إليها كما تعد التربية عملية اجتماعية طويلة الأمد، ولذلك جاء الكتاب دمجاً بين كل من علم الاجتماع والتربية، ولهذا يتوقع له أن يحقق الأهداف الآتية:

* يتعرف القارئ مفهوم الاجتماع.
* يتعرف القارئ مفهوم التربية.
* يحدد القارئ أهم العوامل التي تؤدي إلى تشكيل المجتمعات.
* يتوصل القارئ إلى العلاقة التي تربط بين التربية والمجتمع.
* يحدد القارئ البناء الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي.

* يتعرف القارئ مفهوم الطبقة الاجتماعية.

* يتعرف القارئ أهم العوامل التي تؤدي إلى التغير الاجتماعي.

* يتعرف القارئ عمليات التفاعل الاجتماعي.

* يتعرف القارئ أهم أسس الثقافة.

* يتعرف القارئ أهم الأسس التي تشكل القيادات.

* يتعرف القارئ تحليل بعض المقالات الاجتماعية.

ولهذا فقد انبثق عن هذه الأهداف ثلاث عشرة وحدة كانت على النحو الآتي: الوحدة الأولى تحدثت عن مفهوم نشأة علم الاجتماع، أما الثانية فقد كانت عن مفهوم التربية وأنواعها ووظائفها وضرورتها وعلاقتها بالعلوم الأخرى والفلسفات التي ترتبط بها. أما الثالثة فكانت بعنوان تعريف المجتمع والظروف التي أدت إلى نشوئه، الوحدة الرابعة تحدثت عن العلاقة بين التربية والمجتمع. والخامسة ناقشت مقومات البناء الاجتماعي. تحدثت عن الطبقات الاجتماعية ومفهوم تشكيلها، والسادسة ناقشت مفهوم الطبقات الاجتماعية، والسابعة كان عنوانها التغير الاجتماعي، والثامنة كان موضوعها التفاعل الاجتماعي والعمليات الاجتماعية، والتاسعة تحدثت عن مفهوم الثقافة والشخصية، والعاشرة حللت بعض الآراء والأفكار التي تتعلق بتشكيل القيادات الاجتماعية والسياسية، الحادية عشرة تحدثت وحللت البناء الاجتماعي لدى المجتمع الأردني كنموذج يمكن تطبيقه على النظريات الاجتماعية، الثانية عشرة تحدثت

عن مفهوم المؤسسات، والثالثة عشرة حللت بعض الأفكار الاجتماعية التربوية لبعض الباحثين والمفكرين.

وأخيراً إن هذا العمل المتواضع يعود الفضل فيه لطلابي الأعزاء الذين قاموا بمساعدتي في إعداده، فأتمنى لهم دوام النجاح والتوفيق، كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من شجعني على القيام بهذا العمل.

والله ولي التوفيق

الدكتور نبيل عبد الهادي
عمان في
25/حزيران/2001

الوحدة الأولى

نشأة علم الاجتماع وتطوره

- جهود ابن خلدون في موضوع علم الاجتماع.
- جهود أوجست كونت في علم الاجتماع.
- جهود إميل دور كايهم في علم الاجتماع.
- خصائص الظواهر الاجتماعية.
- مناهج وأدوات البحث في علم الاجتماع.
- المناهج المستخدمة في علم الاجتماع.
- أدوات البحث الاجتماعي.
- علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى.
- خاتمة.

تمهيد:

يُعد علم الاجتماع من فروع العلم الإنسانية الذي يدرس الظواهر الاجتماعية ويحلّلها ويبين الأسباب والمسببات التي أدت إلى تشكيلها، وفي هذه الوحدة سنبين تعريفاً بهذا العلم وأهم الباحثين والعلماء الذين أسهموا في ظهوره إلى حيز الوجود، كما سنتطرق إلى خصائصه والمناهج المستخدمة في دراسته، وأهم الأدوات التي لها أهمية في جمع المعلومات.

من خلال عرض ما سبق نجد بأن لهذا العلم أهمية في تحليل الظواهر الاجتماعية، كما أنه يدرس الظواهر التربوية الاجتماعية الثقافية.

جهود ابن خلدون في توضيح موضوع علم الاجتماع ومنهجه:

دراسة العمران البشري وما يطرأ عليه من تغير

يُعد ابن خلدون من رواد الفكر الاجتماعي، ولقد استفاد مما قرأه عن تاريخ العالم وما تعلق منه بالعالم الإسلامي بصفة خاصة لأن هذه الدراسات التاريخية قد اتجهت به إلى نتيجة معينة تتمثل في أن ما يحدث في العالم من ظواهر اجتماعية إنما تسير وفق قوانين ثابتة لا تقل ثباتاً عن القوانين التي تخضع لها الظواهر الأخرى، وهو اتجاه علمي يحاول علماء الاجتماع أن يتحققوا منه في وقتنا الحاضر.

كان ابن خلدون من طائفة العلماء الذين فهموا علم الاجتماع بأوسع معانيه فأدخل فيه بحث العمران البشري بجميع أنواعه، وما يتعلق منه بالبادية ويدخل فيه القبائل والأمم البدائية، وما يتعلق بالعمران الحضري، وما يدخل فيه من

بحث البلدان والأمصار، وبحث الدول والخلافة والملك، وبحث الصنائع ووسائل الكسب، وبحث الحياة العقلية وما تستلزمه من اكتساب العلوم[1].

إن دراسة الحالة الاجتماعية للإنسان معناها دراسة الحضارة. وتشتمل هذه الدراسة عند ابن خلدون على معرفة الظواهر التي تتصل بالبيئة سواء أكانت بدوية أو حضرية، وأثر حياة البداوة أو الحضارة في طباع الناس وفي عقلياتهم، ثم دراسة نظام الأسرة والقبيلة، ودراسة العوامل التي تسمح لبعض الشعوب بالتفوق على غيرها وتؤدي إلى تكوين الإمبراطوريات وقيام الأسر الحاكمة، ودراسة الاختلافات في الطبقات وفي الحرف، وتقسيم هذه الأخيرة إلى حرف تدر الربح، وحرف تكفل العيش لأصحابها، وأخيراً دراسة العلوم والفنون وجميع التغيرات التي تنتج عن طبيعة الظروف المحيطة بالمجتمع، والتي تميز المجتمع بطابع خاص.

هذا البرنامج الكامل الذي يضم جميع المسائل التي تتصل بحياة المجتمع يدل على مقدار فهم ابن خلدون لحقيقة الدراسة الاجتماعية وموضوع علم الاجتماع[2].

1- فدراسته للعمران البشري بوجه عام تتناول تأثير البيئة، وتتصل بما نعرفه اليوم «المورفولوجيا الاجتماعية Morphologic Social » أو «الايكولوجيا الإنسانية Human Ecology ».

---

(1) عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع، (ص40).

(2) عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع، (ص46).

2- دراسته للعمران البدوي والعمران الحضري تتناول نشأة الظواهر الاجتماعية وتطور المجتمعات من الحالة الفطرية إلى الحالة المدنية. وهذه الدراسة تقترب مما نعرفه اليوم باسم علم الاجتماع الريفي Rural Sociology وعلم الاجتماعي الحضري Urban Sociology.

3- دراسته «للدول والخلافة والملك» تتناول النظم السياسية للمجتمعات، وتتصل بما نعرفه اليوم باسم علم الاجتماع السياسي.

4- دراسته «للصنائع والمعاش والحرف» تتناول النظم الاقتصادية وتتصل بفرع هام من علم الاجتماع الحديث هو علم الاجتماع الاقتصادي.

5- دراسته للعلوم والفنون تتناول النواحي الفكرية والثقافية وتدخل فيما يعرف اليوم بعلم الاجتماع الثقافي.

وأكد ابن خلدون كذلك أن الحياة الاجتماعية ظاهرة طبيعية، أي أن الإنسان لا يمكنه العيش من دون مجتمع، كما بين أن الحياة الاجتماعية تتأثر بظروف الوسط الجغرافي والمناخ، والإنسان في نظره هو الكائن الوحيد الذي لا يستطيع أن يعيش من دون سلطة تنظم حياته، فمن دون السلطة يعم الاضطراب والفوضى، لأن الغرائز الخبيثة تتفوق على النزعات الطيبة لدى الإنسان. والسلطة في المجتمع تنبعث في الأصل عن القوة، وهذه القوة تكون لدى الجماعات التي تتصف بالشجاعة والترابط والوحدة والصبر على الشدائد، وتتحقق هذه الصفات عند الجماعات التي تعيش على البداوة والتقشف. وقد استشهد ابن خلدون على صدق رأيه هذا بأن الغزوات الكبرى في التاريخ قد حدثت على يد جماعات تعيش على البداوة أو شبه البداوة كالعرب والتتار إلخ...

ولكننا نستطيع اليوم أن نقول إن هذه الظاهرة ليست قاعدة ثابتة، بل أن الأمر قد تغير بعد زمن ابن خلدون مباشرة، فبمجرد أن ظهر اختراع البارود والأسلحة النارية لم يصبح التفوق السياسي للقوة والشجاعة، بل أصبح في جانب القوة المادية.

جهود أوجست كونت في توضيح موضوع علم الاجتماع ومنهجه:

-دراسة البناء والتغير (الاستاتيكا والديناميكا الاجتماعية).

يُعد أوجست كونت العالم الفرنسي مؤسساً لعلم الاجتماع بعد ابن خلدون، والمجتمع كما عرفه عبارة عن مجموعة من الأفراد ينشأ بينهم نظام تقسيم العمل ويتعاون الجميع في سبيل تحقيق أهداف مشتركة دون إغفال السعي وراء بعض الأغراض الفردية. وهذا التعريف يجعل من المجتمع حقيقة خارجية يمكن دراستها عن طريق الملاحظة الخارجية كما يدرس أي نوع من الحيوان أو النبات.

وقد قسم كونت دراسة المجتمع إلى قسمين كبيرين: الاستاتيكا الاجتماعية (أي دراسة المجتمع في حالة الاستقرار) والديناميكا الاجتماعية (أي دراسة المجتمع في حالة التطور).

فكل مجتمع لا يقوم إلا بوساطة نظم وقوانين تتعاون على حفظ ودراسة هذه النظم والقوانين من حيث هي أو بحالتها الراهنة، هي ما يسمى بالاستاتيكا الاجتماعية.

ومن جهة أخرى فإن المجتمع لا يظل على حالة واحدة بل له تاريخ مثل الكائن الحي تماماً ونحن إذا درسنا هذا التطور في المجتمع ومراحله واستخلصنا قوانينه فإن دراستنا هذه تكون دراسة ديناميكية.

- الاستاتيكا الاجتماعية:

نستطيع أن نستخلص من كتابات كونت في الاستاتيكا الحقائق الاجتماعية الآتية:

أولاً: المجتمع يتكون من أفراد. ولكن هؤلاء الأفراد لا تدعوهم إلى الاجتماع غريزة الأنانية. فالفرد يتمتع بجانب نزعاته الأنانية بشيء كثير من عواطف الإيثار وحب الغير، وهذه العواطف لها تأثير كبير في تماسك المجتمع. فالدعامة الأساسية لقيام المجتمع هي مبدأ التعاون.

ثانياً: بالرغم من أن المجتمع يتكون من أفراد إلا أن الفرد ليس هو الخلية الحقيقية للمجتمع بل أن خلية المجتمع الأولى هي الأسرة لأنها بطبيعة تكوينها وبما يسود فيها من مبدأ التعاون وتقسيم العمل عبارة عن مجتمع صغير. وهذه الحقيقة يجب أن تكون دائماً نصب أعين رجال السياسة. فإذا أرادوا تقوية روابط المجتمع وجب عليهم أن يتجهوا أولاً نحو تدعيم نظام الأسرة.

ثالثاً: تتألف المجتمعات المركبة من مجموعة من الأسر تعيش على نظام تقسيم العمل وينشأ بينها نوع من التضامن كالذي ينشأ بين الأعضاء المختلفة في جسم الكائن الحي. فإن كلاً من هذه الأعضاء يعتمد على الآخر ويتعاون الجميع لغرض واحد هو الوصول بالجسم كله إلى حالة التوازن والكمال وهذه الحقائق توصلنا إلى فهم أشياء كثيرة: إذ نفهم على ضوئها السبب في قيام الحكومات في المجتمعات المركبة. فإن تقسيم العمل يؤدي بالعناصر المختلفة للمجتمع إلى التخصص كل في ناحية خاصة، فإذا ما اتجه كل فريق

وجهته الخاصة دون مراعاة ظروف المجتمع وحاجاته المتعددة نشأ عن ذلك تفكك وحدة المجتمع وانهياره. ومن هنا يكون واجب الحكومة حفظ النظم الاجتماعية وتقوية روح الوحدة وإحداث التكافؤ بين القوى المختلفة بحيث لا يطغى فريق على آخر.

ويؤدي نظام تقسيم العمل إلى وجود الطبقات المختلفة، وهذه الطبقات تقوم من المجتمع مقام الأنسجة في جسم الإنسان ويميز كونت ثلاثة أنواع من الطبقات الاجتماعية.

1- طبقة العمال ورؤساء الصناعة، وهؤلاء يكونون طبقة يسميها كونت طبقة العمل المادي.

2- طبقة العلماء ورجال الدين والفلاسفة، وهؤلاء جميعاً يدخلون في طبقة يسميها كونت طبقة العمل العقلي.

3- أما الطبقة الثالثة فهي طبقة النساء والأمهات والزوجات ويعتبرها كونت طبقة العمل العاطفي والتأثير الخلقي.

ولم ينس كونت في نهاية أبحاثه في الاستاتيكا الاجتماعية أن يشير إلى حقيقة وهي أن النظم الاجتماعية والسياسية لمجتمع ما، تستمد في الأصل من عاداته وتقاليده والأفكار السائدة فيه. وعلى ذلك فإن أول شرط للوجود الاجتماعي هو تحقيق نوع من الوحدة في العقائد والآمال. ويجب أن تنشأ هذه الوحدة أولاً داخل نطاق الأسرة ولا يتم ذلك إلا إذا اعترفت المرأة بأنها أقل من الرجل قوة ويجب أن تخضع له.

الديناميكا الاجتماعية:

لقد كان كونت شديد الاقتناع بأن علم الاجتماع يجب أن يستخدم في أبحاثه طريقة العلوم الطبيعية، وقد وصل إلى نظريته التي عرفت «بقانون الحالات الثلاث» وقد حدد كونت صيغة هذا القانون في هذه العبارة «بناء على طبيعة العقل الإنساني نفسها لا بد لكل فرع من فروع معرفتنا من المرور في تطوره بثلاث حالات متعاقبة:

الحالة اللاهوتية (أو الخرافية) والحالة الميتافيزيقية (أو التجريدية)، والحالة الوضعية (أو العلمية).

أما الطور الخرافي فقد ساد في الاعتقاد بأن بعض الأشياء أو الحيوانات أو الأجرام السماوية لها روح ولها إرادة تتسلط بها على ما يحدث في حياة الإنسان وقد رأى كونت أن هذه العقيدة هي الأصل في نشأة الحضارات لأن الإنسان إذا قدس شيئاً احتفظ به وأحاطه بما يحميه من التلف.

وابتدأت ديانة تعدد الآلهة حين عدل الإنسان عن عبادة الأشياء ذاتها واستبدلها بأرواح خارجة عن الأشياء بحيث تستطيع أن تتحكم فيها. وقد ترتب على عقيدة تعدد الآلهة نشأة الروح الحربية بين الآلهة المختلفة وكان الناس ينقسمون تبعاً لذلك شيعاً وأحزاباً كل يتعصب لآلهته. وقد نشأت طبقة الكهنة ورجال الدين في ذلك العهد وكانت المعابد التي أقاموها النواة التي نشأت حولها المدن.

أما عهد وحدة الآلهة فيتميز بفصل السلطة الروحية عن السلطة الزمنية وفيه تحولت الروح الحربية إلى نوع من الاستقرار. أما العصر الميتافيزيقي[1]، فيرى كونت

(1) الميتافيزيقيا ما وراء الطبيعة.

أنه يبدأ بعصر النهضة وفيه بدأ تحطيم الروح الحربية لبناء الروح الصناعية على أنقاضها. وظهرت أول بوادر هذا التحطيم في النزاع الدائم بين البابا والأشراف، أي بين ممثل السلطة الروحية وممثلي السلطة الزمنية. ثم ما لبث أن ظهر الصراع داخل نطاق الدين فظهرت الحركة البروتستينية وهي في معناها الأصلي تدل على الاحتجاج على سلطة الكنيسة وتطالب بما للعقل من حق في الاقتناع بالعقيدة قبل التسليم بها. وقد ظلت هذه الروح تنمو ويغذيها المفكرون من أمثال فولتير وروسو ذوي التفكير الحر حتى انفجرت تحت ضغطها الثورة الفرنسية[1].

فالعصر الوضعي يبدأ –حسب ما يرى كونت– بالثورة الفرنسية وهو يتميز باستقلال التفكير الإنساني مما أدى به سريعاً إلى التقدم في الصناعة والفن والعلم. وقد قضت الثورة على النظم القديمة التي كانت تعوق تقدم الإنسانية فأصبح من الواجب أن تستبدل بنظم جديدة تتفق وروح العصر الوضعي.

جهود إميل دوركايم في توضيح علم الاجتماع ومنهجه:

- دراسة الظواهر الاجتماعية:

يعتبر إميل دوركايم من أبرز ممن ساهموا في نشأة علم الاجتماع، إذ كان له دور هام وأساسي في تحديد موضوع العلم ووضع منهجه وطرق دراسته، وقد وضع دوركايم طريقة دراسة الظواهر الاجتماعية في كتابه «قواعد المنهج في علم الاجتماع» ويقول في مقدمة هذا الكتاب: «تهيمن على طريقتنا كلها فكرة واحدة وهي أن الظواهر الاجتماعية عبارة عن أشياء، يجب أن تدرس على أنها أشياء»[2] و«الشيء»

(1) سناء الخولي، المدخل إلى علم الاجتماع، (ص55).

(2) نقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطوره: ترجمة محمد عودة، (ص107).

بالمعنى الذي قصد إليه دوركايم هو ضد «الفكرة». فهناك الفكرة وهي لا وجود لها إلا في رأس صاحبها، وهناك الشيء أي كل ما يمكن دراسته من الخارج وكل ما يمكن مشاهدته وملاحظته. يريد دوركايم ألا تكون الدراسات الاجتماعية دراسات مصدرها الفكر وحده بحيث يجلس العالم الاجتماعي أمام مكتبه ويتخيل نظاماً يَحْبُكُ أطرافه في عقله ثم يقدمه بعد ذلك على أنه خلاصة أبحاثه العلمية، وإنما يجب أن تدرس الظاهرة الاجتماعية على أنها «شيء خارجي» تدرس بنفس الطريقة التي تدرس بها الظاهرة الطبيعية أو الكيميائية أو البيولوجية.

«فالشيء» إذن هو كل موضوع للمعرفة لا يصل إليه العقل إلا إذا خرج من انطوائه على نفسه وحاول فهمه عن طريق الملاحظة والتجربة وتستدعي هذه المعرفة أن يبدأ الباحث بالصفات الأكثر ظاهرية والتي تقع تحت حسه المباشر، ليتدرج منها شيئاً فشيئاً إلى الصفات الأخرى الأقل ظهوراً والأكثر عمقاً.

فدراسة الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء لا يعني أكثر من أن نقبل على دراستها ونحن ندرك أننا نجهل حقيقتها، وأننا لا نستطيع أن نصل إلى كشف خواصها وأسبابها عن طريق التأمل بل عن طريق الدراسة الخارجية الموضوعية.

- خصائص الظواهر الاجتماعية:

عرف دوركايم الظواهر الاجتماعية بأنها «طرق للسلوك والتفكير والشعور خارجة عن الفرد ولها من قوة التأثير ما تستطيع به أن تفرض نفسها على الفرد» ونستطيع أن نستخلص من هذا التعريف صنفين أساسيين للظاهرة الاجتماعية[1].

(1) السيد الحسيني، مفاهيم علم الاجتماع، (ص50).

الأولى: أنها خارجة عن الفرد، أي أنها ليست من صنع الفرد. فعندما يقوم الزوج أو المواطن بتأدية واجبات محددة تكون خارجة عن نطاق فرديته، وقد لا تكون مما لا يتفق مع طبيعة ومزاج الشخص، وهذه الواجبات قد رسمت الأفراد في حدود القانون وفي حدود العرف العام. وكثيراً ما يؤدي الفرد واجبه ويقوم بتبعات لا يعرف تفاصيل أصولها ونشأتها.

أما الصفة الثانية: فهي صفة الجبرية التي تتميز بها الظاهرة الاجتماعية، فالظاهرة الاجتماعية تفرض نفسها على الفرد سواء رغب أم لم يرغب، وقد تثبت الجبرية وجودها عندما يحاول الفرد الخروج على نظام المجتمع، وإذا ما حاول الفرد الخروج على قواعد القانون فإن القانون يصده، وأن هناك من الوسائل ما يكفل به المجتمع لنفسه إصلاح الخطأ الذي يقترفه الفرد ويكون الفرد مجبراً على التكفير بما اقترف.

- المجتمع كمجموعة من الظواهر الاجتماعية:

هناك شروط يجب توافرها لتكوين المجتمع، وهي أن يسير الأفراد وفق قواعد وقوانين تنظم معيشتهم وأن تربط بينهم عادات واصطلاحات خاصة، وأن يخضعوا أخيراً لقوة روحية أو مدنية هي مظهر «السلطة» في المجتمع. فلا يوجد مجتمع مهما كان يعيش في طور البداوة أو التوحش من دون قوانين وسلطة يخضع لها، ولا نعني بالقوانين القوانين المكتوبة إذ يكفي في ذلك «العرف»، وقد تتجلى السلطة في بعض المجتمعات البدائية في المكانة الخاصة التي يتمتع بها

المسنون والشيوخ من أفراد العشائر دون أن تتخذ مظهراً رسمياً كما هي الحال في المجتمعات المتحضرة[1].

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن المجتمع طائفة من الناس يخضعون لسلطة واحدة وتجمع بينهم تقاليد وعادات ونظم واحدة. هذه التقاليد والنظم هي ما يطلق عليه اسم «الظواهر الاجتماعية» فالظواهر الاجتماعية هي «توافق» في طرق التفكير والشعور والعادات، يؤدي إلى نظم وقواعد دينية وخلقية وتشريعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع.

فالظاهرة الاجتماعية إذن أهم ما يميزها أنها عامة بالنسبة لمجتمع معين سواء أكان هذا المجتمع صغيراً أو كبيراً. ومن السهل أن نلاحظ من مخالطتنا للطوائف المهنية أن لكل طائفة مظهراً عاماً تعرف به: طريقتها في اختيار ملبسها، واللهجة الخاصة التي تتحدث بها، واستعمالها لبعض الكلمات دون غيرها، واتفاقها في الذوق ونوع الاختيار، كل ذلك يكاد يكون عاماً بالنسبة لأفراد الطائفة المهنية لا يشذ عنه إلا القليل من أفرادها.

مناهج وأدوات البحث في علم الاجتماع

- تعريف المنهج:

يعتبر مفهوم المنهج من المفاهيم التي لم يتفق على تحديد مفهومها وعلى ذلك فلا يعتبر غريباً أن نجد لها تعاريف تختلف باختلاف من يكتبون في هذا الموضوع.

(1) أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي، (ص35).

إن مفهوم منهج يتضمن معنيين أساسيين: أحدهما المنهج بمعناه الواسع والثاني المنهج بمعناه الضيق أما منهج البحث أو مناهج البحث بمعناها الواسع فتشمل كل ما يتعلق بعملية الدراسة العلمية في علم الاجتماع من نواح مختلفة يدخل ضمنها المنهج بمعناه أضيق كما سيتم توضيحه، أي أن المنهج بمعناه الواسع يشمل كل النواحي المتعلقة بالدراسة، مثل الطرق المختلفة للحصول على البيانات كاستخدام الملاحظة أو المقابلة الشخصية أو المقابلة البريدية وخلافها، ومثل طرق اختيار العينة المستخدمة في الدراسة وطرق اختيار وحداتها، والنواحي الأخرى التي قد يستخدمها الباحث في دراسته كالناحية الإحصائية أو استخدام المقارنة والجداول والرسوم البيانية والخرائط والصور وإلى آخر ذلك ...

أما فيما يتعلق بمفهوم المنهج بمعناه الضيق فالمفروض في الدراسات التي يقوم بها علم الاجتماع أنها لا بد أن تقوم على أساس دراسة مجموعة من الأشخاص تعيش في مجتمع معين ضمن حدود مكانية معنية وفي مرحلة زمنية معينة، وقد يكون موقف الباحث من هؤلاء الأشخاص الذين يتضمنهم مجال بحثه وتحديده أو الإجابة على تساؤل «على من منهم ستقوم الدراسة؟» هو الذي يحدد ما يعنيه المنهج بمعناه الضيق، فقد يرى الباحث أن تتضمن دراسة كل الأشخاص الذين يدخلون في مجال بحثه، ولا نعني بقولنا كل الأشخاص أننا لا بد أن ندرس بالضرورة المجموع كله، قد يحدث هذا، وقد نكتفي بدراسة كل الأفراد عن طريق دراسة عينة منهم وكلمة عينة تعني أنها لا بد أن تكون ممثلة

للمجموع وهي تعني أننا نفترض جوازاً أننا قد درسنا المجموع عن طريق دراسة العينة وهو ما يحدث في العادة في دراستنا للمجتمعات المختلفة[1].

تعريف الأداة:

هي مجموعة من المقاييس التي يستخدمها الباحث لمعرفة اتجاهات أو آراء العينة المراد دراستها. وتشمل الاستبيانات، ومقاييس الاتجاهات والاختبارات الشخصية، والاختبارات المختلفة الأخرى كاختبارات القلق ومفهوم الذات.

وتستخدم هذه الأدوات في الفرق الإنسانية المختلفة لتحديد ودراسة المتغيرات، وهذه الأدوات لا بد أن تعرض على محكمين مختصين في المجال الذي تبحثه حتى تتصف بالصدق والثبات والموضوعية. ويجب أن تكون الأدوات مطابقة لاتجاهات مجتمع الدراسة ومناسبة للبيئة التي تجري بها.

ومن أشهر الأدوات المستخدمة في الأبحاث الاجتماعية مقاييس الاتجاهات حول مشكلة معينة سواء أكانت اجتماعية أو سياسية أو مقاييس السيومتري لاكتشاف الأشخاص الصالحين للقيادة، والأدوار والمكانة الاجتماعية.

المناهج المستخدمة في علم الاجتماع:

- المسح الاجتماعي.
- المنهج التجريبي.

(1) صلاح الفوال، علم الاجتماع المفهوم والموضوع والمنهج، (ص107).

- المنهج التاريخي.

- منهج دراسة الحالة.

يمكن أن نعرف البحث الاجتماعي بأنه الطريقة المنظمة لاكتشاف حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة، وآثارها والعلاقات التي تتصل بها وتفسيرها والقوانين التي تحكمها. وبذلك يهدف البحث الاجتماعي أساساً إلى فهم الحياة والوصول إلى مقاييس أوسع لضبط التصرفات الاجتماعية وتلك بعض الطرق المتبعة في إجراء البحوث الاجتماعية.

- المسح الاجتماعي:

بدأت حركة المسح الاجتماعي بمجهودات جون هوارد (1776-1790) لدراسة أنواع السجون والسجناء في إنجلترا وعدد من الدول الأوروبية حيث بدأ بجمع الحقائق والأرقام مباشرة من السجون والمسجونين فأحصى السجون وسجل أسماء أماكن وتواريخ وعدد المساجين ومرؤوسيهم كما أحصى طول مدة السجن وعدد المسجونين الذين تثبت براءتهم وقام بحصر شامل لأنواع الأمراض الذين أصيبوا بها نتيجة الأوضاع الصحية الرديئة كما قام بمسح السجون المظلمة التي تحت الأرض.

ومن المسوح الاجتماعية الشهيرة الدراسة التي قام بها شارلزيوت لمدينة لندن وظهر عنوانه (الحياة والعمل لأهالي لندن) وقد حدد يوت إطار بحثه هذا حيث وضع جميع العناصر التي تؤثر في الحياة الطبقة العاملة وعلمها وقد تضمن المعلومات التي تتعلق:

بالدخل وساعات وظروف العمل، الإسكان ومستويات المعيشة، وعدد الأطفال، حجم الأسرة بالنسبة لحجم ونمط السكن، نوع الأمراض وتكرار الإصابة بها، أوجه النشاط في أوقات الفراغ، وكثير من العوامل الأخرى، ولكي تكتمل صورة البحث استخدام الدراسات المقارنة في المسح الاجتماعي فقام بدراسة مقارنة للازدحام والدخل، وطول ووزن تلاميذ المدارس الذين من نفس السن في مستويات اقتصادية مختلفة، ودخل جماعات مهنية مختلفة وعادات الأسر التي تستطيع استئجار الخدم مقارنة بعادات الأسر التي لا خدم عندها وتلك التي تخدم عند غيرها.

وقد حدد كارادوج جونر ثلاث خصائص رئيسة للمسح الاجتماعي:

1- المسح الاجتماعي تعريف وقياس فهو تعريف بمجتمع معين كما أنه قياس لمستوى هذا المجتمع.

2- المسح الاجتماعي وصف عميق لمشكلة معينة -فهو ليس مجرد وصف عابر سريع وإنما هو تذوق لجوهر المشكلة ومحاولة للوصول إلى أعماقها وسبر أغوارها بصورة تكشف عن العوامل الخفية أو العميقة فيها.

3- المسح الاجتماعي تحليل لما يصور العلاقات الاجتماعية من الظروف والمسببات، فالمسح الاجتماعي ليس مجرد حصر شامل أو جرد لما هو قائم بالفعل فحسب، بل أنه عملية تحليلية لتوضيح الطبيعة الحقيقية للظاهرة الاجتماعية عن طريق تحليلها والوقوف على الظروف المحيطة بها أو الأسباب الدافعة إلى ظهورها.

- المنهج التجريبي:

أدت النتائج الباهرة التي انتهت إليها العلوم الطبيعية إلى إعادة بناء الفكر الاجتماعي وصياغته على أساس من النظرة العلمية الموضوعية، وكان من نتائجها أن يطبق علماء الاجتماع مناهج البحث في العلوم الطبيعية في دراستهم للظواهر الاجتماعية.

وتُعَد فلسلة أوجست كونت الوضعية أولى المحاولات في علم الاجتماع لاعتبار المعرفة السوسيولوجية من حيث المبدأ إحدى صور المعرفة العلمية الأخرى ومن ثم المناداة بأن يعتمد علماء الاجتماع «التجربة العلمية» أحد أساليب الدراسة الاجتماعية، وعليه فالمنهج يعتمد في البحوث الطبيعية على مبدأ هام هو إمكان عزل الظاهرة عزلاً إرادياً وصناعياً والتحكم فيها ودراستها دراسة مخبرية علمية.

إلا أنه في المجال الاجتماعي يستند أساساً على قاعدة عامة هي أن الأمور المتماثلة تحدث في ظروف متماثلة بمعنى أن على الباحث الاجتماعي أن يختار الظروف الاجتماعية المتماثلة في بيئات اجتماعية عديدة وإخضاع هذه الحالات للملاحظة العلمية الدقيقة، وبطريقة موضوعية ثم استنتاج فرص أولى يحاول إثباته ومن محذورات المنهج التجريبي في العلوم الاجتماعية:

1- تعذر تطبيق المنهج التجريبي بكل عناصره في التحديد والضبط والتحكم.

2- من الصعب تحقيق الظروف المتماثلة في دراسة الظاهرات الاجتماعية وتكرار إجراء التجربة في ظروف متماثلة.

3- إن محاولة عزل الظاهرة الاجتماعية صناعياً يفقدها جوهرها وأهم خصائصها وقد يستأصل عنصراً أساسياً من عناصرها.

ويرى مارشال جونز أن التجربة ليست حقيقتها سوى نوع من الملاحظة العلمية في ظروف يعمل القائم بالتجربة على تنظيمها بنفسه في حين لا يرى آخرون اعتبار الملاحظة العلمية المنظمة تجريباً اجتماعياً علمياً لأنه لا يمكن الوصول إلى نتائج تقنية محددة عن طريقها[1].

- المنهج التاريخي:

يُستخدم المنهج التاريخي للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة، ذلك لأنه كثيراً ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع إلى ماضيه.

إن أهم ما يجذب الباحث الاجتماعي في التاريخ ليس مجرد الوقوف على الأحداث الإنسانية وإنما تحليل المشاكل الإنسانية تحليلاً دقيقاً وعميقاً للوقوف على العوامل التي تؤثر في تطور الجماعة أو المجتمع أو التي تطرأ على الظاهرة الاجتماعية وتساعد على معرفة العوامل المؤثرة في المشكلات الاجتماعية الراهنة[2].

وقد يتسع مجال الدراسة التاريخية فيجد الطالب نفسه وقد اندمج في عدد من العلوم الأخرى كعلم المخطوطات القديمة أو علم الآثار أو علم الجغرافيا.

(1) صلاح الفوال، علم الاجتماع والمفهوم والموضوع والمنهج، (ص65).

(2) عبد الباسط محمد، أصول البحث الاجتماعي، (ص104).

واستخدامنا للمنهج التاريخي يدفعنا إلى استشارة كثير من المصادر لكي نحصل على ما نريد من بيانات، ومن أهم هذه المصادر:

1- الوثائق وقد تكون هذه الوثائق مكتوبة كالمخطوطات والرسائل والمذكرات وتواريخ الحياة وحيثيات الأحكام والاتفاقيات والقوانين والسجلات التجارية والجرائد وخلاف ذلك من بيانات مسجلة. وقد تكون هذه الوثائق شفوية كالحكم والأمثال والأساطير والأغاني الشعبية والطقوس، كما قد تكون مصورة كالنحت والرسم والصور والنقود والأدوات الفنية والآثار.

2- ما كتب في تاريخ الحضارة والتاريخ التحليلي في صورة بحوث أو آراء مما يلقي كثيراً من الضوء على الظاهرة موضوع الدراسة.

3- الأشخاص الذين لاحظوا الظاهرة بأنفسهم أو الشهود على بعض الوقائع.

وعند استخدام المنهج التاريخي لا يكون من الضروري أن نتعمق في التاريخ حتى نصل إلى أزمنة سحيقة وإنما يهمنا أن نرجع إلى الماضي بالقدر الذي يمكننا من تتبع نمو العمليات الاجتماعية ودراسة أثر ذلك على المشاكل الاجتماعية للمؤرخ وميوله، ومدى حياده وموضوعيته، كذلك يجب التأكد من طريقة جمع البيانات التي اتبعها المؤلف، لأن المعلومات التي يستقيها الباحث من مصادرها الأولية تكون غالباً أدق من المعلومات التي جمعت عن طريق الكتب والنشرات الأخرى أي عن طريق المصادر الثانوية[1].

(1) عبد الباسط محمد، أصول البحث الاجتماعي، (ص41).

إن أهمية المنهج التاريخي تعود إلى:

1- أن التاريخ من عناصر التجديد والقوة في البناء الاجتماعي لأن الجانب الأكبر من الحياة الاجتماعية متطور ومتغير.

2- أن هناك علاقة سببية بين الماضي والحاضر.

3- تساعد دراسة التاريخ على الاستقراء العلمي وصياغة القوانين الاجتماعية التي هي نتاج تفاعل العلاقات الإنسانية.

4- تساعد دراسة التاريخ في الوقوف على العوامل المؤثرة في المشكلات الاجتماعية الراهنة.

- منهج دراسة الحالة:

يختلف منهج دراسة الحالة عن المناهج السابقة بأنه يتميز بالعمق أكثر مما يتميز بالاتساع في دراسته للأفراد والمجتمعات والاتجاهات الفردية والاجتماعية، كما يتميز بالتركيز على الجوانب الفريدة أو المميزة، ولذلك يشيع استخدامه في الدراسات المتعلقة بالخدمة الاجتماعية وفي الدراسات النفسية.

وتتم دراسة الحالة عن طريق المقابلة الشخصية، مع الاستعانة ببعض الدراسات العملية بقصد دراسة كل دورة للحياة أو فترة معينة من هذه الدورة، وذلك بالنسبة لوحدة مفردة، قد تكون شخصاً أو أسرة أو مؤسسة أو جماعة أو مجتمعاً بأسره. وتعتبر «الوثائق الشخصية» من أهم المصادر التي يستعان بها في طريقة بحث الحالة، ومن أهم أشكال هذه الوثائق تاريخ الحياة كما كتبه صاحبه بنفسه، والمذكرات والخطابات والاعترافات.

ولهذه الوثـائق الشخصـية أهميـة في البحـوث الاجتماعيـة لأنهـا عبـارة عـن سـجلات تكشـف عـن الـنفس عمـداً أو مـن دون عمـد، وهـي تمـدنا بـذلك بمعلومات مباشرة عن نشاط وعقلية كاتبها كـما تكشـف في الوقـت نفسـه عـن علاقاته الاجتماعية التي يفضلها والتي تغير أو تؤثر في سلوكه واتجاهاتـه والقـيم السائدة عنده.

وعموماً فإن دراسة الحالة بالنسبة لشخص معين تكشف عما يُوجـد في نفسـه من صراع داخلي كما تكشف عن طريقته في الحياة والـدوافع التـي تـدعوه إلى أن يسلك سلوكاً معيناً والعوائق التي تمنعه أو تثيره أو تتحداه لاتخاذ سلوك بعينه في وضع اجتماعي معين، وهذه الأوضاع الاجتماعية المختلفة هي التي تمدنا بـالفهم العميق لأنماط الحياة ككل.

إلا أنه على الرغم مما تتميز به دراسة الحالة من عمق فإن التعميم على أسـاس نتائجها يعتبر أمراً مستحيلاً، هذا علاوة على أن كثيراً مما يسـجل يكـون عرضـة لخطأ الشعور أو الذاكرة أو الحكم أو تحيز اللاشعور[1].

- أدوات البحث الاجتماعي.
- الاستمارة (الاستبيان).
- المقابلة الشخصية.
- الملاحظة.

(1) خيري مجدي الدين، العلاقات الاجتماعية في بعض الأسس الأردنية، (ص56).

هناك كثير من الوسائل التي تستخدم للحصول على البيانات من الأفراد الذين يشملهم البحث، فالواقع أن هؤلاء الأفراد إذا ما وجدوا في مكان ما وتم للباحث الاتصال بهم وأمكنه استخدام أكثر من طريقة من طرق البحث الاجتماعي والنفسي للحصول على ما يتطلبه ذلك البحث من بيانات، ومن أكثر الطرق شيوعاً في علم الاجتماعي: الاستمارة (الاستبيان) والمقابلة الشخصية والملاحظة.

- الاستمارة (الاستبيان):

يعتبر الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات من أوسع الطرق انتشاراً، وهو مجموعة من الأسئلة ترسل إلى الأشخاص الذين يصعب الوصول إليهم أو مقابلهم وجهاً لوجه لاستفتائهم في موضوع معين أو مشكلة معينة. وهناك وسائل عديدة لإجراء الاستبيان مثل النشر في مجلة أو جريدة أو إذاعة الأسئلة عن طريق الراديو أو التلفاز على أن يكون الرد بوساطة البريد، أو قد توزع باليد ثم تجمع باليد أيضاً.

وتتراوح استمارة الاستبيان من مجموعة صغيرة من الأسئلة إلى كتيب صغير قد يتجاوز العشر صفحات، كما تختلف استمارة الاستبيان من حيث نوع الأسئلة فقد تكون أسئلة مقفلة أي يكون الاختيار من الإجابات المكتوبة فعلاً في الاستمارة، أو قد تكون أسئلة مفتوحة أي يترك للفرد حرية الإجابة بما يتراءى له.

وعموماً فإن طريقة الاستبيان تستخدم في التعرف على أسباب المشكلات الاجتماعية الموجودة في المجتمع مع تعذر الاتصال بعدد كبير من الناس بشأنها، وعلى ضوء نتائج مثل هذا الاستفتاء تتخذ الوسائل المناسبة لعلاج هذه المشكلة[1].

---

(1) عبد الباسط محمد، أصول البحث الاجتماعي، (ص50).

- المقابلة الشخصية:

يطلق اسم المقابلة الشخصية على طريقة التحقيق التي تتميز بالاتصال وجهاً لوجه، وتعتبر هذه الطريقة من أهم الطرق في جمع المعلومات، ويختلف الوقت اللازم لكل مقابلة شخصية باختلاف طبيعة البحث، فقد يتراوح هذا الوقت بين عدة دقائق وساعة كاملة، وهذا يتوقف على نوع البيانات المطلوب جمعها وكذلك على مقدرة الباحث في الحصول على ما يريد.

ومن أهم ما تتميز به طريقة المقابلة الشخصية ارتفاع نسبة الحالات التي يمكن الحصول عليها، وخاصة إذا كان كل من الإعداد والتنظيم دقيقاً، ويقترن استخدام طريقة المقابلة الشخصية بجداول لتسجيل البيانات يتوقف شكلها وتصميمها على نوع البيانات المطلوبة وتصميم هذه الجداول بحيث يستقل كل جدول بموضوع معين، ومن أمثلة هذه الموضوعات الناحية التعدادية كالسن والنوع وعدد أفراد الأسرة ومكان الميلاد وغيرها من بيانات لها طابع تعدادي.

وقد لا تكون البيانات المطلوبة على أساس أسئلة معينة وإنما على أساس الرواية الحرة وفي هذه الحالة لا بد أن يشجع الباحث أفراد العينة لكي يتكلموا في موضوع معين، ثم يقوم الباحث بتسجيل اتجاهاتهم وانطباعاتهم أثناء الرواية[1].

ولهذه الطريقة في البحث مزاياها وعيوبها إلا أنه توجد بعض التوجيهات يجب أن يراعيها الباحث منها أن يشعر العميل باستعداده للجلوس معه أطول

(1) إحسان الحسن، المدخل إلى علم الاجتماع (ص46).

مدة وأن يتحدث معه باللغة التي يجيدها وأن يكون مرحاً معه حتى يزيل شكوكه ويطمئنه على سرية المعلومات، وأن يحدد المعلومات التي يريد الحصول عليها من المقابلة، وأن توجه الأسئلة بطريقة غير مباشرة وأن يشعر الباحث العميل بثقته في نفسه وأن المعلومات التي يدلي بها سوف يستفاد منها.

- الملاحظة:

تُعَد الملاحظة من أهم الطرق المستخدمة لجمع البيانات وإن كثيراً من أنماط السلوك يمكن دراستها عن طريق الملاحظة المباشرة كما هو الحال في ملاحظة الأطفال وتصرفاتهم عندما يجتمعون معاً، ومن ناحية دراسة المشاكل الاجتماعية فقد أوجدت الملاحظة مجالات كثيرة للدراسة.

وتنقسم الملاحظة كوسيلة لجمع البيانات إلى نوعين يختلفان عن بعضهما في الطرق التي تجمع بوساطتها هذه البيانات، وهذان النوعان هما الملاحظة غير الموجهة والملاحظة الموجهة.

*** الملاحظة غير الموجهة:**

يلجأ الباحث إلى هذه الملاحظة دون استخدام آلات ضابطة أو وسائل معينة لقياس الظاهرة موضوع الدراسة، وفي هذه الحالة تترك الظروف التي تتم فيها الملاحظة، والمواد التي تسجل للباحث نفسه وإلى العوامل التي قد تؤثر عليه، وقد استخدم كثير من الباحثين هذا النوع من الملاحظة للوصول إلى البيانات التي يريدونها. ومن عيوب طريقة الملاحظة غير الموجهة أنها تعطينا شعوراً بأننا نعلم عما نلاحظه أكثر مما نعلم فعلاً، وعلى هذا الأساس يتجه بنا شعورنا نحو

التحيز دائماً. وقد تجبرنا كثير من الظروف على اختيار هذا النوع من الملاحظة لاستخدامه. وقد تتميز الملاحظة غير الموجهة بعدم المشاركة وذلك حينما تكون الملاحظة عن بعد ودون علم الأشخاص، كأن يمر الباحث في أحد الأحياء لملاحظة ما يفعله الناس ثم يسجل ما يراه دون علم هؤلاء الناس.

* الملاحظة الموجهة:

تُعد الملاحظة الموجهة امتداداً للملاحظة غير الموجهة، وتقوم الملاحظة الموجهة على أسس منظمة وخطط محددة تسبق عملية الملاحظة نفسها وتوجه هذه العملية في الوقت نفسه. وتتميز هذه الملاحظة بتعريفها الدقيق للوحدات التي ستكون موضع الملاحظة، كما تتميز أيضاً باستخدام الوسائل الآلية والاختبارات وكل ما يساعد على الدقة في الملاحظة قدر الاستطاعة.

ومن أهم الدراسات التي قامت على أساس هذا النوع من الملاحظة تلك التي قامت في ميدان الطفولة حيث استخدمت مجموعة متنوعة من الأدوات، مثل أجهزة تسجيل الصوت والحركة وجداول تسجيل مراحل النمو، والتي تستخدم في العادة في مرحلة ما قبل بلوغ سن المدرسة بدلاً من اختبارات الذكاء، كما تستخدم الملاحظة في هذا المجال أيضاً عدداً من الأدوات الميكانيكية والرسوم والتي تستخدم لتسجيل ما يحدد وعي الطفل الفعلي وتصرفاته ومدى تحكمه في جسمه ورد الفعل الاجتماعي، على أن يسجل في الجدول تفصيلات ما يقوم به الطفل من جهد نحو هدف معين[1].

(1) عبد الباسط محمد، أصول البحث الاجتماعي، (ص65).

علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى:

إن الدارس لعلم الاجتماع يرى بأن دراسة الظواهر الاجتماعية ضمن المجتمعات المختلفة تحتاج إلى تحليل من حيث الأسباب والمسببات التي تؤدي إلى ظهورها. حيث إن علم الاجتماع يحدد النظريات التي تدرس الظواهر الاجتماعية مثل نظريات الصراع والتوازن ولكن السؤال الذي يطرح نفسه علينا ما علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى مثل علم الأحياء وعلم النفس وعلم الإنسان وعلم الاقتصاد؟ إن هذه العلوم تدرس الإنسان وسلوكه الفيزيائي والاجتماعي بشكل عام. فعلى سبيل المثال علم الأحياء يدرس النمو الإنساني أو نمو الأحياء والوظائف التي تقوم بها أعضاء الكائن الحي وهناك تشابه بين علم الاجتماع وعلم الأحياء ولاسيما أن علم الاجتماع يدرس البناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية داخل المجتمع الواحد وبالذات متمثل في النظريات الوظيفية في علم الاجتماع. حيث إن هذه النظريات تؤكد على أهمية البناء الاجتماعي في توازن اجتماعي وكذلك الحال بالنسبة لعلم الأحياء الذي يؤكد على التوازن في النمو الجسدي.

أما بالنسبة لعلم النفس فإنه يدرس سلوك الفرد ضمن المواقف الاجتماعية المختلفة وبالتالي يدرس سلوك الأفراد وانفعالاتهم والأمراض النفسية التي يعانون منها وبالتالي ظهر هناك فرع من فروع علم النفس وعلم الاجتماع ولاسيما أن علم النفس يدرس سلوك الأفراد بينما علم الاجتماع يدرس الإطار الاجتماعي العام الذي ينتمي إليه الأفراد.

أما فيما يتعلق بعلم الإنسان (Anthropology) فإنه يدرس سلوك المجتمعات البدائية من ناحية العادات والتقاليد والثقافات الجزئية (Sub Cultures) وتركيب هذه المجتمعات وعلاقة الجماعات فيما بينهم وعلاقة القرابة والنسب بين الجماعات والزواج والطقوس الدينية .. إلخ وهذا بدوره يشبه علم الاجتماع إلى حد كبير بل يعتبر جزءاً من علم الاجتماع كما يراه بعض الباحثين.

أما فيما يتعلق بعلاقة علم الاجتماع بعلم الاقتصاد. فإن هناك علاقة ولاسيما أن علم الاقتصاد يدرس توزيع الثروات ويقدم نظريات العرض والطلب وبالتالي يحدد الدخل، وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور الطبقات الاجتماعية الاقتصادية، وقد يندرج هذا الموضوع تحت فرع ضمن علم الاجتماع يسمى بالتدرج الطبقي الاجتماعي Social Stratification وبالتالي إن الدخل له أهمية في تحديد الطبقة الاجتماعية كما يراه (ملفين وتيومان).

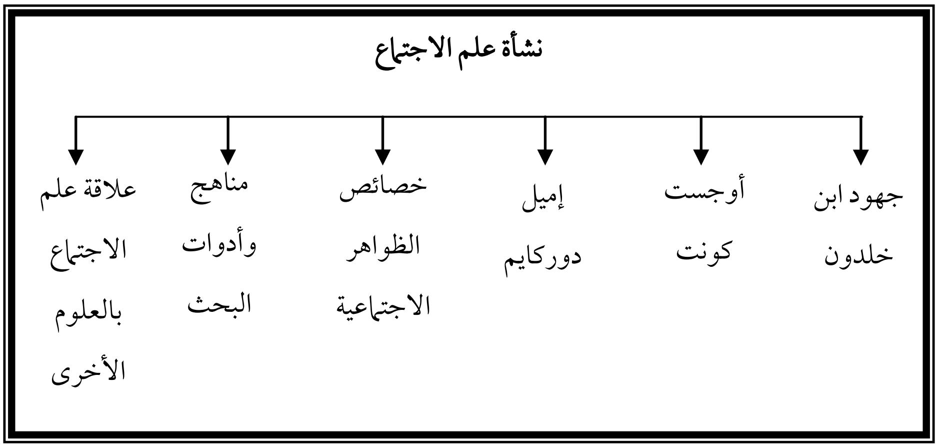
من خلال النظرة العامة إلى السابقة نجد أن هناك علاقة وطيدة بين علم الاجتماع والعلوم الأخرى. خاصة في دراسة السلوك الإنساني حيث نجد علاقة مشتركة بين علم الاجتماع وعلم الأحياء خاصة في قضية الوراثة لهذا ظهر ضمن علم الاجتماع علم الجريمة يستند إلى الوراء من ناحية بيولوجية ويستند إلى ناحية سلوك الفرد من ناحية نفسية.

ونجد علاقة بين علم الاجتماع وعلم الإنسان، ولاسيما أن بعض العلماء يؤكدون على أهمية العلاقة ويعتبر البعض منهم أن علم الإنسان (Anthropology) يعتبر جزءاً من علم الاجتماع.

أما بالنسبة لعلم الاجتماع وعلم النفس فيوجد علاقة بينهما وعامل مشترك قوي ولاسيما أن علم النفس يستند إلى علم الاجتماع ولهذا ظهر فرع من علم النفس يسمى علم النفس الاجتماعي (Social Psychology) الذي يدرس سلوك الأفراد ضمن المواقف الاجتماعية المختلفة والأدوار الاجتماعية والمكانة الاجتماعية للأفراد وتأثير ذلك على السلوك.

خاتمة:

في هذه الوحدة تم استعراض نشأة علم الاجتماع وتطوره، وقد تطرقت إلى نظريات حدَّدَت هذا التفسير كنظرية ابن خلدون وأوجست كونت وإميل دوركايم والخصائص والظواهر الاجتماعية. كما تطرقت إلى مناهج وأدوات البحث في علم الاجتماع مستخدمين في ذلك مناهج البحث المختلفة كما تطرقت هذه الوحدة إلى علاقة علم الاجتماع بالعوم الأخرى. وتوضيحاً لذلك يمكن أن نضع المخطط الهيكلي الآتي:



الوحدة الثانية

تعريف بالتربية

- تمهيد

أولاً- تعريف بالتربية

ثانياً- ضرورتها

ثالثاً- أهدافها

رابعاً- وظيفتها

خامساً- طبيعتها

سادساً- صلة التربية بالعلوم الأخرى

سابعاً- أنواع التربية عبر العصور

ثامناً- أسس التربية

(أ)- الفلسفي

(ب)- التاريخي

(ج)- النفسي

(د)- الاجتماعي

(هـ)- السياسي

(و)- الاقتصادي

(ز)- الديني

(ح)- الثقافي

تاسعا- فلسفة التربية

أ-المثالية

ب-الواقعية

ج-الطبيعية

د- البرجماتية

-خاتمة

تمهيد:

تُعد التربية من ضروريات الحياة الإنسانية، حيث منذ وجد الإنسان على وجه الأرض، حاول بناء العلاقات الاجتماعية مع غيره من البشر، وهـذا جعـل منـه إنساناً متكيفاً ومنسجماً مع غيره، وبالتالي فإن هـذا بـدوره سـاعد الإنسـان عـلى البقاء والتوافق والتكيف حيث استمر في ذلك ونقـل الثقافـة إلى أبنائـه وحـافظ على تراث آبائه وأجداده.

ومنذ أن بدأ الناس يعيشـون في جماعـات، تجمعهـم قـيم ونظـم ومعتقـدات وأسلوب حياة معين، صار لكل من هذه الجماعات هدف في الإبقاء على أسلوبها ونظامها وطريقة معيشتها، ومن هنا أصـبح لكـل مجموعـة طريقتهـا الخاصـة في تدريب أجيالها الجديدة على الحياة، فاختلفت الآراء حول مفهوم عملية التربيـة، أو عملية التدريب والتكيف مع الجماعة والمجتمع المحيط، بـما فيـه مـن عنـاصر طبيعية واجتماعية وتراث متراكم على مر الأجيال، وكـان الاخـتلاف في مفهـوم العملية التربوية وطرقها ووسائلها، اختلافاً كبيراً بين الأمم والشـعوب، وكثـرة المتكلمين عنه، فجـاءت معـاني هـذا المفهـوم مختلفـة متنوعـة ويعـزى ذلـك إلى اختلاف وتنوع المثقفين – المتحدثين، ونظم حياتهم وعقائدهم ومبادئهم وآمالهم وأمانيهم وأهدافهم[1].

---

(1) إبراهيم ناصر، مقدمة في التربية، (ص11).

أولاً: تعريف التربية:

للتربية معاني كثيرة متعددة وواسعة، فلكل معنى لها ذو دلالة في مجاله، حيث إذا رجعنا إلى معاجم اللغة العربية نجد لكلمة التربية ثلاثة أصول لغوية **الأصل الأول** ربا يربو ومعناها زاد ونما. **الأصل الثاني** رب يربُ على وزن مد يمد ومعناها أصلح ورعى، **الأصل الثالث** ربى يُربي ومعناها نشأ وترعرع.

أما معنى التربية اصطلاحاً فهو التنشئة والتنمية، وهناك تعاريف كثيرة للتربية اختلفت باختلاف نظرة المربين وفلسفتهم في الحياة، ومعتقداتهم التي يدينون بها، وقد وجد منذ القدم وإلى أيامنا هذه، أنه من الصعب الاتفاق على نوع واحد من التربية تكون صالحة لجميع البشر، وفي جميع المجتمعات، وتحت كل الأنظمة، وفي ظل كل المؤسسات السياسية والاجتماعية، بالرغم من ذلك فإن الحديث عن التربية لا يزال قيد البحث، فقد يعني التطور والرقي الحضاري، والنمو المتكامل من ناحية أخلاقية، وقد يعني التنشئة الاجتماعية نحو الأفضل.

ولا بد لنا من عرض أهم ما جاء به الباحثون في تعريف التربية حيث يمكن تقسيم ذلك إلى عدة اتجاهات:

الاتجاه الأول: ركز على الجسم والنفس وخير مثال على ذلك أفلاطون (427-347 ق.م) كان يقول: «إن التربية هي أن تضفي على الجسم والنفس كل جمال وكمال ممكن لها»، وإسماعيل القباني (1898-1963م) عرف التربية بأنها «مساعدة الفرد على تحقيق ذاته حتى يبلغ أقصى كمالاته المادية والروحية، في إطار المجتمع الذي يعيش فيه.

الاتجاه الثاني: ركز على الفضيلة والتقرب إلى الله وهذا ما جاء في تعريف أبو حامد الغزالي (1059-1111م) يرى «أن صناعة التعليم، هي أشرف الصناعات التي يستطيع الإنسان أن يحترفها، وأن أهم أغراض التربية هي الفضيلة والتقرب إلى الله».

الاتجاه الثالث: ركز على الخلق والكمال فالتربية في نظر الفيلسوف الألماني أمانويل كنت (1724-1804م)، هي: «ترقية لجميع أوجه الكمال التي يمكن ترقيتها في الفرد».

ويأتي رفاعة الطهطاوي (1801-1873م) ويقول: «إن التربية هي التي تبني خلق الطفل على ما يليق بالمجتمع الفاضل، وأن تنمي فيه جميع الفضائل التي تصونه من الرذائل وتمكنه من مجاوزة ذاته، للتعاون مع أقرانه على فعل الخير.

الاتجاه الرابع: ركز على إعداد الحياة وهذا ما جاء به هربرت سبنسر (1820-1903م) فكان يرى «أن التربية هي إعداد المرء لأن يحيا حياة كاملة».

الاتجاه الخامس: ركز على حسن الخلق ويتمثل ذلك بتعريف ساطع الحصري (1881-1968م) فيرى أن «التربية هي تنشئة الفرد قوي البدن، حسن الخلق، صحيح التفكير، محباً لوطنه، معتزاً بقوميته، مدركاً واجباته، مزوداً بالمعلومات التي يحتاج إليها في حياته».

الاتجاه السادس: ركز على ترفيه العقل، يرى محمد عبده (1845-1905)م «أن الإنسان مجبول على الخير».

ملخص القول، بالرغم من الاختلاف في التعريفات السابقة، لأنها جاءت في مجملها تهتم بالجنس البشري، والإنسانية، فهي تهتم بالطفل منذ طفولته ونضجه وتجعله قادراً على التكيف والانسجام، وبلوغ الهدف الذي يُريد تحقيقه. ولا يتم ذلك إلا من خلال العمليات التربوية.

وتشير الدراسات التربوية إلى: «أن التربية هي عملية التكيف، أو التفاعل بين الفرد وبيئته التي يعيش فيها، وعملية التكيف، أو التفاعل هذه تعني تكيفاً مع البيئة الطبيعية، والبيئة الاجتماعية ومظاهرها، وهي عملية طويلة الأمد، ولا نهاية لها إلا بانتهاء الحياة»[1].

فالتربية عملية صقل للإنسان وتشكيل له، وهي تشكل النتاج الأخلاقي الذي يحدد سلوك الفرد واتجاهاته نحو المواقف المختلفة، لذلك فإن التربية عملية تطبيع للفرد لكي يتعايش مع الجماعة التي ينتمي إليها ويتماشى مع نظمها ومعتقداتها.

من خلال عرض ما سبق يمكن تعريف التربية إجرائياً، تعني سير الفرد ضمن الأعراف والعادات والتقاليد والنظم والاتجاهات، والقيم التي ترضى عنها الجماعة ويطلبها المجتمع.

ثانياً: ضرورة التربية:

إن ضرورة التربية تكمن بأن كلاً من الأفراد والمجتمع بحاجة لها معاً فضرورتها للإنسان تكون بالمحافظة على جنسه، وتوجيه غرائزه، وتنظيم عواطفه، وتنمية ميوله، بما يتناسب وثقافة المجتمع الذي يعيش فيه، فالتربية إذن

(1) إبراهيم ناصر، مقدمة في التربية.

عملية ضرورية لمواجهة الحياة ومتطلباتها، وتنظيم السلوكات العامة في المجتمع، من أجل العيش بين الجماعة عيشة ملائمة.

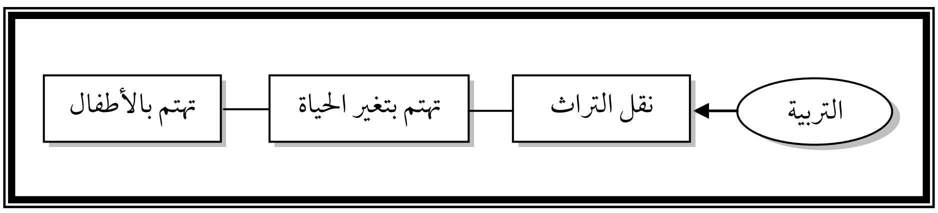
ويمكن إجمال ضرورة التربية بالنقاط التالية:

أ- إن الحياة البشرية كثيرة التعقيد والتبدل، وتحتاج إلى إضافة وتطوير، وهذه العملية يقوم بها الكبار، من أجل تكيف الصغار مع الحياة المحيطة، وتمشياً مع متطلبات العصور على مر الأيام.

ب- إن ثقافة المجتمع وتراثه الثقافي لا ينتقل من جيل لآخر إلا من خلال عملية التربية بما تحويه من نظم واتجاهات وقيم وأنماط سلوكية يمكن أن يكتسبها الجيل الأصغر من الأكبر.

ج- أن الأطفال بحاجة إلى أشياء كثيرة، بخاصة الرعاية والعناية منذ ولادتهم ولفترة طويلة، لأن الطفولة الإنسانية بطبيعتها طويلة، وتمتاز هذه المرحلة بكثرة الاتكال. فالتربية عملية يكتسبها الصغار من الكبار، أو الأفراد من المجتمع، فإن ضرورتها للطفل الصغير تكون ملحة ولازمة، كي يتعايش الطفل مع مجتمعه.

من خلال عرض ما سبق يمكن توضيح ذلك بالنموذج الآتي:



أما حاجة المجتمعات للتربية فإنها تُعد من الأمور الأساسية ويُعود ذلك لعدة أسباب:

1- المحافظة على هوية المجتمع الثقافية والتراثية، حيث من خلال التربية يمكن نقل الأنماط الاجتماعية إلى الأجيال الناشئة.

2- تصفية التراث وحفظه ونقله، بمعنى أن التربية تحفظ التراث الثقافي الإنساني الاجتماعي من انحرافات كما أنها تعمل على حفظه ونقله للآخرين.

ثالثاً: أهداف التربية:

تكمن أهداف التربية بشكل عام بمجموعة القيم والاتجاهات ممثلاً ذلك بالهدف الذي يصله الإنسان عندما يتبصر في الظروف المحيطة، ويفكر في نتائج سلوكه، وينظر فيما يعينه على السير في الطريق إلى غايته المنشودة، ويفكر في نتائج هذا السلوك، سلباً وإيجاباً، ومن ثم يرسم خطته لتحقيق مقصوده، وعندما يصل إلى غايته، ويحقق هدفه.

وإن تحديد الهدف بالنسبة للفرد أو الإنسان يعتبر شيئاً سامياً، فمثلاً ذلك يوصله إلى الطريق الصحيح، ولذلك فإن الإنسان يوجه كافة أنشطته، وقدراته، ويستحث استعداداته للوصول لمبتغاه. ولهذا فإنه لا بد من تحديد الهدف الذي يقوم به الفرد ويكون ذلك وفقاً لمعايير تربوية محددة.

ومن وجهات النظر التربوية الحديثة لا بد من تحديد الأهداف بشكل أكثر دقة، خاصة لأن الأهداف تُمثل ثقافة الأمة وقضاياها ولاسيما أنها تنعكس على فلسفة الأمة الاجتماعية.

ولهذا تقسم الأهداف إلى تربوية وتعليمية.

فالأهداف التربوية بمجموعها تدعو إلى الأفضل دوماً، ولهذا يمكن القول إن هناك مواصفات لا بد منها للأهداف التربوية كي تؤدي الغرض الذي وضعت من أجله، لهذا فإنه من الواجب أن يكون الهدف التربوي:

أ- عاماً لكل الناس، على جميع مستوياتهم وثقافتهم وشرائحهم الاجتماعية.

ب- يشمل جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ج- يؤدي إلى التوازن والانسجام والتوافق بين الجوانب المختلفة.

د- مرناً بمعنى أن يتوافق ويتغير وفقاً لتغيرات الظروف والأحوال.

هـ- صالحاً للبقاء ومستمراً ومسايراً لثقافة الآخرين.

و- قادراً على دفع عجلة التقدم في المجتمع نحو التطور والازدهار.

ز- أن يكون واقعياً سهل التطبيق.

ويرى بعض الباحثين والمربين في هذا المجال بأن الأهداف التربوية العامة تشتق من فلسفة المجتمع وتنعكس على الأفراد، ولكن نرى أن الإمام الغزالي يرى أن هدف التربية هو التقرب إلى الله، وآخرون يقولون: إن هدف التربية هو تحقيق الذات والاهتمام بالفروق الفردية، التي تميز إنساناً عن آخر بما يحصله من مكاسب فكرية وعملية. ورأي آخر يقول: إن هدف التربية إيجاد المواطن الصالح، وهذا بالتالي يعيدنا إلى فكرة التكيف مع المجتمع كالتربية الرومانية. وهناك التربية المحافظة، التي تهدف إلى نقل الأنماط السلوكية من جيل إلى جيل دون تغيير،

كالتربية الصينية والهندية، ورأي يقول إن هدف التربية إيجاد الإنسان الاجتماعي، الذي يفنى في سبيل مبادئ جماعته، ونظمهم، وقيمهم المتضمنة في المجتمع.

وبصورة أو بأخرى لا يمكن القول بأن هذا الهدف صحيح وذاك خاطئ، ولكن لكل هدف خصوصيته الذي يتفق مع فلسفة الأمة.

فالهدف من التربية هو تحقيق النمو المتكامل للفرد وفقاً للظروف التي تحيط به، ولذلك ترى الأهداف مختلفة ولكنها جميعها تسعى إلى أن ينسجم الفرد ويتفاعل مع الآخرين أو الجماعة التي ينتمي إليها بسعادة وانسجام وتفهم. وهي بالتالي عملية يرضى عنها المجتمع ويرضاها لأفراده ومؤسساته الاجتماعية الأسرية والاجتماعية الأخرى، كما أن الأهداف تتعدد وتتغير نسبة إلى اتجاهات الفلاسفة وأفكارهم نحو الحياة والواقع.

خلاصة القول: إن الأهداف التربوية السابقة الذكر، لا يمكن أن نأخذها على انفراد، ولا يمكن أن يكون أحدها هدفاً نهائياً وعاماً للتربية في كل زمان ومكان، ولدى كل الأمم، ولكن كل واحد منها على حدة قد يصلح لأمة دون أخرى. لهذا يمكن التأكيد بأن هذه الأهداف أو الحديث عن الأهداف بشكل عام، قد يوقع المربي في فجوة تربوية، أما الحديث عن هذا المفهوم بمعنى الغايات أو الأغراض التي تهدف التربية الوصول إليها فهو أقرب إلى العملية التربوية.

رابعاً: وظيفة التربية:

لا نجد اتفاقاً عاماً بين المربين حول تحديد وظيفة التربية الأساسية، لذلك نرى من يحصر وظيفة التربية في نقل التراث، ومنهم في تربية الفرد ولا سيما يولد الطفل -كما يرى علماء النفس- وهو مزود بالقدرة على نمط سلوكي وراثي

بيولوجي، هو قدرته على الرضاعة، وإفراز الفضلات مع استعداد لتقبل التكيف بالمجتمع المحيط، ولكن ذلك الاستعداد يحتاج بالتالي لمن يوجهه ويرشده إلى معرفة الحاجات اللازمة، ليستطيع العيش مع جماعته وهنا تأتي وظيفة التربية في:

أ- نقل الأنماط الاجتماعية السلوكية وهذا يتم عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية التربوية (Socio Education) حيث من خلال هذه العملية نقل الأنماط السلوكية.

ب- المحافظة على التراث الثقافي، حيث يتم نقله من جيل لآخر وفقاً لعملية التنشئة الاجتماعية والتدريس المتمثل بالتعليم.

ج- تصفية التراث الحضاري الاجتماعي من الشوائب وهذا يتم عن طريق تصميم المنهج المدرسي.

د- تنوير الأفكار بالمعلومات الحديثة المتطورة.

ولذلك تعد التربية أمراً ضرورياً لحياة الإنسان، ولاسيما أنه بحاجة إليها.

خامساً: طبيعة التربية:

تُعد التربية علماً لاسيما أنها تُدرّس الظواهر التي تقوم على معرفة الحقائق المتعلقة بالظواهر الاجتماعية التربوية، وهذا بدوره يستدعي من الباحثين الاعتماد على الملاحظة والتجريب، كما أنه لا يسير وفق أصول وأسس اللامنهجية ذاتية قائمة على الميول الفردية والآراء الشخصية، لذلك فإن المنهج التربوي يكون هيكلاً منظماً بالتالي يحقق المعرفة المتكاملة، ولذلك فالباحث في

علم التربية عليه أن يدعم آراءه بالحجج والبراهين وهذا يتم عن طريق الدليل القاطع الذي خضع لتجربة ومن ثم تم التوصل إلى البراهين الدقيقة.

فالتربية بحد ذاتها إنتاج جديد يفيد الفرد والمجتمع خاصة إذا قامت بتنظيم العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك، وبهذا تُعد التربية صناعة ولاسيما أنها تغير الأفكار وتبني المعارف وتوفر طريق المعرفة هكذا يرى ابن خلدون في مقدمته بأن التعليم يُعد صناعة من أشرف الصناعات.

كما أن التربية فن، والفن كما هو معروف هو التعبير الجمالي عن المدركات والعواطف، ونقل المعاني والمشاعر للآخرين، عن طريق العمل الذي يتميز بالمهارة، ويظهر فيه خلق لعلاقات جديدة، بين عناصر تستمده من الحياة والمجتمع والطبيعة، وهو ظاهرة اجتماعية، تدل على المهارة التي تبذل لإنتاج كل ما هو جميل. والفن يهدف إلى إيجاد شيء ذي قيمة جمالية وأخلاقية، وبصورة أعم قيمة إنسانية، تتجاوز المطالب المادية والنفعية[1].

فمن خلال عرض ما سبق يمكن القول بأن التربية هي علم من العلوم ولاسيما أنها تركز على الحقائق السيكولوجية والاجتماعية والبيولوجية، كما أنها من خلال تركيزها على هذه النواحي تحدد الأساليب والنماذج التربوية التدريسية المناسبة ويكون ذلك وفقاً لقواعد وأصول تطبق بحكمة ودراية، وخلاصة الحديث إن التربية عملية هادفة غايتها مساعدة الفرد والمتعلم للوصول إلى أفضل ما يستطيع من تعلم.

(1) إبراهيم ناصر، مقدمة في التربية، (ص20).

سادساً: صلة التربية بالعلوم الأخرى:

علم التربية يُعد من العلوم الإنسانية التي تبحث في الإنسان وفي الذات في قضايا التعلم والبيئة مثل النواحي الفيزيائية أي البيئة التي تحيط بالفرد، والبيئة الاجتماعية التي يتم عن طريقها تكيف الفرد مع الجماعة التي ينتمي إليها، فهي تُعد علماً كباقي العلوم الأخرى، ولاسيما أنه تربطها صلة وثيقة بباقي العلوم، كما أنها تبحث في الإنسان في كيفية تفاعله مع الآخرين وهذا يتم عن طريق تكيفه وانسجامه كما أن التربية تتصل بأنواع المعرفة الإنسانية.

على ضوء ما سبق يمكن أن نقدم صلة التربية بعدة علوم منها:

التربية والفلسفة

إن التربية والفلسفة لا ينشقان عن بعضهما بعضاً، ولا ينفصلان بحيث كل منهما يحمل الآخر، حتى يمكن القول بأنهما مظهران لشيء واحد.

كما أن الفلسفة والتربية علمان متصلان، فعلى سبيل المثال الفلسفة تبحث في مسألة الوجود، ومسألة المعرفة والقيم والتربية متصلة اتصالاً مباشراً بذلك.

ولذا نرى بأن التربية تعتمد على المسلمات الفلسفية، وتمتزج معها لتشكل حقيقة الوجود والمسائل الأخرى وهذا ما يطلق عليه فلسفة التربية.

كما أن الفكر التربوي ما هو إلا وجه آخر من أوجه الفلسفة ولذلك من خلاله نقوم بتحديد الغايات والأهداف التي تصلنا إلى الفكر الإنساني.

كما ترتبط التربية بالفلسفة ارتباطاً كبيراً، فالفكر التربوي هو فلسفة قبل أن يكون أي شيء آخر، وما دامت الفلسفة تلقي الضوء على الحكمة، ومحبة

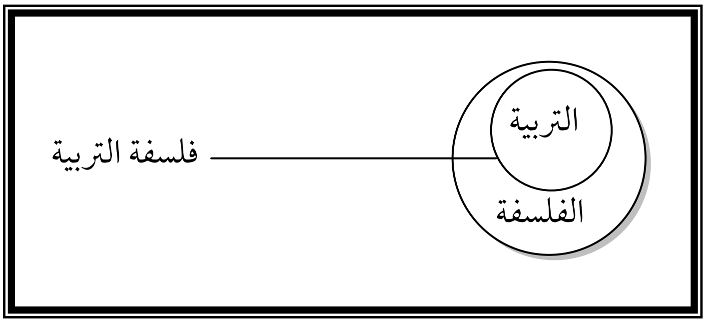
الحكمة، وفهم الإنسان وطبيعته، وموقفه من العالم المادي والحياة، فهو بالتالي ما تبحث عنه التربية، كما أن التربية تعتمد على فلسفة نظرية عامة، فمعظم المشكلات التربوية تحتاج في حلها لنظرة فلسفية، ولا يستطيع أي تربوي أن يتحدث في التربية دون الاعتماد على قاعدة فلسفية، كما لا يمكن التحدث في أي موضوع تربوي، إلا بالرجوع إلى أصوله الفلسفية والأفكار التي قام عليها، وفلسفة الأمة التي تبغيها.

كما أن التربية تبحث في أخلاقيات الإنسان وعمله وهذا بحد ذاته يُعد أمراً من أمور الفلسفة، كما أن المذاهب التربوية تستند إلى المجالات الفلسفية، كما أن التربية الصحيحة تجعل الفرد بأن يصل إلى مستوى عال من الوضوح التام كما أن الفلسفة لا تحقق أهدافها إلا من خلال التربية المتكاملة.

ولذلك ينبغي على كل معلم ومربي أن يُعّرف الهدف الذي ينبغي أن يحققه وإلا أصبح العمل من الطلبة أو الأبناء لهواً وعبثاً. وهذا بحد ذاته يؤدي إلى الارتباط بين كل من التربية والفلسفة، كما أن بين الفلسفة والتربية قواسم مشتركة فيما يتعلق بالمعرفة الفلسفية من جهة والتربية من جهة أخرى، وهذا لا يتحقق إلا بمجهود تربوي متكامل وشامل.

وتأكيد على ذلك أن الفلاسفة السفسطائيين اليونانيين كانوا يدربون طلابهم على فن الخطابة والجدل وهذا بدوره يؤدي إلى اندماج الأفراد بالمجتمع، فهذا سقراط على سبيل المثال كان يعلم طلبته على طريقة الحوار التي لها أهمية ذات قيمة في تفعيل دور المتعلم.

من خلال عرض ما سبق نجد أن العلاقة بين التربية والفلسفة علاقة وثيقة والشكل الآتي يوضح ذلك.



حيث يشير الشكل إلى وجود علاقة ترابطية بين التربية والفلسفة.

التربية وعلم الإنسان

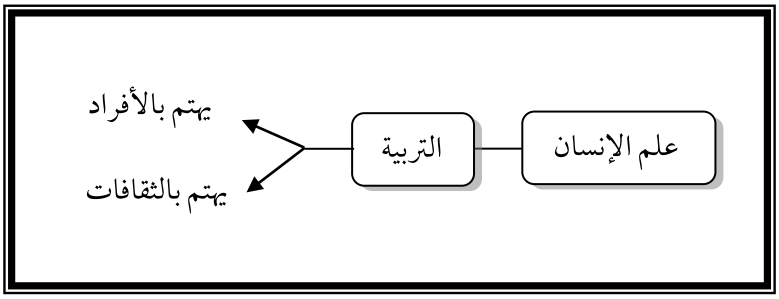
يُعد علم الإنسان (Anthropology) من العلوم الإنسانية التي تدرس طبيعة الأجناس البشرية وثقافتهم، كما أن هذا العلم يتناول ثقافتهم البدائية، فكلمة (Anthrop) مشتقة من كلمة يونانية تعني إنسان، وكلمة (Logy) تعني علم، فيندمج ذلك باسم علم الإنسان.

فهذا العلم يدرس سلوك الإنسان البدائي، كما يدرس ثقافة المجتمعات من عدة أوجه، كما يبين أوجه التشابه والاختلاف بين المجتمعات الإنسانية البدائية البسيطة.

فلا نستغرب بأن التربية ترتبط بهذا العلم ارتباطاً وثيقاً ممثلاً ذلك في دراسة العادات والتقاليد والأنظمة وطرق حياة الإنسان البدائي في المجتمعات التي ينتمي إليها، ولذلك بوساطة التربية والتعليم يمكن للفرد أن يتكيف في المجتمع الذي ينتمي إليه فمن هذا المنطلق لا بد من أن تكون الصلة وثيقة بين علم الإنسان وعلم التربية، لأنه لا يمكن لأحدهما أن يبتعد عن الآخر.

كما أن علاقة التربية بعلم الإنسان بوجه عام، هو تنمية الشخصية الإنسانية تنمية متكاملة من جميع النواحي، العقلية، والنفسية، والجسمية، والاجتماعية، إلى أقصى درجة تسمح بها إمكانات الفرد واستعداداته وقدراته، بحيث يصبح في المحصلة النهائية شخصية منتجة، ومن ثم متطورة، ومبدعة في المجتمع الذي يعيش فيه، ولهذا يمكن القول: إن موضوع التربية الأساس هو الإنسان الذي يعيش مع الجماعة، ويتفاعل مع المجتمع ضمن إطار ثقافي يؤمن به، ويحاول المحافظة عليه، ويتمسك بمحتواه، من أجل الحفاظ على التراث المتراكم على مر الأجيال. إن الصلة بين علم الإنسان والتربية، صلة قوية أو خاصة في عملية نقل الثقافة إلى الأجيال اللاحقة، كما يتعاون كل من عالم الإنسان وعالم التربية، في نقل السلوك الإنساني النابع من ثقافة الإنسان إلى النشء الجديد[1].

وتوضيحاً لذلك يمكن أن نعرض الشكل الآتي:



(1) إبراهيم ناصر، مقدمة في التربية.

التربية وعلم الاجتماع

يعتبر علم الاجتماع (Sociology) إحدى فروع العلوم الإنسانية الذي يدرس سلوك المجتمعات المقدمة. كما أنه يُعد علماً يتناول خصائص الظواهر الاجتماعية والعلاقات المتبادلة بينها.

كما يُعد من العلوم الإنسانية الهامة التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، التي استندت إلى مجموعة من القواعد والقوانين في تفسير الظواهر الاجتماعية سواء أكانت هذه الظواهر تشكل جماعات غير منظمة عشوائية أم مؤسسات اجتماعية إنسانية، كما يهدف هذا العلم إلى البحث في أسس نظريات الصراع والتوافق كما يدرس أنظمة المجتمع، كما أن هذا العلم يدرس الفرد ليس بمعزل عن جماعته أو الآخرين ولذلك جاءت فكرة علم النفس الاجتماعي.

كما أنه يهتم بدراسة عدة مواضيع، كالجماعات الاجتماعية، والعمليات الاجتماعية، والثقافية، والتغير، والشخصية فهو بذلك علم يدرس العلاقات بين الأفراد، والتفاعل بينهم وتصرفاتهم كأعضاء في جماعة، وهو بالتالي يركز على سلوك الأفراد في المجتمعات، ومن هنا كانت صلته وثيقة بالتربية، التي هي عملية تكيف الأفراد مع البيئة الاجتماعية المحيطة، وبهذه الصلة التفاعلية - يعتبر علم الاجتماع أحد الأسس الهامة للتربية.

ومن هنا جاءت فكرة علم الاجتماع التربوي الذي يدرس الأنظمة التربوية داخل المجتمعات سواء أكانت منتظمة أم عشوائية، ومن خلال هذه الدراسة يستهدف الكشف عن العلاقات وتفاعل الأدوار التي يقوم بها الأفراد ضمن المؤسسات الاجتماعية التربوية التي ينتمون إليها.

التربية وعلم النفس

يُعرف علم النفس (Psychology) بأنه علم وصفي، يصف سلوك الأفراد أثناء انفعالاتهم بمعنى آخر يدرس سلوكهم، وما يصدر من أفعال وحركات نتيجة لتعرضهم لموقف ما.

ولا تستغرب بأن التربية تتصل اتصالاً وثيقاً بعلم النفس، وهذا الاتصال متمثل في دراسة سلوك الطفل في المدرسة وما يتعرض له من صعوبات التعلم، أو الكشف عن المشاكل والصعوبات المادية والاجتماعية التي يتعرض لها الطفل مما تجعله غير متوافق ومنسجم مع الآخرين.

كما أن لعلم النفس التربوي أهمية في الكشف عن مستوى الابتكار والذكاء لدى الطفل، وهذا أمر لا يستهان به.

كما لعلم النفس العام أهمية في البحث عن مواضيع مختلفة، لها علاقات مباشرة في التربية والعملية التربوية، منها: علم نفس الطفولة والمراهقة، وعلم نفس النمو، وعلم نفس الشخصية، وعلم نفس الشواذ، وعلم نفس التعلم، وعلم نفس اللعب، وعلم نفس الفروق، وعلم نفس اللغة، وهناك علم النفس التربوي وهو العلم الذي يطبق مبادئ علم النفس وقوانينه على ميدان التربية والتعليم المختلفة[1].

---

(1) إبراهيم ناصر، مقدمة في التربية.

سابعاً: أنواع التربية: عبر العصور

1- التربية البدائية:

ترتبط هذه التربية بالطبيعة وتكون بعيدة عن التعقيد والغموض وبالتالي اتسمت بالتقليد والمحاكاة وكان جوهر التربية البدائية التدريب الآلي، والتدريجي أو المرحلي ولهذا لم توجد مؤسسات اجتماعية ثقافية كالمدرسة والأسرة في ذاك الوقت وتهدف التربية الأولية إلى تكيف الأفراد مع البيئة (الطبيعية - البيولوجية - الاجتماعية) وتعددت أنواع التربية في ذاك العصر كالتربية العملية والتطبيقية الأساسية كالطعام والملابس وكانت القبيلة مسؤولة عن هذه الوظائف وكذلك التربية النظرية مثل إقامة الحفلات والأعراس.

2- التربية في العصر القديم:

حيث كان هذا العصر مقتنعاً أكثر بالأحداث والظروف من التربية البدائية، وكلما كان المجتمع بدائياً كلما زاد فيه السحر، وساد في هذا العصر انتقال الإنسان من مرحلة الصيد والرعي إلى استقرار المرحلة الزراعية، وظهرت الوظائف والتخصصات والأوسمة وأصبحت شؤون الحياة معقدة، وأصبح لدى العائلة نوع من الصعوبة للقيام بعملية التربية، وبعد ذلك وجدوا مؤسسة أو أفراداً مختصين يتبنوهم ويعتنون بالجيل الصغير، عن طريق الخبرة والمعلومات وظهرت بعد ذلك العملية التربوية في الأماكن العامة، كرياض الأطفال وأماكن العبادة ونشأت المدارس وظهرت الكتابة وبدأ الناس يمارسون حياتهم بشكل طبيعي

وقانوني، وبشكل منتظم. ونلاحظ في هذا العصر أن التربية عند العرب كانت تهدف إلى تعلم الصناعة والهندسة والطب والنقوش والفنون.

3- التربية في العصور الوسطى:

انقسم هذا العصر على التربية المسيحية والتربية الإسلامية وكان له تأثير مباشر على جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها.

4- المجتمع المدني والصناعي والزراعي: (التربية المعاصرة):

حيث لم تحتل التربية مكاناً بارزاً ومثمراً في ذاك العهد وإنما في عصر التحول والتقدم والتقنية العلمية، حيث تحولت من عصر الانتقال من المرحلة الصناعية إلى مرحلة الثورة العلمية، وانصب اهتمام رجال السياسة والفلسفة والعلم والفكر بالعملية التربوية ويتولون أهمية كبيرة لها لما تؤديه من خدمات ونقل الأفكار للأجيال اللاحقة.

وبالتالي ازداد الاهتمام بالعملية التربوية في العصر الحاضر ونتيجة لذلك تطورت التربية وتقدمت في هذا العصر وتميزت بعدة ميزات أهمها:

1- أن التربية عملية متقدمة على التعليم، فأصبحت الدول والأمم تهتم بعملية التكيف مع البيئة الطبيعية والاجتماعية.

2- أصبح الطفل والإنسان محور التربية، وبالتالي يتبع الطفل عملية وضع القانون والمنهاج.

3- أصبحت المدارس متكيفة مع الحياة والطبيعة، وبالتالي أنشئت المدارس في وسط الحدائق والغابات والأماكن العامة.

4- اهتمت التربية بالفرد كإنسان لكي يحقق النمو الإنساني مع الحفاظ على الجانب الاجتماعي، والتكيف مع الجماعة الفردية الاجتماعية الثقافية.

5- أصبح لدى التربية تعاون مع علم النفس، والتربية الحديثة أصبحت عملية ميدانية حياتية، تعتمد على المواقف والممارسات اليومية وطرحت قضية التطبيق العلمي لمواجهة الحياة المتغيرة والمخترعات والاكتشافات الحديثة.

6- أصبحت التربية عامة لجميع أفراد المجتمع.

7- التوسع في المدرسة ويكون لها أثر المدرسة في البيت والمجتمع وأي مكان.

8- الاهتمام بالتكيف التربوي أكثر من الكم التربوي، حيث نهتم بعدد الخريجين وعدد المؤسسات التربوية.

9- الاهتمام بعالمية وواقعية التربية بهدف التوسع التربوي مع التكيف بالمجتمع المحلي على التكيف مع المجتمعات العامة والثقافة الإنسانية.

10- استخدام الأساليب الجديدة وذلك باستعمال الأدوات والأجهزة في العملية التربوية.

أ- التربية المسيحية: كان هدفها إصلاح العالم وتخليص المجتمع من الفساد ولكن الكنيسة رأت في إصلاح المجتمع عن طريق تغير الأفراد أنفسهم، بهذا كانت تتصف التربية المسيحية بالصبغة الدينية الصرفة، وتتم عن

طريق الأسرة، ثم الكنيسة ومهمتها إعداد الأطفال وتعليمهم التربية الدنيوية الفروسية التي أضيفت إلى التربية المسيحية، وكانت المدارس في عهدها غير موحدة إطلاقاً وبعد ذلك أجبروا على إنشائها.

ب- التربية الإسلامية: لقد انصب اهتمام الإسلام بالتربية وبتربية الأطفال وعلموهم أساليب وطرق التعامل مع إدارة الحياة، واهتم أيضاً بالعلم والتعليم فدرسوا اللهجات التاريخية والقانون والاجتماع والفلسفة والطب والرياضيات والمنطق والتشريع واللغات والفنون، وبالنسبة للمدارس لم تكن موجودة في العصر الإسلامي وإنما كان التعليم في المساجد والحوانيت أو القصور، واتصفت هذه التربية بمجموعة من الخصائص وهي أن معظم المنهج التربوي يكون فيه مصلحة للأفراد وكذلك اهتمامها بالفرق الفردي والمواهب والقدرات، وتتسم بالاستمرارية.

4- التربية في العصر الحديث:

حيث انتشر دور الدول في اختراع الطباعة في العصر الحديث والذي أدى إلى ظهور الترجمة والتأليف ونقل السلطة من الكنيسة والدير إلى السلطة الحاكمة والدولة، وتميزت هذه الفترة بأنها استبدلت الأبحاث اللفظية الجدلية بالأبحاث الواقعية العملية واهتمامها بالصحة الجسدية والنفسية وتهدف إلى تكوين الإنسان ككل في الجسم والعقل والذوق، وقد ظهرت فلسفات تربوية ونظريات تدعو إلى تغير إطار المدارس التقليدي وإطار الصف والمعلم وإنما تتعدى حدود ذلك أصبحت الإذاعة المدرسية والتلفزيون التربوي، والأفلام السينمائية

وآلات التسجيل والحاسوب وشبكة الإنترنت (شبكة المعلومات Internet) وبالتالي لم تصبح التربية حكراً على الأسرة والمدرسة بل أصبحت شاملة تعدت وسائل الإعلام.

ثامناً: أسس التربية

مصطلح أسس التربية نعني به مجموعة من المسلمات أو الفرضيات التي تشكل البناء الهيكلي للتربية، وهذا بدوره يشكل بنية الأساس التطوري للتربية من منظور فلسفي وتاريخي ونفسي واجتماعي وسياسي واقتصادي وديني وثقافي، والهدف من ذلك الوصول إلى نظام مفاهيمي فكري يحدد الأسس العامة للتربية.

أ- الأساس الفلسفي:

مصطلح فلسفة يعني حب الحكمة، وهو مصطلح يوناني، وتعني الفلسفة مجموعة المعارف الإنسانية التي يتلقاها الفرد من المجتمع الذي ينتمي إليه ولذلك لأي مجتمع فلسفته التي تميزه عن المجتمعات الأخرى، وقد تكون فلسفته مكتوبة، أو لا تكون ذلك، كما الفلسفة تنعكس من خلال التربية وتشكل مجموعة القيم والاتجاهات والأفكار، فمن هنا تتشكل بين الفلسفة والتربية العلاقة الوثيقة ويحدث ما يطلق فلسفة التربية، على أية حال يمكن أن تتشكل مصادر الثقافة التطبيقية التي تترجم إلى أفكار وقيم ومن ثم إلى سلوك، حيث للمعلم أن يستخلص النتائج عن طريق الحوار والجدال الذي يجري بين الطلبة وهذا ما يراه سقراط في نظرية التوليد في التربية. ولذلك تم وضع أسس العلاقة

بين الفلسفة والتربية. أما هربرت سبنسر بين العلاقة بين التربية والفلسفة بقولـه إن التربية الجادة لا تكون إلا من خلال طريق الفلسفة، ومن اعتقد بأن التربية لا تحقق العلم فهو جاهل.

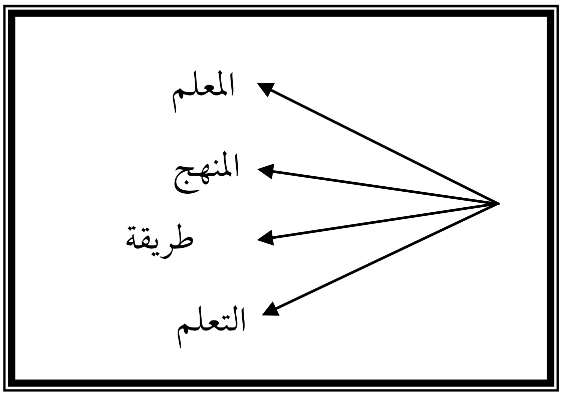
صفوة القول إن التفكير المنطقي الفلسفي يساعد العلـم عـلى التعـرف عـلى الأسس والمسلمات التي تقوم عليها المعارف التربوية، وأن المتمعّن في الاتجاهات الفلسفية التربوية فإنها تقوم على ثلاثة اتجاهات:

1- الاتجاه القهري التسـلطي، وفي هـذا الاتجـاه يكـون دور المعلـم أو المـدير أو المسؤول عن المؤسسة يأخذ القرارات من تلقاء نفسه دون الرجوع للآخـرين أو قد يكون المعلم هو مركز الدائرة في عملية التعلم والتعليم.

2- الاتجاه السائب المطلق Laisser fair، وفي هذا الاتجاه يطلق العنان للموظفين أو الطلبة، ويكون لهم الحرية دون توجب، فعلى سبيل المثال في المدرسة تكون الإدارة في ناحية والمعلمون في ناحية أخرى.

3- الاتجاه الديمقراطي Democratic أو الشـورى، ويقتضي هـذا الاتجـاه بـأن المعلم أو المدير والتلميذ على وفاق فـيما بيـنهم في اتخـاذ القـرارات في تطـوير التربية والتعليم.

من خلال عرض ما سبق نجد بأن الأسس الفلسفية تركز على عـدة مجـالات يمكن توضيحها بالشكل الآتي:



ب- الأساس التاريخي للتربية

يعرف التاريخ بأنه مجموعة الأحداث المتعاقبة والمتسلسلة التي تمثل حقبة زمنية محددة أو معينة، ولا بد للتاريخ أن يترك إشارة على التربية والثقافة، ويتبين ذلك من خلال تأثر التربية بالتاريخ ممثلاً ذلك في تقدم أو تخلف المجتمعات والأمم، وخير مثال على ذلك ما حدث للأوروبيين في عصر النهضة.

ولدراسة الأسس التاريخية أهمية في كونها:

1- تجعلنا نخطط للمستقبل من خلال تعلمنا ما حدث في الماضي وما حدث في الماضي وما تعد له في الحاضر.

2- يمكن من خلال دراسة التاريخ أن تحل مشكلات كثيرة ومتعددة.

3- الابتعاد عن الجهل والميل إلى الثقافة والتثقيف.

وتأكيداً على ذلك يشير إبراهيم ناصر في كتابه مقدمة في التربية بأن هدف التربية في العصور السابقة هو إكساب التلاميذ المعارف والمعلومات العقلية حيث

كانت تهتم بالعقل وتهمل النواحي الجسمية والنفسية والاجتماعية، فكانت تعتمد على حشو دماغ التلاميذ بالمعلومات عن طريق التلقين، وتطورت الاهتمامات وتطورت الطرق وتطورت الأساليب، فأصبحت التربية في العصور الحديثة قائمة على البحث والتجريب والملاحظة، فاهتمت التربية الحديثة في جميع جوانب النمو لدى التلميذ، كما اهتمت بميوله ورغباته وقدراته واستعداداته، وأتاحت له فرص التدريب على جميع أنواع السلوك، ليتسنى له حل مشكلاته الحياتية[1].

ولذلك ترى بأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين التربية والتاريخ ولاسيما أنهما يحققان التخطيط لأهداف مستقبلية مستندين بذلك للخبرة في الماضي وعكسها على الواقع.

ج- الأساس النفسي:

إن علم النفس الحديث يؤكد على حاجات المتعلم وميوله ورغباته ودوافعه إلى التعلم، ولذلك نرى هذا العلم يؤكد على أهمية الطرق والأساليب الحديثة في التدريس، وهذا الأساس يهتم بخصائص متعددة للطالب ممثلاَ ذلك - الاهتمام بحاجاته وميوله وقدراته ومهاراته واستعداداه وطرق تفكيره وسلوكه، كما يجب الاهتمام بالنواحي العقلية والانفعالية والاجتماعية للفرد المتعلم.

من خلال عرض ما سبق تنحصر الأسس النفسية في ثلاث نقاط وهي على النحو الآتي:

1- التعرف إلى قدرات الطالب العقلية والمعرفية، حيث يمكننا التعرف إلى حاجاته وتكوينه وقدراته وميوله وسلوكه، أي معرفة تكوينه العضوي والسلوكي، بحيث يؤدي ذلك إلى نقل عملية التعلم.

(1) إبراهيم ناصر، مقدمة في التربية، (ص21).

2- وضع نظريات تعلم تناسب طبيعة التعلم ومحتواه من ناحية، وقدرات الطالب العقلية وإمكاناته من ناحية أخرى.

3- التركيز على البيئة التعليمية بشقيها الاجتماعي والطبيعي، وتأثير ذلك على الطالب ومدى مناسبة موضوع التعلم وصلاحيته للبيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها الطالب.

وهكذا يتبين أن العلاقة بين التربية وعلم النفس علاقة وطيدة ولاسيما أنها تهتم بالأطفال بشكل أفضل، فأصبح من أهداف التربية تعديل السلوك الإنساني.

فالأسس النفسية إذن تساعد على تشكيل عملية التعليم كما تؤدي إلى استمراريته بشكل أفضل وتجعل المعلم أن يختار أفضل الطرق لتحقيق أهدافها.

د- الأساس الاجتماعي:

ارتباط علم الاجتماع بعلم التربية، وظهور ما يسمى بعلم الاجتماع التربوي، واستخدمت أساليب متعددة في حل المشكلات الاجتماعية التي تقابل العملية التربوية، فالإنسان ينمو ويتطور بدءاً بالأسرة ومروراً بالمراحل الدراسية، حيث من خلال ذلك تتشكل شخصيته، وللبيئة دور هام في تنمية شخصية المتعلم وجعله قادراً على التكيف والانسجام، وهذا لا يتم إلا وفق العمليات التربوية من خلال عرض ما تقدم يمكن وضع الأبعاد البنائية للمجتمعات.

1- **البناء الأيكولوجي:** ونقصد به البناء البيئي الطبيعي الذي يحيط بالفرد ممثلاً بالطبيعة كالمناخ والتضاريس.

2- البناء الوظيفي المهني، ممثلاً ذلك بالمهن التي يختص بها أبناء المجتمع.

3- البناء الاجتماعي الطبقي، ويُعرف ذلك بنظام الشرائح الاجتماعية للسكان ومستوياتهم.

4- البناء المؤسسي، ونقصد به إلى أي مدى يعتمد المجتمع على المؤسسات وتنظيمها في إدارة الأمور بشكل صحيح.

5- البناء السياسي: ونعني به نظام الحكم السائد في المجتمع هل هو جمهوري أو ملكي دستوري.

من خلال عرض ما تقدم نجد بأن التربية ترتبط بعلم الاجتماع خاصة في تشكيل المفاهيم القيمية التربوية للمجتمع.

هـ- الأساس السياسي:

لقد بدأت المجتمعات في مرحلة مشاعية من ناحية اجتماعية وسياسية، ولكن أخذت الأمور تتطور فأصبح نظاماً يدعى بالدولة البسيطة أو ما يطلق عليه الحكومة فأصبح لها دور هام في تنظيم أمور الناس، ولكن أصبح لكل دولة فلسفتها السياسية التي تميزها عن باقي الدول، وكانت هذه الفلسفات منذ القدم تستند إلى الفلاسفة فعلى سبيل المثال في الصين فقد انتشرت مبادئ كونفوشيوس ومانشيويس ومن هذه المبادئ الاستعانة بالفضيلة والقدوة الحسنة، وأن يدير الدولة عناصر أكفاء ويكون لديهم العلم والمعرفة ولا يديرها أناس جهلاء لأن ذلك يدمر الدولة.

أما الرومان فكانت تقوم على الاستبداد، وكان شيشرون يعتبر الدولة كالشركة، رئاستها للإمبراطور، وعضويتها للشعب إلى أن جاءت العصور الوسطى، حين سيطرت الكنيسة على الدولة والسياسة، فضعفت العملية التربوية، وقل الاهتمام بالتربية الدينية ثم جاء الإسلام بسياسته القائمة على أحكام القرآن الكريم والسنة[1].

كما تأثرت التربية بالفكر السياسي، فعلى سبيل المثال الإغريق كانت دولتهم تقسم إلى ما يسمى بدولة المدينة، وكان في إسبارطه فكر سياسي تربوي ممثلاً بأن الطفل السليم يعد ابن الدولة.

حيث كانت تلقي الأطفال الضعفاء في الجبال والغابات ليموتوا، حيث هذه التربية السياسية اعتمدت على الأقوياء والأصحاء، كما التربية السياسية الإثنية تأثرت بأفلاطون وبأفكاره الفلسفية، حيث ظهرت هناك حياة ديمقراطية تأثرت بها التربية السياسية.

أما في العصور الحديثة فقد أصبح هناك تغير في الفكر التربوي السياسي، حيث تحررت كثير من المجتمعات من الأفكار السياسية التربوية التقليدية، وخير مثال ما جاءت به الثورة الفرنسية، حيث انعكس ذلك من خلال كتابات جان جاك روسو في كتابه (إميل).

وما جاء به هيجل من ألمانيا حيث كان يرى بأن هدف التربية هو غرس إرادة الدولة من خلال إعطاء الأفراد حريتهم، وقد ساد هذا الاعتقاد في كل من ألمانيا

(1) إبراهيم ناصر، مقدمة في التربية، (ص23).

وإيطاليا وروسيا. كما جاءت أفكار جون ديوي لتمهد الطريق أمام عملية المساواة بين الناس وإزالة الفوارق الطبيعية والتحرر من القيود، والقيام بالعمل الإيجابي للصالح العام، وإعطاء الحرية للأفراد في المشاركة والبناء الاجتماعي لكي يدعم الدولة.

مما تقدم يتضح لنا بأن هناك ثلاث تيارات سياسية تربوية:

الأول- التيار الدكتاتوري: وهذا ممثلاً بما تفرضه الدولة على أفراد الشعب.

الثاني- التيار الديمقراطي: وهذا يدعو إلى مشاركة الشعب مع الدولة في بناء الدولة ويدعو إلى الحرية بين الناس.

الثالث- التيار التربوي الطارئ: وهو نظام يفرض من قبل الدولة حسب ما يستجد من ظروف استثنائية.

ولذلك لا بد من التأكيد على أن هناك علاقة بين التربية السياسية الاجتماعية وسلوك الأفراد.

و- الأساس الاقتصادي:

تشير الدراسات في هذا المجال وبالذات دراسة ميلفين نيومان التي كانت بعنوان «التدرج الاجتماعي الاقتصادي للجماعات بأن هناك علاقة وطيدة بين مستوى الدخل الاقتصادي والسلوك الاجتماعي التربوي ويظهر ذلك بوضع النظام الاقتصادي الذي يسود الدولة أو المجتمع، ولذلك لا بد من التأكيد بأن النظام الاقتصادي الذي يشير إليه المجتمع هو الذي يحدد طرق حياة الأفراد وبالتالي يحدد الملامح الأساسية لتربيتهم.

فالتربية بحد ذاتها تتأثر بشكل أو بآخر بالمستوى الاقتصادي، ويتضح ذلك بأن الدولة الرأسمالية على سبيل المثال كان لها فكر تربوي يختلف عن الدول التي كانت تؤمن بالاشتراكية، وهذا بحد ذاته يشير إلى المهارات والقدرات لدى الأفراد فإن هذا الأساس يُعد التقدم الاجتماعي مرتبطاً بالناحية الاقتصادية للأحداث النفسية، ولذلك فإن العلاقة بين الاقتصاد والتربية علاقة متبادلة، فمستوى المعيشة يرتبط بالمستويات الثقافية والعملية التي يصل إليها الناس. فوجود أعداد كبيرة من الأميين يؤدي إلى تخلف اقتصادي، كما أن التعليم لا يمكن أن ينمو إلا بنمو اقتصادي، فكلما ارتفع المستوى الاقتصادي وزاد الدخل القومي يتطور التعليم[1].

وهكذا فإنه لم يعد ينظر إلى العملية التربوية بأنها عملية منعزلة عن بقية الجوانب الأخرى كالاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بل أصبحت عملية اقتصادية استثمارية، تؤدي في المحصلة النهائية إلى زيادة مستوى الدخل القومي كما أن هناك الكثير من الأقطار يتوقف اقتصادها على عدد المتعلمين منها.

من خلال ما سبق تتضح صلة التربية بالاقتصاد بأنها صلة وطيدة ولاسيما أن الاقتصاد يحدد المعالم الأساسية للتربية ويؤدي إلى تحديد مستوى السلوك للطبقة الاجتماعية.

---

(1) إبراهيم ناصر، مقدمة في التربية، (ص25).

ز- الأساس الديني:

يُعد الدين كما يراه إميل دوركايم بأنه صمام الأمان للإنسان في حياته، وقد انعكس ذلك على أسلوب الحياة، حيث جاءت المعتقدات الدينية القديمة التي ظهرت على مر العصور فأصبحت تسيطر على معتقدات الأفراد وعلى أسلوب حياتهم، كما أصبحت تنظم حياتهم ومعتقداتهم.

كما تشير الدراسات الإنثربولوجية أن هناك عبادات مبعثها الظواهر الطبيعية، فالإنسان البدائي عندما كان يقف حائراً عن التفسير العلمي لظاهرة معينة كأن يتأمل لها، ولكنها في المحصلة النهائية تصبح مصادراً للعبادة له فأصبح يقدم لها الهدايا والقرابين إرضاء لهذه القوى. وكان يعتبر أن وراء هذه الظواهر الآلهة يريد أن يتقرب إليها هذا الولاء جاء نتيجة لخوفه، كما ظهرت بعد ذلك عبادة الأشياء المادية كعبادة الأحجار والأشجار والأصنام وأصبح لدى الجماعات سلوك تربوي اجتماعي من خلاله كان الفرد يقدم للمعبود كل ما يستطيع ليتقي شره، وبعد ذلك تطورت ديانات أخرى كالديانة البراهمانية والبوذية والزرادشتية والكونفوشيوسية، فقد أخذت هذه الديانات الشكل الرمزي وسادت في كل من الصين وبلاد فارس والهند.

وفي العصور التي تلت ذلك نزلت الأديان السماوية المعروفة، معتمدة على كلام الله -عز وجل- المرسل للبشر بوساطة الوحي والكتاب. فجاءت اليهودية لشعب إسرائيل، ومن بعدها المسيحية ثم جاء الدين الإسلام للناس كافة.

أما في العصور الحديثة فقد سادت بعض الاتجاهات التربوية أعدت عند بعض الأمم بمثابة الدين وقد أثرت على سلوكهم واتجاهاتهم، ولكن نبقى أن نؤكد بأن علاقة بين الدين والتربية ولاسيما أن الدين يعكس المعتقدات والاتجاهات على السلوك التربوي للفرد وقد ظهرت كتابات كثيرة في علم الاجتماع الديني تمثل بأن هناك علاقة بين الدين والتربية.

ل- الأساس الثقافي:

الثقافة هي مجموعة الممارسات اليومية التي يقوم بها الأشخاص، ولقد تطورت هذه الناحية منذ وجود الإنسان البدائي في تعامله مع البيئة التي يعيش فيه، ومع الآخرين، كما أصبحت هذه الناحية من تقاليد الأمم حيث ظهرت بعض الأفكار والآراء وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياة الإنسان، كما ظهرت اللغات لتعطي الإنسان، وأصبحت طريقة جديدة ليعبر الناس عن أنفسهم، وأصبحت مجموعة المعارف تشكل الثقافة، وجاءت كلمة الثقافة لتشير إلى ذلك الجانب الذي قام الإنسان بصنعه بنفسه.

من خلال عرض ما سبق لا يمكن التحدث عن الأصول الثقافية بمعزل عن مجالات الحياة ولذلك نرى أن الثقافة تعكس نفسها على الحياة من خلال ما يطلق عليه بالعموميات والخصوصيات والأبدال، وبالتالي فإن ذلك يشكل المنظومة التربوية، ولذلك فإن التربية تستمد أصولها من الثقافة ولاسيما تعد الثقافة من الأسس التربوية الهامة في بناء سلوك الأفراد واتجاهاتهم.

فلسفات التربية:

إن فلسفة التربية تتصل اتصالاً مباشراً بالخبرة الإنسانية، والخبرة الإنسانية أساس للبناء الفلسفي الذي يشكل النظم التربوية والاجتماعية وإذا تحدثنا عن التربية بأنها خبرة إنسانية مضمونها نقل الخبرات البشرية إلى الجيل الجديد فإن فلسفة التربية ما هي إلا مجموعة الطرق الفلسفية التي تطبق من خلالها الخبرات الإنسانية في تفسير الواقع الإنساني ويتمثل ذلك في طرح الأسئلة ووضع الفروض حول هذه الظواهر المراد دراستها مما يُسهل تطبيق بعض النظريات في ميادين التربية.

فمن هذا المنطلق يمكن أن نطرح عدة أنواع من الفلسفات المثالية (Idealism)، والواقعية (Realism) والطبيعية (Naturalism) والبرجماتية (Programtism) والوجودية (Existentialism).

الفلسفة المثالية (Idealism):

يعتقد أصحاب هذه الفلسفة بأنه يوجد أفكار عامة وثابتة ومطلقة لا يمكن نقاشها، حيث وجدت تلك الأفكار بطريقة معينة، وهي أعلى من مستوى العقل بشكل عام.

كما يرى ديورنت في كتابه قصة الفلسفة، بأن هذه الفلسفة تقوم على الأفكار العلوية، وعالم التجربة اليومية، كما أن العقل الإنساني غير قادر على تفسير بعض الأمور كما يمكن الوصول إلى قمة الحكمة عن طريق الانتقال إلى الأفكار العلوية.

كما اشتمل منهاج التربية في الفلسفة المثالية على عدة أفكار وآراء جامدة غير قابلة للتطور، والتقدم حيث مفاد ذلك أن الثقافة والأفكار أشياء مطلقة يجب عدم الخوض فيها، مما جعل هذه الفلسفة التربوية تؤمن في حشو أدمغة الأطفال بالمعلومات، والتركيز على الناحية الكمية المطلقة دون اللجوء إلى التفكير التحليلي، كما أن هذه الفلسفة تؤمن بالثواب والعقاب، كما يُعد أفلاطون من مؤسسي أو رواد هذه الفلسفة[1].

الفلسفة الواقعية: (Realism):

تؤكد هذه الفلسفة على الحقائق بصفتها لا تستقى من الحدس والإلهام بل من الخبرة والتجربة والممارسة، كما أن هذا العالم الذي ننتمي إليه ونعيش فيه يخضع للتجربة والبرهان، وأشهر رواد هذه الفلسفة أرسطو ولكنها تطورت على يد جون لوك الفيلسوف الإنجليزي الذي يؤكد بأن الطفل يولد كصفحة بيضاء، ولكن مجموعة التجارب تصله إلى المعرفة، كما تؤمن هذه الفلسفة باتباع المنهج العلمي والمشاهدات المنطقية، كما أن العملية التربوية تتم في أي وقت عن طريق الاستجابات المرسومة للمثيرات المحدودة، وبذلك يستجيب التلاميذ عن طريق مجموعة الخبرات التي يكتشفونها.

الفلسفة الطبيعية (Naturalism):

جاءت هذه الفلسفة كرد فعل على الفلسفات السابقة، فهي تؤمن بالطبيعة ببناء شخصية الفرد كما يرى أصحاب هذه الفلسفة أن واجب التربية أن تعمل على تهيئة الفرصة للطبيعة الإنسانية كي تنمو ممثلاً ذلك بمتابعة قوانين الطبيعة.

(1) ول ديورنت، قصة الفلسفة؛ ترجمة فتح محمد محمد المشعشع، (ص56).

كما أن الطبيعة على رأي هذه الفلسفة تمنح الإنسان الصفاء والبراءة والخير كما يرى أصحاب هذه الفلسفة أنه من الواجب أن يتربى الطفل بعيداً عن المجتمع والناس، ويكون ذلك في أحضان الطبيعة، وهذا يبعده عن الضغوطات الانفعالية، وهذا بالتالي يُنمي القدرات العقلية لدى الطفل ويجعله قادراً على الابتكار، وواجب التربية أن تعمل على تطور المجتمعات.

الفلسفة البراجماتية (Programtism):

تشير الدراسات في مجال الفلسفة البرجماتية بأن هذا الفرع يطلق عليه بالأدائية أو التجريبية أو العملية أو الذرائعية، كما يرى المنظرون لهذا الاتجاه بأن الطبيعة الإنسانية مرنة ووظيفية، كما أن الحقيقة يمكن معرفتها من نتائجها التجريبية عندما توضع في موقف عملي فعلي يمكن معرفتها من نتائجها التجريبية عندما توضع في موقف عملي فعلي كما يُقال إن أصل هذه الفلسفة يعود إلى زمن هرقليطس اليوناني إذ كان يؤمن بفكرة التغير المستمر، كما أن الحقيقة ثابتة ومطلقة.

ومن أهم روادها بيرس (1839-1914) كما انتشرت على يد وليم جيمس (1842-1910) كما تطورت على يد جون ديوي.

ويرى أصحاب هذه الفلسفة أن التربية هي الحياة، وأن من واجب المدرسة كمؤسسة تربوية، أن تستخدم مواقف الحياة في العملية التربوية، لهذا يؤمن هؤلاء بمبدأ التعلم بوساطة العمل (Learning by Doing)، وأن الخطة التعليمية يجب أن يشارك في وضعها التلاميذ وأولياء أمورهم والمعلمون، وكل من له صلة في العملية التربوية انطلاقاً من المبدأ الديمقراطي في اتخاذ القرارات التربوية.

الفلسفة الوجودية (Existentialism):

أهم رواد هذه الفلسفة جان بول سارتر الفرنسي، كما يُعد أول من استخدم كلمة وجود في مضمون فلسفي، في القرن التاسع عشر.

كما أن هذه الفلسفة تنادي بنظام تربوي يطور شخصية الفرد ككل، وتعطيه مطلق الحرية في اكتشاف حقول وميادين المعرفة المختلفة، واختبارها بنفسه، والمبدأ الأساسي للوجودية أنها لا تحاول إعطاء إجابات قاطعة بخصوص الحقيقة، والواقع والقيم، بل أن هدفها هو إيقاظ ميل الأفراد.

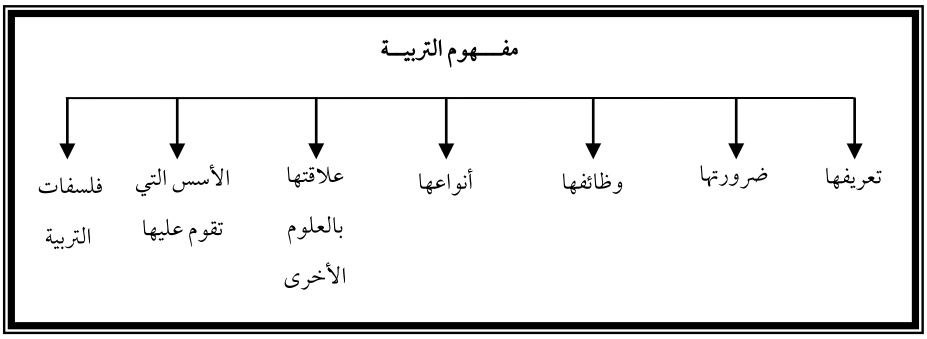
كما أن أصحاب الفلسفة الوجودية عامة يرون أن الفرد حر، وليس له الخيار في ذلك، فهو مجبر أن يكون حراً، والحرية التي يتمتع بها الفرد تجعله قادراً على أن يعتنق ما يريد، ويفعل ما يريد، على أن يتحمل مسؤولية أعماله، ومن مناهج الوجودية، أن كل شيء خاضع للمناقشة والتحليل، ومن خلال هذا الأسلوب التربوي يستطيع التلميذ أن يصل إلى جوهر المعرفة، ومن واجب التلميذ الوجودي أن يحاول معرفة كل ما يستطيع أن يصل إليه. والوجودية ترفض التربية القائمة على الحفظ والتلقين. وإنتاج الأفراد المتشابهين وكأنهم في مصنع.

خاتمة:

في هذه الوحدة تم استعراض مفهوم التربية وأنواعها ووظائفها، وضرورتها كما تطرقت هذه الوحدة إلى كل من الأسس الفلسفية والدينية والاجتماعية والنفسية والتاريخية والثقافية والاقتصادية، ولقد تم التطرق إلى أنوع الفلسفات التربوية المختلفة وتطرقها إلى التربية كالمثالية والواقعية والوجودية والبرجماتية وما إلى ذلك من فلسفات أخرى.

كما تم التطرق إلى علاقة التربية بالعلوم الإنسانية الأخرى كعلم الاجتماع والنفس والاقتصاد والدين والسياسة.

وتوضيحاً لذلك يمكن أن نقدم المخطط الهيكلي الآتي:



الوحدة الثالثة

تعريف المجتمع

-تمهيد

أولاً- تعريف بالمجمع.

ثانياً- أنواع المجتمعات.

ثالثاً- نظريات تفسر تشكيل المجتمعات.

رابعاً- تشكيل العادات والتقاليد والقيم والقوانين والأنظمة الاجتماعية.

- خاتمة.

تمهيد:

إن تشكيل وبناء المجتمعات تتطور وفقاً لمراحل متسلسلة ومترابطة عبر التاريخ الإنساني، ولذلك نجد كثيراً من الدراسات في مجال علم الاجتماع العائلي، وبالذات دراسة أصل العائلة تؤكد على أهمية تطور المجتمعات وتشكيلها عن طريق سلوك الصراع والتنافس والتعاون والتشكيل الاجتماعي، ولذلك فإن تحديد هوية المجتمع تتشكل من خلال عمليات البناء الاجتماعي التي تستند إلى عملية التشكيل الاجتماعي. وتحديد الهوية الاجتماعية، ولهذا سنتطرق في هذه الوحدة إلى عدة مواضيع تعريفاً بالمجتمع، وأنواعه والنظريات التي فسرت ذلك، وكيفية تشكيل العادات والتقاليد.

أولاً: تعريف المجتمع:

تشير الدراسات في مجال علم الاجتماع بأن المجتمع مجموعة من الجماعات ترتبط بخصائص موحدة متمثلة باللغة والعادات والتقاليد، وبشكل عام فإن هذا المجتمع قد يعيش على أرض تحدد سمته كأن نقول المجتمع الغربي أو المجتمع الإفريقي أو الأوروبي ... إلخ.

وتشير بعض الدراسات إلى أن المجتمع قد يحتوي على مجموعات غير متجانسة في بعض الأحيان كأن نقول بأن هناك بعض المجتمعات تحتوي على جماعات في داخلها لا تتحدث بلغة المجتمع أو حتى لا يكون لها دين بنفس ما يدين به المجتمع.

وللمجتمع أهمية كبيرة في العملية التربوية خاصة في عملية التنشئة الاجتماعية ولذلك لكل مجتمع ثقافته وفكره التي تحدد هويته.

فالدراسات التاريخية تؤكد بأن المجتمعات تتكون من مجموعة من الأسر الصغيرة فيما بعد تحولت إلى أسر ممتدة (Extended Families) ويعرف المجتمع بأنه عبارة عن مجموعة من الأفراد لهم غايات معينة ويسعون لتحقيقها فعلى سبيل المثال لمجتمع ما، المجتمع له صفات خاصة تميزه عن المجتمعات الأخرى، وتشير دراسات كثيرة حول هذا المجال وبالذات دراسة (ملفن تيومان) الذي يؤكد بأن المجتمعات منذ بداية تأسيسها كان لها سمات تميزها عن بعضها بعضاً فعلى سبيل المثال كان ينظر للمجتمع الأوروبي في العصور الوسطى بأنه مجتمع تسيطر عليه الكنيسة وهناك مجتمعات أيضاً أطلق عليها اقتصادية وأخرى زراعية حيث تختلف تبعاً لصفتها التي تطلق عليها[1].

أما وجهة نظر الفلاسفة المسلمين في المجتمعات فإن لها أهمية ولاسيما أنها تحترم الإنسان وتجعله قادراً على التوافق والانسجام وهذا ما دعا إليه الفارابي.

أما ابن خلدون فيرى أن المجتمع هو الذي يشكل الحضارة والمدينة وهذا ما ذكره في مقدمته كما أن الإنسان مدني بطبيعته فهو كائن اجتماعي يشعر بالحاجة إلى سواه من الناس لكي يتعامل معهم والاختلاط بهم وإعطائهم والأخذ منهم كما يرى أن الفرد دائماً بحاجة إلى بني جنسه لإشباع حاجاته الأساسية والقانونية.

(1) Melven Tuman, Social Stratification, (pag 106).

المجتمع: عبارة عن مجموعة من الأفراد الـذين يعيشـون معـاً بتعـاون وتضـامن ويرتبطون بتراث ثقافي محدد، كما أنهم يُكّونون مجموعة المؤسسات التي تؤدي لهـم الخـدمات اللازمـة في حـاضرهم، وتضـمن لم مسـتقبلاً مشرـفاً في شيخوختهم وتنظم العلاقات فيما بينهم.

من خلال عرض ما سبق يمكن القول بأن المجتمع هـو جماعـة مـن الأفـراد عاشوا معاً مدة تكفي لأن ينتظموا وأن يعتـبروا أنفسـهم وحـدة اجتماعيـة ذات حدود واضحة المعالم.

ما عناصر المجتمع؟

في كتاب نيقولا تيماشيف نظريات علم الاجتماع حيث نجـد أوجسـت كـوم يؤكد بأن المجتمع يتكون من عنصرين هامين هما[1]:

1- الإستاتيكيا الاجتماعية: البناء.

2- الديناميكية الاجتماعية: التفاعل.

الإستاتيكا الاجتماعية (البناء الاجتماعي):

يتكون من ثلاث عناصر وهي:

1- مجموعة الأفراد.

2- البيئة الاجتماعية.

3-البيئة الطبيعية.

(1) نقولا بتماشيف، نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها، (211).

مجموعة الأفراد: هي مجموعة الناس الذين يعيشون معاً ويمكن أن نحددهم بخمس صفات وهي:

أ- عدد السكان في الجماعة المحلية المحيطة جماعة كبيرة أو صغيرة.

ب- الجنس والسن (ذكور/ إناث/ صغار/ شباب/ كبار).

ج- مستوى التعليم (أُميين/ متعلمين).

د- الأجناس والقوميات.

هـ- المستويات الاجتماعية للجماعة (فقراء/ أغنياء).

البيئة الاجتماعية: ويقصد بذلك التنظيم الاجتماعي أو الدوائر الاجتماعية التي تقوم على خدمة الجماعة في المجتمع الواحد.

وتتكون تلك الدوائر من أفراد المجتمع وهدفها مجابهة المشكلات التي تقابل الجماعة ولهذا فإن للبيئة الاجتماعية عدداً من العناصر وتبلغ بالتحديد خمسة عناصر وهي:

أ- المؤسسات ونعني بها مجموعة الدوائر التي تكون على درجة كبيرة من الاستقرار ولها قانون ودستور خاص بها مثال ذلك الأسرة والمدرسة ودور العبادة والإدارات الحكومية.. إلخ.

ب- الجماعات وهي التي تتكون من مجموعة من الأفراد ولها نظام خاص كالغرف التجارية أو مكتب الخدمات الاجتماعية أو مراكز الشبان .. إلخ.

ج- مشروعات خاصة وهي منظمات أنشئت أساساً للكسب وقد تكون مشروعاً أو مشاريع يديرها فرد واحد أو مجموعة من الأفراد وقد تدار تعاونياً أو نقابياً.

د- التجمعات وقد تكون مؤقتة آنية وهي تجمع لمجموعة الأفراد ويُنشأ هذا التجمع من أجل خدمة معينة وليس لهذه التجمعات دستور خاص أو نظام معين بل يجتمعون من أجل غرض معين ويذهب كل منهم في حال سبيله بعد انتهاء الغرض الذي تجمعوا من أجله. وخير مثال على ذلك جماعة جني المحصول الزراعي في الريف ممثلاً ذلك بالحصاد كقطف الزيتون .. إلخ.. البيئة الطبيعية ويتضمن ذلك كل ما في البيئة من أوضاع طبيعية ليس للإنسان يد في تكوينها كالمناخ، ويشمل درجات الحرارة والبرودة والرطوبة والعواصف والرياح وكمية الأمطار، ويقصد بها تخطيط الأماكن كمعرفة في تضاريس الأرض التي يقطنها المجتمع ممثلاً ذلك بسهولها وجبالها وطرق مواصلاتها وحجمها السكاني، أما التربة فتشمل نوعها رملية -طينية .. إلخ ودرجة خصوبتها وسهولة استغلالها.

الديناميكية الاجتماعية (التفاعل الاجتماعي)

تشير نظرية تشارلز كولي بأن العلاقات الاجتماعية بالمجتمع لها أهمية في تحديد سمات المجتمع فهذه العلاقات قد ترتبط ببعضها وتشكل في بعض الأحيان نوعاً من التوافق والانسجام والتكيف بين الأفراد وقد يكون بين الأفراد نوع من التنافس والصراع وعدم التعاون.

أما أوجست كونت فيرى بأن مجموعة العادات والتقاليد تشكل القيم الثقافية الاجتماعية (Social Culture) وهذا الذي يؤكده كونت بأن التفاعل الاجتماعي بين الأفراد يشكل نمطية الحياة للمجتمع.

وهناك كثير من النظريات منها من أكد على التوازن في العلاقات الاجتماعية كنظرية هربرت سبنسر وأوجست كونت التي أكدتا على أهمية التوازن في إيجاد مجتمع فيه نوع من الاستقرار، خير مثال على ذلك نظرية سبنسر التي أكدت على أهمية علم الحياة الاجتماعي (Social Biology) بحيث تشبه المجتمع بالكائن الحي، أي أن أعضاء الجسم كلها تقوم من أجل خدمة نسق متكامل يطلق عليه الجسم البشري، وكذلك الحال بالنسبة للمجتمع. فإن مؤسسات المجتمع سواء أكانت رسمية أو غير رسمية فإنها تقوم من أجل خدمته بحيث يؤدي في المحصلة النهائية إلى التوازن.

أما نظريات الصراع التي يمثلها دارن درندوف وماركس فقد أكدتا بأن العلاقات الاجتماعية في مجملها تقوم على الصراع والتنافس بين أفراد المجتمع لكي تشكل بالمحصلة النهائية الاستقرار وهذا ما أكده باريتو في سياق حديثه عن تكوين المجتمعات (Foundation of Societies) إن النسق الاجتماعي (المجتمع) لا يقبل أن يخرج أحد مكوناته عنه (انفصال مجموعة من المجتمع عن الدولة) فإنه في هذه الحالة يُحرك ميكانزماته الدفاعية لإعادة الوضع كما كان عليه، فالتفاعل هنا يقوم على الصراع ومن ثم الاستقرار.

ثانياً: أنواع الجماعات أو المجتمعات:

إن تشكيل المجتمعات وتأسيسها يكون تبعاً لظروف تتحكم بتشكيلها، فقد تكون ممثلة بالظروف الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، ولهذا قد نقول بأن هذا الاختلاف يعزى لطبيعة الظروف السياسية، فعلى سبيل المثال يقسم الكتاب

السياسيون المجتمعات إلى تقسيمات تابعة لأنظمة الحكم، وينظرون بأن هناك مجتمع أميري أو جمهوري أو ملكي ديمقراطي أو سياسي.

أما التقسيم الاجتماعي فقد نقول بأن هذا المجتمع بدوي مدني ريفي أو (متجانس/ غير متجانس).. إلخ.

وقد يقسم المجتمع تبعاً لطبيعة المهنة التي يقوم بها كأن نقول مجتمع زراعي أو صناعي[1].

خلاصة القول إن تقسيمات المجتمع، لها أهمية في تحديد نوعه ولهذا لا نستغرب أن شبنجلر وتومبي أكدا أن الحضارة الإنسانية قد تمر بمراحل عديدة ومتتابعة لمجتمعات، كما أن لها أنظمة حكم تدير شؤونها، وتنظمها قوانين خاصة بها، فالتطور الذي حدث بدءاً بالمجتمعات البدائية التي كان الناس يعتمدون فيها على الالتقاط والصيد والرعي، ثم جاء بعد ذلك المرحلة الزراعية واستخدمت الأدوات الزراعية البدائية واستقر الناس حول الوديان وقرب منابع المياه وعلى ضفاف الأنهار، ثم جاءت مرحلة الزراعة المتقدمة واستخدموا الآلات الزراعية الحديثة، وبعد ذلك جاءت الثورة الصناعية باختراع الآلة البخارية البسيطة، ومن ثم انتقلت بعض الحضارات إلى المرحلة الصناعية الكاملة ويعيش في هذه المرحلة أغلب سكان العالم، كما أن مرحلة الثورة الفكرية امتازت بالتطور التكنولوجي الحديث ممثلاً بالعقول الإلكترونية كما يقيس في

---

(1) نبيل عبد الهادي، محاضرات في التربية والمجتمع، جامعة القدس، 2001.

هذه المرحلة معظم الدول المتقدمة صناعياً بأمريكا - روسيا، اليابان، ألمانيا، أوروبا الغربية[1].

هناك بعض الدراسات في علم الاجتماع المقارن تؤكد بأن للتطور الحضاري والتقدم الفكري أثر واضح على تقسيم المجتمعات فقد قسم المجتمعات إلى ثمانية أنواع.

المجتمع الالتقاطي: وهو أبسط أنواع المجتمعات، ويعيش سكان هذا المجتمع على التقاط الثمار من أشجار الغابات أو الوديان، ليس لهذا المجتمع نظام مكتوب بل يحكمه الجماعة أو رئيس القبيلة أو شيخها ويشير وليم جود بأن هذه المجتمعات تمتاز بالبساطة والبدائية وتشكيل العائلة الكبيرة الممتدة.

مجتمع الصيد: وهو مجتمع بسيط إذا ما قورن بالمجتمع السابق، ولكنه أكثر تنظيماً من مجتمعات الالتقاط، حيث يمتاز بشيء من النظام وله قائد يسير، مجتمعة على قواعد شبه قانونية كما أن له تراثاً بسيطاً، وغالباً ما يحكم هذا المجتمع رجل قوي يطبق أنظمة هذا المجتمع على جماعته التي ينتمي إليها.

مجتمع الرعي: هو مجتمع التنقل حيث ينتقل أهله من مكان لآخر طلباً للعشب والماء من أجل قطعان الأغنام والأبقار والجمال التي يعتاشون عليها ويمتاز بذلك مجتمع البادية.

---

(1) William God. The Structure of Families.

المجتمع القروي الزراعي: وهو أكبر من مجتمعات الصيد والرعي وسكانه يعملون في الزراعة، وعددهم قليل وليس لديهم مؤسسات كبيرة، ولديهم مجتمعات صغيرة كالمؤسسات التربوية والدينية وينظم شأنهم مجلس قروي بسيط.

المجتمع الريفي الحضري: وهو أكبر من المجتمع القروي الزراعي، إلى جانب اعتماده على الزراعة هناك صناعة خفيفة تتعلق في معظم الأحيان بالمنتجات الزراعية، أو الأدوات ففي هذه المجتمعات مؤسسات وجمعيات وبعض الدوائر الحكومية لتنظيم بعض شؤونها الحياتية والإدارية والقانونية.

المجتمع الحضري: وغالباً ما يكون اعتماد هذا المجتمع على التجارة والصناعة وتبادل الحاجيات وتوزيع المنتجات ويكون هذا المجتمع أيضاً حلقة وصل بين القرية الزراعية والمدينة الكبيرة.

مجتمع المدينة الكبيرة: وهي أكبر من المجتمع الحضري ويجمع بين الكثير من المتناقضات لأن سكانه خليط من عدد من مجتمعات أصغر نسبياً وهو مجتمع متعدد الطبقات والأجناس والنوعيات والأديان والقوميات ويرتبط ذلك بمجتمع المدن الكبرى كمجتمع القاهرة.

مجتمع المدينة العظمى أو الولاية: وهو مجتمع كبير جداً قد تعتبر ولاية مدينة مكونة من مدن صغرى وتسودها مناطق واسعة لأنها تجمع بحدودها عدة مدن صغيرة أو قرى وفي مثل هذه المدن يوجد خليط من الجماعات

المختلفة وقد تعيش بعض تلك الجماعات مستقلة كل الاستقلال بعضها عن بعض، سواء في خدماتها أو أنظمتها أو مؤسساتها وخير مثال على ذلك مدينة نيويورك.

ثالثاً: نظريات تفسر تشكيل المجتمعات:

المتتبع للدراسات الإنسانية خاصة في مجال علم الإنسان (Anthropology) يجد بأن المجتمعات تشكلت نتيجة لعملية الصراع والتوازن بين الأفراد والجماعات ولذلك نجد كلاً من رادكليف براون ومولنسكي يؤكدان على أهمية تشكيل المجتمعات عن طريق عوامل الصراع ممثلاً ذلك بالتنافس والصراع على السلطة. ولذلك تشكلت المجتمعات البدائية، ولذلك من خلال عرض ما سبق لا بد من التأكيد على أهمية العمليات الاجتماعية، التي لها دور فعال في بناء المجتمعات، فمن خلال عرض ما سبق يمكن عرض نظريتين في تشكيل المجتمعات.

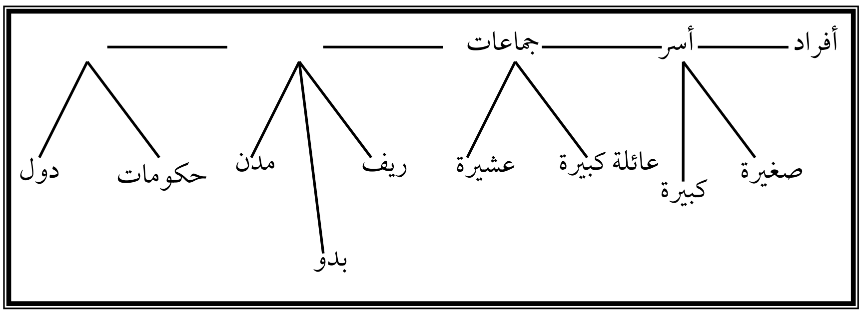
1- **نظريات الصراع:** ويمثلها كل من ماركس الذي يؤكد على صراع الأضداد والصراع الطبقي وهذا تمثل في كتابته بنظرية الصراع بين الطبقات لإيجاد مجتمعات جديدة تنبثق عنها أنظمة اجتماعية سياسية جديدة. وقد تمثل في كتابته بالمادية الديليكتيكية، والمادية التاريخية، كما هناك نظريات صراع المحدثة ويمثلها رالف ورندوف الذي يؤكد أن الصراع الطبقي ليس قائماً فقط على الناحية الاقتصادية كما أكده ماركس وإنما يوجد هناك عوامل أخرى.

2- نظريات التوازن: ويمثلها أوجست كونت وهربرت سبنسر وهذه النظريات يطلق عليها بالنظريات الوظيفية، وقد انقسمت قسمين النظريات الوظيفية الكلاسيكية، والوظيفية المحدثة، حيث تؤكد هذه الاتجاهات على أهمية التوازن البنائي لاستقرار المجتمع وتشكيل هويته الاجتماعية، حيث أكدت على أهمية التفاعل الاجتماعي من خلال البناء الاجتماعي، ولذلك لا بد القول إن تشكيل المجتمعات بدأ بالجماعات الصغيرة ولكن سرعان ما تطورت وأصبحت مجتمعات ذات قوانين.

أما الاتجاه الديني، في هذا المجال في الإسلام يؤكد على أهمية الزواج والأسرة في تشكيل المجتمعات. وهذا ما ورد في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ ﴾ [الحجرات:13].

كذلك الحال في الديانة المسيحية فهي تؤكد على أهمية الزواج والأسرة في تكوين المجتمع، حيث جاء في إنجيل متّى تأكيداً على أهمية تكوين المجتمعات حيث ورد ذلك بترك الولد أباه وأمه ليلتصق بزوجته ويكونا جسداً واحداً ..[1].

من خلال عرض ما سبق نجد أن النظريات الاجتماعية والديانات تؤكد على أهمية تشكيل وبناء المجتمعات ويمكن أن توضح ذلك من خلال المخطط الآتي:



(1) إنجيل متى.

من خلال عرض ما سبق نجد بأن التشكيل له أهمية في تحديد الأسس العامة والقواعد العامة في تحديد سمات المجتمعات من ناحية اجتماعية. ولذلك نجد من خلال هذه الدراسات مجتمعات أثنية عرفية متجانسة، أو مجتمعات عرقية غير متجانسة.

رابعاً: تشكيل العادات والتقاليد والقيم والقوانين والأنظمة

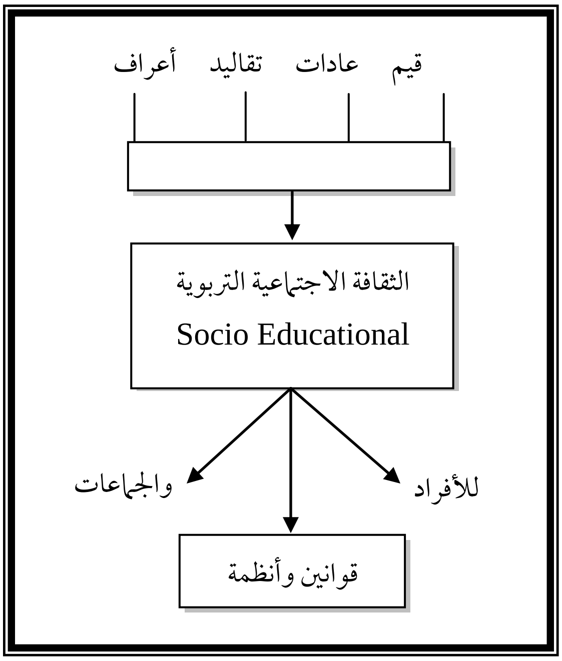
عند تكوين المجتمعات البسيطة البدائية، كان لا بد من وجود وسيلة اتصال للتفاهم فكانت الإشارات والأصوات العشوائية غير منظمة والتي أدت إلى الاتصال بين الأفراد والجماعات وسرعان ما أصبح لكل جماعة لهجة ونظام صوتي خاص بها، حتى يتطور نظام اللغة الذي يعرف بأنه نظام صوتي يتفق عليه مجتمع ما بهدف التفاهم والاتصال، وبعد تطور وسائل الاتصال أصبح لا بد من وجود أنظمة وقوانين تضبط سلوك الأفراد وتصرفاتهم، فأصبح هناك بعض الصراعات بين الأفراد والجماعات لتحقيق غاية معينة، ولذلك أصبح لا بد من تشكيل عادات وتقاليد يمارسها الأفراد في طقوسهم كالأفراح والأحزان والأعياد.

ويشير علم الاجتماع الحضري بأنه مجموعة العادات والتقاليد تشكلت لكي تؤدي إلى مشاركة الناس بمشاعر معينة، تؤدي إلى التفاهم ولذلك تطورت العادات والتقاليد وأصبحت أعرافاً. بحيث إن لكل جماعة عاداتها وأعرافها، وهذا ما يطلق عليه باسم الثقافة الاجتماعية (Socioculture) وتشير الدراسات في مجال علم النفس الثقافية والشخصية بأن الأفراد يتطبعون بعادات وتقاليد وقيم وأعراف المجتمع الذي ينتمون إليه.

كما أن مجموعة العادات والتقاليد والقيم والأعراف الدينية تشكل الفلسفة الاجتماعية التربوية للمجتمع ((Socio Education (Philosophy).

وبعد التطور الاجتماعي الثقافي لمجموعة العادات والتقاليد التي تكون بمثابة أعراف وقيم غير مكتوبة متعارف عليها وظيفتها ضبط السلوك والجماعات والأفراد لمجموعة القوانين والأنظمة التي تعمل على ضبط بعض الاتجاهات فأصبح هناك الاتجاه القانوني. ولهذا يمكن القول بأن الاتجاه الاجتماعي والقانوني مترابط مع بعضه لكي يُشكل النسق الاجتماعي المتكامل.

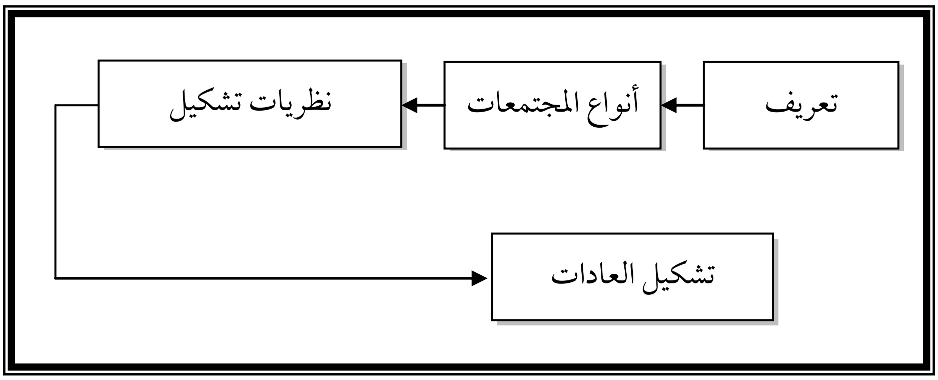
صفوة الحديث أن التشكيل لمجموعة العادات والتقاليد كان بمثابة الأنظمة التي تشكل عملية الضبط، وبعدها تطورت لكي تشكل مجموعة القوانين والقواعد التي تعمل على ضبط سلوك الأفراد.



يتضح من الشكل السابق كيف تتحول مجموعة العادات والتقاليد إلى ثقافة اجتماعية تربوية ومن ثم تتحول إلى قوانين وأنظمة.

خاتمة

تُعد هذه الوحدة ذات أهمية، ولا سيما أنها استعرضت تعريف المجتمع وبالذات تطرقت إلى أنواعه والنظريات التي حاولت وضع أسس لتفسير كيفية التشكيل، كنظريات الصراع والتوافق، والاتجاهات الدينية، وكذلك الحال تطرقت هذه الوحدة إلى كيفية تشكيل العادات والتقاليد باعتبارها ضوابط تشكل السلوك الاجتماعي للفرد والجماعات كما تم التحدث في هذه الوحدة عن التطور القانوني لهذه العادات والتقاليد، ويمكن توضيح ذلك بالنموذج الآتي:



الوحدة الرابعة

العلاقة بين التربية والمجتمع

- تمهيد
- ما نوع العلاقة بين التربية والمجتمع؟
- عمليات التشكيل الاجتماعي.
- تشكيل التربية الاجتماعية الثقافية.
- التربية والهوية الاجتماعية.
- التوافق والانسجام لدى الأفراد والجماعات.
- خاتمة.

تمهيد:

سنتطرق في هذه الوحدة إلى نوع العلاقة بين التربية والمجتمع وكذلك سنجيب عن سؤال آخر ماذا يحدث نتيجة هذه العلاقة؟ كما سنتطرق إلى عملية التشكيل الاجتماعي وإلى عملية تشكيل التربية الاجتماعية الثقافية والتربية والهوية الاجتماعية وتشكيل التوافق والانسجام لدى الأفراد.

نبدأ بالتربية والمجتمع:

اختلف المربون على مر العصور في علاقة التربية بالمجتمع فرأى الفريق الأول منهم وعلى رأسهم أرسطو أن التربية هي الوسيلة الوحيدة لاستقرار المجتمع من حيث أنها تنقل تراثه من جيل إلى آخر بذلك تؤدي إلى استمراره كما أنها تحافظ على قيمه ونظمه وتعتبر هذه النظرية من النظريات المحافظة التقليدية.

أما الفريق الآخر وعلى رأسهم أفلاطون أكد بأن التربية تعد وسيلة لإصلاح المجتمع كما أنها أكدت أنه ليس هناك إصلاح حقيقي إلا إذا قام على أساس من التنشئة الخاصة بالأجيال المقبلة وتعتبر هذه النظرية من النظريات التقدمية ولاسيما أنها تنسجم مع معالم عصر النهضة ومتطلبات التقدم والتحضر وخاصة في تطور المشكلة.

ما نوع العلاقة بين التربية والمجتمع؟

للمجتمع أهمية كبيرة في العملية التربوية في ضوء معرفة المجتمع ومكوناته ونظمه وتمكن رجال التربية رسم مخططاتهم ووضع سياساتهم التربوية.

كما أن هذه السياسات يجب أن تتمشى مع الظروف الخاصة بالمجتمع من ناحية وإمكاناته وحاجاته من ناحية أخرى كذلك فإن دراسة أي مجتمع أمر واجب علينا قبل عملية التخطيط التعليمي والتربوي ووضع الخطط لأبنائه وأجياله اللاحقة.

والفرد منذ وجد على وجه البسيطة كان يعيش في مجتمعات وجماعات وتجمعات مكوناً بذلك المجتمع ولم يسبق لأي إنسان عاش بمفرده منعزلاً عن باقي الناس، ولهذا هناك الكثير من المواضيع التي كتبت حول ثقافات المجتمعات، وقد أكدت في محصلتها النهائية بأن العلاقة بين التربية والمجتمع علاقة تبادلية، أي لا نستطيع فصل المجتمع عن التربية ولا يمكن أن تكون هناك تربية من دون مجتمع، فالتربية تنبثق عن المجتمع فمن خلالها يمكن وضع الأسس العلمية التربوية في عملية التخطيط التربوي التعليمي ووضع المناهج، لهذا فإن المربي الناجح ينبغي عليه معرفة المجتمع الذي يتعامل معه، وأن يتعرف عليه بشكل صادق وأن يعرف أسلوب حياة الآخرين لكي يتعرف على التربية. والسؤال الذي يطرح نفسه علينا ماذا يحدث نتيجة العلاقة بين التربية والمجتمع؟

تشير الدراسات في هذا المجال بأن التفاعل ما بين التربية والمجتمع يشكل مجموعة من القواعد والأسس التربوية الاجتماعية التي تقوم على عكس أخلاقيات الفرد فعلى سبيل المثال ظهرت هناك الفلسفات التربوية الاجتماعية التي نادت بالفضيلة والخير وبعضها نادى بالنزعة العلمية والبعض الآخر نادى بالنزعة التشاؤمية .. إلخ.

فعلى سبيل المثال نجد أن نظرة الفلسفة الإسلامية في هذه المسالة تتضح من خلال رأي الفارابي الذي يرى أن الإنسان لا يستطيع أن يبقى وأن يبلغ درجة الكمال إلا من خلال مجتمعه، كما أكد أن الإنسان هو عضو فعال في مجتمعه فيعمل على تحسين المجتمع، والعلاقة بين المجتمع والتربية ينتج عنها شخص مبدع وخلاق، وهذه العلاقة تجعل منه كائناً اجتماعياً يشعر بالراحة والأمن والاطمئنان، أما الفلاسفة الغربيون فيرون بأن العلاقة بين المجتمع والتربية تخلق نوعاً من التعاون بين الأفراد والجماعات بحيث تعطيهم نوعاً من الحرية وتجعلهم قادرين على التكيف والانسجام ولهذا جاءت بعض المناهج التربوية التي تنادي بهذه المبادئ أمثال منهج جان جاك روسو، بستالوزي هاربرت، جون ديوي.. إلخ.

في المحصلة النهائية نجد أن هذه العلاقة تجعل الفرد قادراً على استدخال الأنماط الاجتماعية التربوية للمجتمع الذي ينتمي إليه بصورة إيجابية وكذلك تجعله قادراً على تدريب ذاته من خلال إتقان دوره في المجتمع الذي ينتمي إليه.

من خلال عرض ما سبق يمكن وضع أو تصور النقاط أو الجوانب التي تظهر نتيجة للعلاقة بين التربية والمجتمع.

أولاً: وضع الأسس أو المفاهيم التي تشكل التربية الاجتماعية وانعكاسها في منهج تعليمي تربوي تُعكس من خلاله هوية المجتمع من ناحية وفلسفته التربوية من ناحية أخرى.

ثانياً: التشكيل الثقافي الاجتماعي ونعني بذلك أن يكون للفرد هوية اجتماعية ثقافية يمارس سلوكه استناداً إليها.

ثالثاً: دمج الثقافات الجزئية للجماعات الصغيرة التي تشكل المجتمع في ثقافة موحدة يطلق عليها البعض الوسط الثقافي الاجتماعي الرئيس الذي يطلق عليه بالعموميات أي يشترك جميع الناس بثقافة واحدة.

التشكيل الاجتماعي: تشير بعض الدراسات والأبحاث في هذا المجال أن للتربية أهمية خاصة إذا كانت علاقتها بالمجتمع علاقة وطيدة، فهي تشكل مجموعة الأفراد سواء أكانوا جماعة كبيرة أو صغيرة بتركيبهم الجنسي- المختلف ذكوراً وإناثاً، أو اختلاف أعمارهم شيوخاً وشباباً ومستوى تعليمهم متعلمين أو أميين أو اختلاف قومياتهم أو طبقاتهم. ولذلك نرى أيضاً أن لهذه العلاقة أهمية في تشكيل البيئة الاجتماعية، سواء كانت منظمة أم عشوائية أي نقصد بها الأسرة أو المدرسة أو جماعة الرفاق أو المجتمع المحلي، المجتمع الطبقي، أو الهيئات أو الشرائح الاجتماعية أو الجماعات الدينية كل ذلك يشكل المجتمع ومكوناته.

تشكيل التربية الاجتماعية الثقافية:

من خلال عرض ما سبق والتأكيد على أهمية العلاقة بين كل من التربية والمجتمع تتشكل أنماط واتجاهات تربوية مختلفة وهذا له دور في تشكيل ما يطلق عليه بالتربية الاجتماعية الثقافية التي تحكم من خلالها على سلوك الأفراد والجماعات بأنهم مثقفون أو غير ذلك، فالمقياس هنا يقوم على تشكيل مجموعة القيم الأخلاقية التي يستند إليها المجتمع فكثيراً ما نجد من الأنماط السلوكية أو الطقوس تستند إلى التربية الاجتماعية الثقافية ممثلاً ذلك بالأنماط السلوكية والممارسات اليومية الحياتية التي يقوم بها الأفراد ضمن مجتمعاتهم التي ينتمون إليها، ولهذا نرى بأن للتشكيل الثقافي ثلاثة عناصر أساسية:

أ- ثقافة الأسرة.

ب- دخل الأسرة.

ج- المكانة الاجتماعية للفرد.

أ- ثقافة الأسرة: نعلم أن الأسر تختلف في ثقافاتها الاجتماعية وبالذات الثقافة الجزئية، بحيث يكون لكل أسرة ثقافتها التي تميزها عن ثقافات الأسر الأخرى فثقافة الأبوين لهما أثر كبير في تشكيل ثقافة الطفل أو الفرد وبالذات الثقافة التربوية التي تكون لديه، وهذا ينعكس على عملية التنشئة الاجتماعية التربوية.

ب- دخل الأسرة: يشير ملفن تيومان إلى أن لدخل الأسرة أهمية في تشكيل ثقافة أفرادها الاجتماعية والتربوية وهذا يشكل دوراً أساسياً في تحديد المعطيات التربوية الثقافية لأفرادها وبالتالي يصبح لديهم ثقافة جزئية متعلقة بهذه الناحية وهي ما يطلق عليها بالثقافة الطبقية وهذا يعد من المؤشرات الأساسية التي تشكل ذلك.

ج- المكانة الاجتماعية: للمكانة الاجتماعية أهمية في تحديد الثقافة التربوية للفرد ويتوقف ذلك على عدة نقاط الدور لجنسي (ذكر، أنثى) مستوى العمر (كبير، صغير)، المهنة (الدور الاجتماعي أب، أم، أخت).

كل ذلك يؤدي إلى تشكيل التربية الاجتماعية الثقافية للفرد.

التربية والهوية الاجتماعية:

نحن نعلم بأن هناك علاقة وطيدة بين التربة والتنشئة الاجتماعية ولاسيما أن هذا الارتباط قائم على العمليات الاجتماعية التي تمارس من خلال الأسرة على

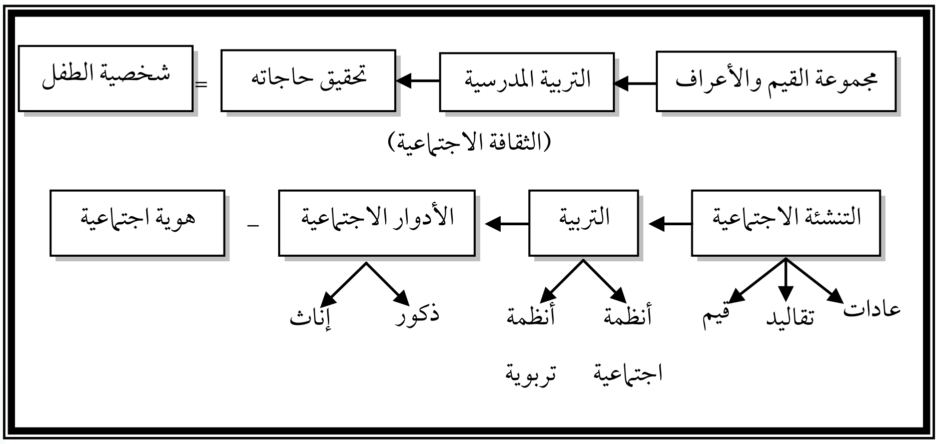
الأطفال والمجتمع المحلي، ولذلك فإن التنشئة الاجتماعية تُعدّ من المحاولات الأولى في بناء الشخصية الاجتماعية ولذلك تحدد من خلال نظرية الدور الاجتماعي الذي يرتكز على التنميط الجنسي ـ استناداً للذكور والإناث، وتأتي التربية في المرتبة الثانية بالتركيز على هذه الناحية، ومن ثم تشكل المفاهيم الاجتماعية الثقافية التربوية التي من شأنها جعل الطفل يتقبل هويته الاجتماعية استناداً لأسس تربوية محددة، ممثلاً ذلك في عملية التشكيل الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي ضمن الفرد والشريحة الاجتماعية التي ينتمي إليها وهذا بدوره يبني نواة تشكيل الهوية الاجتماعية الشخصية.

من خلال عرض ما سبق يمكن تحديث ثلاث نقاط لها أهمية في تشكيل السلوك الاجتماعي الذي يبني الهوية الاجتماعية:

1- مجموعة القيم والأعراف والعادات التي يتعلمها الطفل لها علاقة وطيدة في تشكيل هويته الاجتماعية.

2- للتربية المدرسية المتمثلة في المناهج وأساليب تدريسها أهمية في تشكيل هويته الاجتماعية بشكل أفضل.

3- تحقيق حاجاته بشكل متكامل ضمن المجتمع الذي ينتمي إليه لها دور حاسم في تشكيل وبناء هويته الاجتماعية على ضوء ما سبق يمكن أن نوضح ذلك بالنماذج الآتية:



التوافق والانسجام لدى الأفراد والجماعات

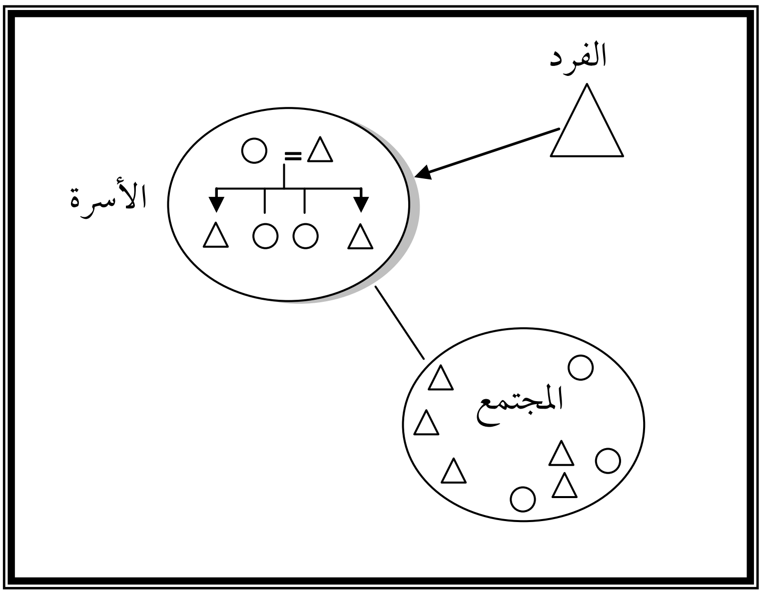
تُشير الدراسات في مجال علم النفس التوافقي والثقافة الشخصية (Adjustment Psychology & Colure and Personality) أن مسألة التوافق والانسجام لدى الأفراد تتوقف على مدى ارتياح الأفراد وانسجامهم ضمن مجتمعاتهم التي ينتمون إليها، وهذا لا يتم إلا من تحقيق حاجات الأفراد البيولوجية والاجتماعية والنفسية، بحيث يؤدي ذلك إلى تفعيل دور الفرد ضمن المجتمع الذي ينتمي إليه. ولذلك ترى الكثير من الدراسات التي تؤكد على أهمية التفاعل بين الفرد والمجتمع.

وخير مثال على ذلك دراسة ليفين الذي يرى أن المجال الاجتماعي يُعد من الأمور الهامة في عملية التفاعل الاجتماعي للفرد ولذلك نرى أن المجالات الاجتماعية والنفسية لها أهمية في تشكيل شخصية الفرد وتجعله أكثر قدرة على التوافق والانسجام، وهذا يكون ممثلاً في تشكيل مجموعة الأنماط الثقافية المعرفية الاجتماعية التي لها أهمية في تشكيل مدى التوافق[1].

(1) Robert (A Levine) – Colure and personality contempory, 106.

وتشير مجالات علم النفس التوافقي إلى أن هناك عنصران لهما أهمية في عملية: تفاعل الفرد مع البيئة التي تحيط به وهما:

أولاً: التفاعل المستمر بين الأفراد، ونقصد بهذا النمط تفاعل الفرد مع الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها، وخير مثال على ذلك تفاعله مع أسرته وأفراد عائلته الصغيرة ومن ثم تفاعله مع أسرته الممتدة حيث يُعد هذا التفاعل مهماً في تشكيل دائرة تفاعل كبرى، حيث ينتقل إلى المجتمع الكبير، وخير مثال مجموعة الاتجاهات الإيجابية التي يبديها الفرد نحو الجماعة التي ينتمي إليها ويمكن توضيح ذلك بالنموذج الآتي:



ثانياً: الانتقال من التفاعل من الشريحة الاجتماعية الصغيرة إلى الكبيرة، ويكون ذلك ممثلاً في تفاعل الفرد مع المؤسسة التي يعمل فيها، أو مع عدة أشخاص أو مجموعة كبيرة من الناس.

من خلال عرض ما سبق يمكن القول أن عمليات التوافق والانسجام تقف في الطرف الإيجابي من عمليات العلاقات والاتصالات الاجتماعية وهذا ما يرمز له بإشارة (+) بينما العلاقات التنافر والتعارض والصراع تقف في الطرف السالب وهذا ما يرمز له بالإشارة (-) ولذلك نرى أن هناك ظواهر كثيرة متعددة ومتنوعة لها أهمية في تشكيل العمليات الاجتماعية.

فالانسجام والتوافق يُعد من الظواهر الاجتماعية الإيجابية لها أهمية في تشكيل بناء الشخصية الاجتماعية الثقافية، وبالتالي تشكيل النمط الاجتماعي السائد في المجتمعات ولذلك نرى كلما زادت عمليات الصراع والتنافس كما أدى إلى وجود نزعات انفعالية ممثلة بالعدوان، والغيرة والحسد. وكلما كانت عمليات التعاون كلما أدى إلى وجود انفعالاته نفسية لها أهمية في تحديد مستوى الاستقرار لدى الفرد في المجتمع.

من خلال ما تم عرضه نجد أن للتربية أهمية في تشكيل الأنماط السلوكية للأفراد خاصة في تشكيل الأنماط السلوكية السائدة، حيث يمكن التأكيد بصورة مستمرة على أن للتربية والتنشئة الاجتماعية أهمية في بناء الإطار الفكري للفرد، فمن خلال ما يتلقاه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية في الطفولة، والتربية في البيت، يتم تشكيل اتجاهاته وآرائه نحو الآخرين.

ولذلك يمكن أن نوضح علاقات التنافر والتعارض بين الأفراد من خلال الجدول الآتي الذي يوضح علاقة التنشئة الاجتماعية التربوية وأثرها في تشكيل السلوك.

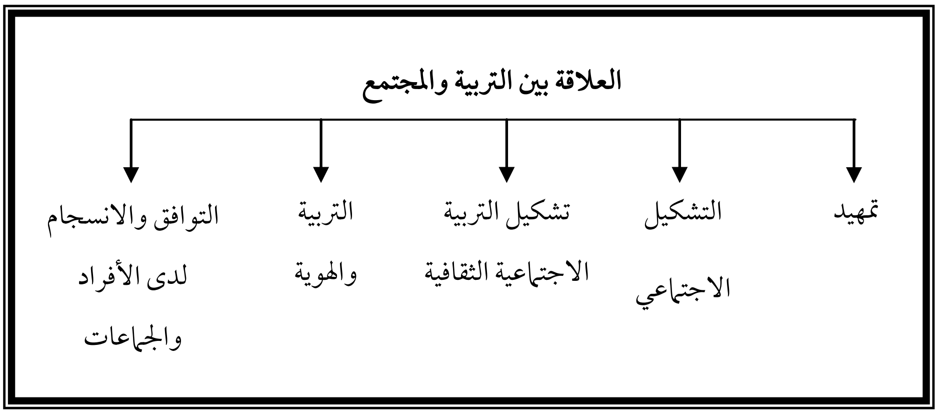
العلاقة \ السلوك	1	2	3	4
+	انسجام	تعاون	توافق	تكيف
−	تعارض	صراع	اغتراب	عدوانية

يوضح الجدول العلاقة التي تنتج عن عمليات التنشئة الاجتماعية التربوية التي تشكل نوعين من العلاقات الإيجابية ويرمز (+) وعلاقات التنافر والتعارض (−)، حيث ينتج عدة أنماط للسلوك الإنساني.

خاتمة

تُعد علاقة التربية بالمجتمع من العلاقات المهمة التي يمكن دراستها وتفسيرها وتحليلها ولذلك نجد أن هذه الوحدة تطرقت إلى عدة مواضيع، كانت ذات علاقة في هذه الناحية منها تحديد نوع هذه العلاقة.

وتطرقت إلى تشكيل التربية الاجتماعية الثقافية، والهوية الاجتماعية ومدى التوافق والانسجام بين الأفراد والجماعات التي ينتمون إليها وتوضيحاً لذلك يمكن أن نمثل ذلك بالشكل الآتي:



الوحدة الخامسة

البناء الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي

- تمهيد
- تعريف البناء الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي.
- الدور والمكانة الاجتماعية.
- الشرائح الاجتماعية (الجماعات).
- أنواع الجماعات.
- المؤسسات أو النظم الاجتماعية.
- تعريفها.
- أنواعها (أسرية، سياسية، اقتصادية، دينية، تربوية).
- المؤسسات الرسمية، أو (البيروقراطية).
- تعريف البيروقراطية.
- أهمية البيروقراطية في المجتمع الحديث.
- التقسيم الطبقي الاجتماعي.
- تعريف الطبقة الاجتماعية.
- معايير التقسيم الطبقي (الدخل، المهنة، التعليم).

- الحراك الاجتماعي، وتغير الفرد لمكانته الطبقية.

- تفسير نظرية أوجست كونت للبناء الاجتماعي.

- خاتمة

تمهيد:

يعتبر البناء الاجتماعي من الركائز الأساسية لمقومات المجتمعات، فهو يشكلها، ويحدد أدوار جماعتها وأفرادها، وكذلك يُحدد الشروط الأساسية لمؤسسات المجتمع، وكما يُعرف الطبقات الاجتماعية وشرائحها، والأسس التي تستند إليها في تقسيم الطبقات الاجتماعية، حيث سنتناول في هذه الوحدة الخطوط العامة المتعلقة بهذه الناحية، ممثلة على النحو الآتي:

تعريف البناء الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي

أوجب ميل الإنسان إلى التجمع وعليه وضع قواعداً لتنظيم عملية المعيشة المشتركة، وقد نشأت هذه القواعد في بداية الأمر بطريقة عفوية، ثم تكون مع مرور الزمن ما عرف للإنسان من عادات ونظم وطبقات وجماعات، عرفت بالتنظيم الاجتماعي.

والبناء الاجتماعي هو مجموعة ثابتة نسبياً من العلاقات النموذجية بين الأفراد، أي هو النسق من نماذج العلاقات بين الأفراد، على اعتبار أنه أي الفرد جزء من كل.

تعريف التنظيم الاجتماعي:

يرى بارنز أن التنظيم الاجتماعي هو الجهد الذي يبذله الإنسان لتحقيق أهداف معينة تحقق له في العادة حاجات ضرورية، وله معنيان:

أ- وظيفي ويقصد به الجهود الجماعية الإنسانية لتحقيق أهداف مطلوبة كتربية الأطفال وتوزيع السلع.

ب- بنائي وهو ما ينشأ عن الجهود الوظيفية من جماعات لتنفيذ هذه الأنواع كالأسرة لتربية الأطفال والجماعات الاقتصادية لتوزيع السلع.

ويعرف مارشال جونز التنظيم الاجتماعي بأنه «النسق الذي ترتبط بوساطته أجزاء المجتمع بعضها ببعض من ناحية، وبالمجتمع ككل من ناحية أخرى بطريقة مقصودة.

Social Organization is the system by which the parts of the society are related to each other and to the whole society in meaning full way.

الدور والمكانة الاجتماعية:

يركز علماء الاجتماع على تصرفات الفرد وما يقوم به من إطار عمله ممثلاً بالأعمال التي يقوم بها مدير المدرسة بحكم وظيفته وتستمد نظرية الدور متغيراتها من الدراسات الحضارية والاجتماعية والشخصية، وتتحدد الأدوار الاجتماعية في ضوء نوع الجماعة واتجاهاتها، وسمات شخصيات الأفراد، ويقصد بالدور الاجتماعي بأنه نمط منتظم من المعايير السلوكية المتوقعة، يقوم بها الفرد في وظيفة في جماعة كدور القائد، المعلم، العميد، ويعرف «لينتون» (Lento) الدور بأنه مجموعة الأفعال التي يقوم بها الفرد ليؤكد احتلاله المركز، فالدور يشمل ناحيتين هما السلوك + شخصية الفرد.

ويعتبر الدور من المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع للأسباب الآتية:

- يرتبط الدور الاجتماعي الفرد بالجماعة، والمجتمع يتكون من عدة أدوار اجتماعية، ويمكن دراسة الجماعة عن طريق ملاحظة سلوك الأفراد في أدوارهم ضمن إطار الجماعة.
- يساعد الدور في دراسة البناء الاجتماعي لأن الإنسان يحصل على الدور الذي يلعبه وكيفية القيام به من الثقافة التي تبين من يقوم بماذا، وكيف يقوم به وما هي القيم التي تتعلق به.
- يشمل مفهوم الشخصية اجتماعياً مجمل الأعمال التي يلعبها الفرد، وقد تكون الأدوار متناقضة في الشخص نفسه، كأن يطلب النظام من شخص سلوكاً معيناً بينما تتطلب مصلحة الأقارب شيئاً مخالفاً.

يقوم المجتمع على تحضير أفراده للأدوار المختلفة المكونة للبناء الاجتماعي عن طريق التعليم النظامي، والتنشئة، ومحاكاة الفرد لسلوك الآخرين، فيكتسب الفرد المهارات والخبرات والاتجاهات والمعرفة اللازمة من خلال عضويته في الجماعات وما تتبناه من أنماط ثقافية، وبالتالي فإن الفرد يلتزم سلوكاً تعلمه من خلال تفاعله الاجتماعي، فإذا أضفنا إلى ذلك مستوى الشخصية فإنه يمكن أن نتوقع سلوك الأشخاص إذا عرفنا مستويات النسق الاجتماعي:

أ- البناء الاجتماعي　　　　ب- الثقافة

ج- الشخصية الاجتماعية

وتختلف الأدوار الاجتماعية فبعضها مفروض على الفرد كالدور الجنسي، ذكر أم أنثى، وبعضها اختياري كاختيار دور العمل معلم، مثلاً. وتعدد الأدوار حسب الجماعات المختلفة التي يشترك فيها الفرد، فالقائد هو أب، وعضو في

جماعة سياسية وعضو في نادي أي أنه يلعب أربعة أدوار، ولكن يجب أن لا يتضارب سلوك الأدوار التي يقوم بها، وإلا أدى إلى تمزق بل وتصدع في شخصية الفرد.

ويرى بارسونر أن الدور هو جسر أو عنصر مشترك بين البناء الاجتماعي والشخصية، وبهذا فالدور هو السلوك داخل البناء الاجتماعي، وأن معايير المجتمع هي التي تحدد السلوك المرتبط بالدور، وأن الأشخاص يؤدون الدور الواحد بطريقة موحدة إلى حد ما، وأن التغير في مكونات الأدوار يتأثر بالتغير الاجتماعي.

ويؤكد بارسونر بأن الأدوار يجب أن تتكامل، وأن تتوزع كي تحقق الأهداف، أما إذا حصرت في يد عدد محدود فسيحصل صراع بين القادة والأعضاء، ويتم التوافق في أداء الأدوار كلما ازداد نضج الفرد وقدرته على التمييز والإدراك وعدم مخالفة قيم ومعايير المجتمع السائدة.

المكانة الاجتماعية:

يقترن استعمال مصطلح الدور مع مصطلح المكانة الاجتماعية فقد ذكر رالف لنتون أن المكانة هي وضع في نمط معين مؤلف من سلوك متبادل بين أفراد أو جماعات من الأفراد، والمكانة كشيء مميز عن الأفراد والشاغلين لها هي ببساط مجموعة من الحقوق والواجبات والدور يمثل الجانب الديناميكي من المكانة.

أما تاكلوت بارسونز فيقول: إن لهذه المشاركة بين الدور والمكانة وجهان أساسيان هما:

أ- مسألة الوضع وهذا يعني المكان الذي يوضع فيه إنسان معين بالنسبة للآخرين في نسق اجتماعي معين، وهذا ما نسميه بالمكانة الاجتماعية.

ب- المسألة العملية أي ماذا يفعل هذا الإنسان في علاقته مع الآخرين ضمن الأهمية الوظيفية للنسق الاجتماعي وهذا ما نسميه بالدور.

فمن ناحية أن كل متفاعل يوجه سلوكه نحو الآخرين ونفسه، ومن ناحية أخرى فهو أيضاً موضع توجيه من قبل الآخرين.

وتعتمد مكانة الفرد على كيفية استجابة الآخرين له، أي الطريقة التي يردون بها عليه، والاحترام الذي يحملونه له، وأما دور الإنسان فيشمل الأسلوب الذي يسلكه للحصول على استجابة الآخرين، وتحدد مكانة الفرد عادة عدة عوامل منها: الحالة العلمية، والانتماء العائلي، أو الديني، أو الوضع الاقتصادي والدور الذي يقوم به.

والدور والمكانة هما وجهان لشيء واحد من الناحيتين العملية والعلمية، فالدور الذي يلعبه شخص يساعد في منحه مكانة معينة، كما أن المكانة الاجتماعية للشخص قد تساعده في شغل أدوار معينة، وتختلف هذه العلاقة من مجتمع لآخر، فالعربي في إسرائيل لا يجد نفس المكانة في الأراضي المحتلة من فلسطين، التي يحتلها اليهودي وأن تساويا في الدرجة العلمية، إذ ترتبط المكانة بالطبقة ارتباطاً حيوياً وكذلك باختلاف النفوذ وعدم المساواة[1].

---

(1) كناعنة (شريف) التغير والاستمرارية: دراسات في تأثير الاحتلال على المجتمع الفلسفي.

عناصر الدور:

يتكون النسق الاجتماعي من أدوار اجتماعية، ويواجه كل من يشغل دوراً أو أكثر في هذا البناء مسألة اتخاذ القرارات، وتنطوي على:

أ- المدى الذي تشمله المهمة أي الأشخاص الآخرين الذين يختارهم للتفاعل معهم.

ب- المرونة التي يجب أن يتضمنها الاتصال.

وعندما يقوم الفرد بالاختيار يقوم على أساس قطبين متناقضين هما:

- الخصوصية مقابل العمومية.

- الانتساب مقابل التحصيل.

وتركز الخصوصية حول الذات نفسه مثل أقاربي، وأبناء ديني أي المجموعات التي تربطه بهم علاقة خاصة، بينما يعتمد أساس العمومية على قواعد عامة كالدستور وما يشتق منه، وتختلف المعايير التي يقوم عليها اختيار الشخص من مجتمع لآخر باختلاف الثقافة.

أما الاختيار حسب الكفاءة فيقوم على أساس القدرات والمهارات، في حين الاختيار حسب الانتساب يجعل خطوط الاتصال غير مرنة في حين أن أسس التحصيل تمنح الشخص مرونة دون الحاجة إلى تمديد النسق.

والاختيار بالخصوصية يسمح بالطمأنينة والثبات، بينما تسمح العمومية بالكفاءة الفعالة والإبداع بسبب التنافس الدائم مما يؤثر على الشعور بالطمأنينة والثبات.

يلاحظ من هذه الأبدال في الاختيار، ومن أنواع العلاقات السائدة في أي مجتمع أن الضرر يقع عندما يستعمل أفراد مجتمع حيث يخلط الناس بين الخصوصية والعمومية، فالموظف الذي يجب أن يقيم علاقاته مع الزملاء في مجال العمل رسمياً نراه يستبدل ذلك بأسس تقوم على الخصوصية، ويتصرف وكأنه يدير عزبة يديرها حسب رغباته.

الأدوار التي تساعد على بناء الجماعة:

من الأدوار التي تساعد على بناء الجماعة:

أ- المشجع: يتقبل إسهامات الآخرين بكل حماس واستحسان ويشجع المشاركة في مناقشات عامة.

ب- الموفق: يتوسط في النزاعات بين الأعضاء لحفظ تماسك الجماعة.

ج- المستوى: يسهل تقدم الجماعة نحو هدفها من خلال تخليه المتشدد عن موقفه.

د- واضع المقاييس: يحتفظ بسجل لنشاط الجماعة ويعيد إلى الجماعة تفسيراته لتقويم الإنجازات.

هـ- التابع: يساير الجماعة، حرصاً على صيانة الجماعة.

أما أدوار الفرد الذاتية فتشمل الشخص العدواني والمعطل للعمل، والباحث عن المركز، واللعوب، والمسيطر المتسلط، والباحث عن العطف، والخطيب، والمتصيد للأخطاء، والذي يقوم بعمل صحيح ولكن، وممطر الأسماء ... إلخ.

الشرائح الاجتماعية (الجماعات):

الفرد اجتماعي بطبعه، ويفضل أن يكون على اتصال دائم بالآخرين، ويشاركهم حياتهم ونشاطاتهم ولا يميل إلى العزلة إلا لفترات قصيرة وأهداف محددة، إن الجزء الأكبر من نشاط الفرد اليومي يتم بالمشاركة مع أفراد آخرين وفي إطار الجماعات الاجتماعية المختلفة، كما أن مشاركة الفرد في نشاطات الجماعة يرضي حاجة الفرد النفسية، ويضمن توفير حاجاته الأساسية من مأكل ومسكن وملبس، وضمان السلامة لشخصه، لذلك فإننا نجد أن للجماعة تأثيراً كبيراً على الفرد، بل وتشكل شخصيته وسلوكه الاجتماعي.

تعريف الجماعة الاجتماعية:

هي عدد من الأفراد يتفاعلون مع بعضهم بعضاً بطريقة منظمة، وعلى أساس توقعات مشتركة لسلوك كل منهم، وتربط هؤلاء الأفراد أهداف أو سمات شخصية واجتماعية مشتركة.

وتمتاز كل جماعة باهتمام الأعضاء فيها بمعايير سلوكية معينة نابعة من القيم التي يؤمن بها هؤلاء الأعضاء، والتي تميزهم عن أعضاء الجماعات الأخرى، وتقوم كل جماعة بممارسة الضغط على أعضائها للتمسك بتلك المعايير والامتثال لرأي الجماعة، وذلك للمحافظة على كيان الجماعة ووحدتها، وحياتها، وأهدافها.

صفات الجماعة الاجتماعية:

تمتاز الجماعات الاجتماعية عن غيرها من التجمعات بالصفات الآتية:

أ- تفاعل الأعضاء مع بعضهم بعضاً، واستمرار صلتهم ببعضهم بعضاً فيتقابلون، ويتبادلون الآراء، ويشتركون في نشاطات جماعية مختلفة.

ب- يشعر أفراد الجماعة الواحدة بالانتماء للجماعة ويستمدون هويتهم الشخصية من الجماعات التي ينتمون إليها، فالفرد يستمد هويته من الأسرة عن طريق ربط اسمه بلقب الأسرة.

ج- القيم المشتركة والمعايير السلوكية، والأهداف المشتركة التي تحكم سلوك أعضاء الجماعة، وتؤثر في نشاطاتهم واهتماماتهم، وتفاعلهم داخل وخارج الجماعة.

د- تمتاز الجماعات بأن لكل منها تنظيماً داخلياً خاصاً بها، وهذا التنظيم يحدد علاقات الأعضاء فيما بينهم، ويشمل التنظيم أو التركيب البنائي للجماعة مراكز مختلفة، وأدوار متعددة يلعبها الأعضاء طبقاً لشروط متفق عليها، كالأب، والأم والابن في الأسرة.

أنواع الجماعات:

تتكون الجماعة من عدد من الأفراد ويعتبر حجم الجماعة أحد الصفات الهامة التي تؤثر في سلوك أفرادها، وتفاعلهم مع بعضهم بعضاً، وفي شعورهم تجاه الجماعة، وأعضائها ودرجة ارتباطهم، وتنظيم نشاطاتهم داخل الجماعة.

وقد بينت الدراسات أن لكل جماعة قيادة، وهناك نوعان من القيادة:

أ- القيادة القائمة على تحقيق الأهداف، تركز على تنظيم الجماعة وتحقيق التعاون والترابط بين الأعضاء، وتسعى إلى إنجاح وتحقيق الأهداف.

ب- القيادة القائمة على العاطفة، وتركز هذه القيادة على المحافظة على مشاعر الأعضاء، وحل المنازعات بين الأفراد لإرضاء الجميع.

ويمكن أن نقسم الجماعات إلى الأنواع الآتية:

1-الجماعات الأولية:

الجماعات الأولية هي الجماعات التي يحتك بها الفرد وينتمي إليها، والسمة الرئيسة للجماعات الأولية هي تلك الصلات والعلاقات الاجتماعية الشخصية والقوية، والتي تربط كل فرد من أفراد الجماعة بالآخرين، وتقوم على أساس المواجهة بينهم، وينطبق هذا على الأسرة التي يرتبط الفرد بها وعلى زمرة الرفاق الذين يلعب الفرد معهم.

وتتصف الجماعة الأولية بالصفات الآتية:

- يتفاعل أعضاؤها بطريقة مستمرة وجهاً لوجه.
- الجماعة لها صفات الدوام.
- تكون العلاقة بين أعضاء الجماعة متشعبة ومتعددة، وغير مقتصرة على ناحية واحدة من نواحي شخصية الفرد.
- الانتماء للجماعة غاية في حد ذاته.

وتعتبر الأسرة أفضل مثال للجماعات الأولية يتفاعل أعضاؤها باستمرار، ويساعدون بعضهم بعضاً في الأعمال المنزلية، وفهم الدروس المدرسية، ويحس كل فرد بارتباط عاطفي مع باقي أفراد الأسرة، ويشعر بالأمان، والاستقرار، ولا

ينتمي الفرد لأسرته بهدف تحقيق غرض ما أو أداء عمل معين، ولكنه ينتمي إليهم لأن العلاقة القائمة بينهم هي مصدر سعادته وراحته، وهي أقوى وأهم بالنسبة له من تحقيق غرض أو هدف معين.

ومن الأمثلة الأخرى القريبة، ومن نماذج علاقات الجماعة الأولية الصديق بالصديق، الزوج بزوجته، الأب بابنه، المدرس بتلميذه، أما سمات الجماعة الأولية الاجتماعية فهي تأثير وسائل الضبط غير الرسمية، والشعور بالحرية، وتماثل الغايات.

2- الجماعة الثانوية:

تتكون الجماعات الثانوية من أفراد لا يربطهم ببعضهم بعضاً إلا قدر يسير من المشاعر، وإنما الذي يربطهم هو هدف مشترك يسعى كل منهم إلى تحقيقه، ويكون هناك اتصال مباشر وجهاً لوجه بين أعضاء تلك الجماعات، ولكنه عادة ما يكون اتصالاً محدوداً وتكون علاقات هؤلاء الأعضاء منظمة على أساس المراكز المختلفة التي يحتلها كل منهم، والتي توضح مسؤوليات وواجبات ونشاطات كل فرد تجاه الجماعة، وقد تتكون هذه الجماعة من عدد صغير من الأفراد أو عدد كبير وفقاً للأهداف المراد تحقيقها.

وتتصف الجماعات الثانوية بما يأتي:

- تقتصر العلاقة بين أفراد الجماعة على ناحية واحدة، أو نواحي محددة من نواحي الشخصية.

- يتفاعل أعضاء الجماعة وجهاً لوجه في فترات محدودة.

- الجماعة ليست لها صلة الدوام فهي عادة ما تنقضي بعد تحقيق الهدف الذي أنشئت لتحقيقه.

- يرتبط أعضاء الجماعة على أساس المنافع المشتركة وتبادل الخدمات وليس على أساس عاطفي.

- يكون الانتماء للجماعة وسيلة لتحقيق هدف ما، وليس غاية في حد ذاته.

وتعتبر الأمة، أو النقابة الشركة هي أمثلة على الجماعات الثانوية، ومن نماذج علاقاته، البائع والعميل، المذيع والمستمع، الممثل والمتفرج، الضابط وجنوده، المؤلف والقارئ، وتشترك الجماعة بالسمات الاجتماعية كالمعرفة المحدودة بالآخرين، والشعور بالقيود الخارجية، وتأثير وسائل الضبط الرسمية، وتمتاز بعددها الكبير.

3- الجماعات الاختيارية:

تتكون من الأفراد الذين تربطهم أهداف قصيرة المدى آنية، كالأفراد الذين يتفقون على السفر معاً في رحلة ما، فيتعاونون معاً لتحقيق هذا الهدف بمحض إرادتهم واختيارهم، وتنتهي هذه الجماعة بعد انتهاء الرحلة وتحقيق الهدف، ويعود كل فرد إلى جماعة أخرى.

ومن الأمثلة الأخرى المصلون في المسجد.

المؤسسات أو النظم الاجتماعية:

يرى هربرت سبنسر أن النظم الاجتماعية هي الأصول التي تؤدي وظائف المجتمع، وقد نمت عن التقاليد والعادات ومن ثم فالنظم هي نوع من العادات الشعبية وكل نظام يحتوي على معايير وعادات وتوقعات تنتقل إلى الأجيال التالية في شكل خبرات تتراكم وتؤدي إلى وجود نماذج مقننة من النظم الاجتماعية التي تقوم بوظائفها المختلفة والمتنوعة داخل المجتمع كنسق اجتماعي.

وتتشكل النظم الاجتماعية بالمجتمعات المحلية، وتكون بمثابة الممارسات التي يتم بوساطتها ضبط وتنظيم السلوك، فالزواج هو النظام الذي ينظم العلاقات الجنسية بين الأفراد، وبهذا فالنظام هو ظاهرة مجردة أو عقلية مبني على معتقدات مقبولة وأفكار واتجاهات ترتبط بثقافة المجتمع.

وتتميز النظم الاجتماعية بأن كل نظام يقوم بدوره وبوظيفته كجزء في نفس ثقافي اجتماعي اقتصادي كلي ويؤدي كل نظام وظيفته ودوره متحداً مع هذا النسق الكلي، ولكل نظام أهداف تتغير مع مرور الزمن، وتتشابك وتتداخل النظم الاجتماعية في محاولة للمساندة.

تعريف المؤسسة الاجتماعية:

المؤسسة الاجتماعية هي مجموعة من الأشخاص يرتبطون بعدة أنساق كالمصلحة العامة أو القربة، وتقوم على تحديد العلاقات الاجتماعية بينهم بهدف تحقيق هدف مشترك، ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم المؤسسات الاجتماعية إلى عدة أقسام كالأسرة والعشيرة.

أنواع المؤسسات الاجتماعية:

تتعدد المؤسسات الاجتماعية ومنها:

- المؤسسة الأسرية:

الأسرة هي نواة المجتمع، والفرد عاجز دون معنوية أسرته، ونظام الأسرة من أقدم الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية التي وجدت على الأرض، وينعكس نظام الأسرة على الطابع العام للمجتمع ويعطيه الشخصية المميزة بين المجتمعات المختلفة ذلك أن الأسرة هي ركيزة كل نهضة، وأساس كل إصلاح يتطلع إليه المجتمع، ذلك أنها تكسب الفرد المعايير الخلقية والقيم والعادات الإيجابية.

وتعتبر وظيفة الأسرة الأساسية حفظ النوع للإسهام في التكوين الاجتماعي والعمران الإنساني، كما أنها تساهم في تكوين العواطف النفسية وبناء العلاقات الاجتماعية للفرد، بالإضافة إلى تنشئة الفرد اجتماعياً واقتصادياً.

- المؤسسة الاقتصادية:

يسعى الإنسان لإشباع حاجاته، وقد كانت هذه الحالة بسيطة ومحدودة مع بداية ظهور الإنسان، ولكنها تنوعت وتعددت مع التطور وتغير المجتمعات، ويهم علم الاجتماع دراسة خصائص مراحل التطور والتغير لمعرفة العلاقة ما بين النسق الاقتصادي، وغيره من الاتساق في ظل دراسة الخصائص لعدد من المتغيرات الاقتصادية في كل مرحلة، وكل تطور هيكلي يطرأ على هذه المتغيرات مجتمعة.

قام كثير من العلماء بدراسة تطور حياة المجتمعات وانعكاس النظم الاقتصادية عليها، منهم ابن خلدون، كارل ماركس، وماكس فيبر، وحددوا المراحل التي مرت بها حياة الإنسان.

بدأ الإنسان جامعاً للثمار والصيد، ثم وجد بعض الحيوانات، فاعتمد على حليبها، واكتشف الزراعة فاستقر إلى جانبها، وعرف المعادن فصنعها، وأخيراً استطاع تطوير الزراعة والصناعة اعتماداً على العلم الحديث.

ولاحظ العلماء أن العلاقات الاجتماعية تضعف في المجتمع كلما اعتمد الإنسان على الآلة والتكنولوجيا وأن المجتمع الزراعي أكثر ترابطاً.

- المؤسسة التربوية:

تقوم التربية بتنمية قدرات الأفراد، ودمجهم في ثقافة مجتمعهم وتزويدهم بالقيم والاتجاهات والمعارف التي تمكنهم من التجديد والابتكار والاستجابة للتغيرات السريعة. ولهذا اهتمت التربية بتجاوز مرحلة تقليد الطلاب المعارف، وركزت على إحداث تغييرات بنائية أساسية في فلسفة وبنية التربية والتعليم، ومحتواه وطرائقه، كي تساهم في إظهار اتجاهات جديدة وثيقة الصلة بالتنمية، لذلك فإن التنمية تحتاج إلى مهارة وقيم موجهة نحو تحقيق الأهداف، ومن هنا تبدو أهمية المؤسسة التربوية لخدمة مطالب التنمية والإسهام فيها بالفعل، وربط الطلاب بالبيئة ليساهموا في رفع مستواها، وكي يؤدي النظام التربوي أهدافه يجب وضع مناهج ملائمة، وتوفير الأموال اللازمة لتحسين التعليم في جميع المجالات والمرافق والخدمات.

- **المؤسسة الدينية:**

تقوم المؤسسة الدينية بدور فاعل في إكساب الكثير من القيم الإيجابية، والتعاون والبناء، ونبذ الفرقة، والسلبية، وهدف المؤسسات الدينية بناء مجتمع قوي قادر على مواجهة المشكلات واكتساب المهارات والقيم العلمية من كل حضارة، على أن يحافظ المجتمع على أصالته وتراثه، بعيداً عن التعصب والفهم الخاطئ للدين، وقد بين الإسلام كيفية بناء المجتمع السليم، وبين حقوق وواجبات جميع الطوائف الدينية في ظل المجتمع الإسلامي.

- **المؤسسة السياسية:**

تعتبر المؤسسة السياسية خاتمة المؤسسات التي تسعى إلى بناء مجتمع سليم، يتصف بالوحدة المتكاملة المتماسكة، وإن كان يتكون من الداخل من عدد من الوحدات الجزئية التي تتفاعل معاً وتتساند وظيفياً بطريقة تساعد على المحافظة على كيان المجتمع واستمرار بنائه، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا في ظل نظام سليم واضح الأهداف، يحدد دور كل فرد يعتمد على دستور سليم، وقد أثبتت التجارب السابقة أن أفضل دستور يحقق أماني كل فرد، ويوفر حياة رغدة لكل إنسان، ويمنحه الحرية والمساواة والحياة الأفضل هو الإسلام.

المؤسسات الرسمية أو البيروقراطية:

مفهوم البيروقراطية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864-1920)، وهي جهاز تنظيمي يضم مجموعة العاملين تحكمهم قواعد محددة من أجل تحقيق أهداف مقررة مسبقاً.

وقد يعتبر بعض الباحثين والمفكرين من أمثال ماكس فيبر على أنها نوع من التسلط والاغتراب، من قبل الطبقة الرأسمالية على الطبقة العاملية إن ما يشجع على تطور البيروقراطية هو تزايد المصانع وزيادة في استخدام التكنولوجيا على نطاق واسع، وقد زاد في سلطتها، خاصة في وجود عدد كبير من العاملين في مؤسسات صغيرة.

ولعل أهم خاصية بنائية للبيروقراطية هي انقسامها إلى ما يعرف بتنظيم التسلسل وهناك بعض التفاعلات في وجود مجتمع فيه نوع من التغير الاجتماعي التي تؤثر على المجتمع وتؤدي إلى ظهور مؤسسات اجتماعية رسمية ولكنها تظهر بشكل متسلسل حيث لها مفاهيمها الاجتماعية الخاصة التي تميزها عن باقي المجتمعات.

أهمية البيروقراطية في المجتمع الحديث:

إن ما يشجع على تطور البيروقراطية هو زيادة استخدام التكنولوجيا على نطاق واسع، لأن الاعتماد الهائل على الآلات الحديثة يؤدي إلى تنظيم الأنشطة الوظيفية في المجتمع، حيث حددت مستويات السلوك الاجتماعي هذه المؤسسات لذلك المجتمع الحديث جاء دور تقسيم العمل بشكل مباشر، ويرى الدقس في كتابه «التغير الاجتماعي» بأن فيبر يُحدد (Vepar) نموذجاً مثالياً للتنظيم البيروقراطي متماشياً مع النسق الفكري الذي أقامه، وهي ممارسة للضبط على أساس المعرفة وفي المجال التنظيمي في الصناعة استطاعت البيروقراطية أن تواجه التغير التنظيمي بكفاءة عالية، لقد أدى نمو التخصص في

الصناعة إلى زيادة الاعتماد على التنظيم الإداري الرشيد من أجل الوفاء بمتطلبات الإنتاج الوفير[1].

من الجدير بالذكر أن التخصص يمكن أن يوجد في أي نمط من أنماط التنظيم الاجتماعي لأن البيروقراطية قد قدمت فوائد مهمة لظاهرة التخصص في المصانع، فقد أوجدت وظائف ذات نطاق محدود للمسؤولية ومكنت التنظيم من الاعتماد على قواعد موضوعية، يمكن أن يتحكم في تخطيط وتنظيم وتنفيذ الإجراءات والأعمال ضمن المجتمع الحديث.

لقد استطاعت البيروقراطية أن تواجه نمو التنظيم الصناعي من عدة جوانب:

1- متمثلة في تحديد حدود المسؤولية على فرد ضمن المؤسسة التي ينتمي إليها.

2- متمثلة في القدرة على التوافق بين التغيرات الاجتماعية ومتطلبات الإنتاج وتحديد الفعاليات.

هذا أهم ما جاء عن صفات المؤسسات البيروقراطية.

التقسيم الطبقي الاجتماعي

إذا استعرضنا الحياة الاجتماعية للإنسان عبر مراحل التاريخ المختلفة نلاحظ أن بعض الناس يكونون أغنياء والبعض الآخر فقراء، وبعضهم يستمتع

(1) الدقس، التغير الاجتماعي، 114.

بامتيازات متعددة والبعض لآخر لا يستمتع بشيء، وذا يوضح لنا عدم وجود المساواة في توزيع الفرص أو السلع في المجتمع كما يقول ماكس فيبر مما يؤدي إلى التدرج الطبقي وقد ظل التدرج الطبقي موضع اهتمام ودراسة العلماء حتى اليوم، وتباينت النظرة فأدت على ثلاث وجهات هي:

أ- وجهة النظر المحافظة ويصر أصحابها على أن الأفراد يولدون في طبقة معينة تحدد حقوقهم وواجباتهم، فمثلاً ينظر المفكر الإيطالي جانانو موسكا إلى المجتمع باعتباره مقسماً إلى حاكمين ومحكومين، والحاكمون لهم امتيازات اقتصادية، لذلك يهتمون بإعادة تنظيم المجتمع أملاً في الإصلاح.

ب- النظرة الراديكالية: يعتبرون أن تجربة الصناعة تعتبر أزمة للمجتمع الإنساني وتاريخه، وأن الصناعة أضافت حملاً ثقيلاً على كاهل العمال، وأدت إلى ازدياد الصراع بين العمال وأصحاب رأس المال، وأن الزيادة في الثراء وفي الفقر ستؤدي إلى اتجاهات غير أخلاقية عند الأغنياء والفقراء، فالغني يزداد طمعاً في الثروة وعدم تقدير القيم الثقافية والإنسانية، والفقير يزداد بؤساً وعبودية للإلاه. لذلك يركزون على إصلاح المجتمع بإعادة الكرامة للإنسان، ولإشباع حاجته.

ج- الدراسات المعاصرة: وقد اتخذت الدراسات اتجاهين هما:

1- اتجاه التسلسل والتمايز، ويركز هذا الاتجاه في مجال الترتيب الطبقي حيث يرتب الأفراد طبقاً لعدد من المقاييس كالامتياز والنفوذ.

2- الاتجاه الجمعي المتغير: يضع هذا الاتجاه مقاييس مختلفة كالمهنة والدخل ونمط الاستهلاك، وتعتبر التغيرات التي تحدث في المراكز المهنية وتوزيع الدخل جانباً أساسياً ويركز على المسائل المتعلقة بالتغير حيث إن سلوك الجماعة ورأي أصحاب هذا المدخل يكون استجابة مباشرة للبيئة المتغيرة.

تعريف الطبقة الاجتماعية:

تباينت الآراء في مفهوم الطبقة الاجتماعية، فيرى «ورنر» (Warner) أن الطبقة هي فئة معينة من السكان يعتبرهم الرأي العام في مراكز عليا أو سفلى من حيث علاقاتهم بعضهم ببعض وتقوم الطبقة الاجتماعية في نظره على أساس تقديرات الأفراد الذاتية لأوضاعهم وللآخرين، ويربط كارل ماركس قيام الطبقات بأسس موضوعية، وقد نظر إليها من حيث علاقاتها بوسائل الإنتاج، ودورها في التنظيم الاجتماعي للعمل، وتختلف الطبقات من حيث المكان الذي تشغله من نظام الإنتاج الجماعي، ومن حيث علاقاتها بوسائل الإنتاج، ودورها في التنظيم الاجتماعي.

وربط ماكس فيبر مفهوم الطبقة بالنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وربط النشاطات الاقتصادية بمفهوم الطبقة والنشاطات الاجتماعية بمفهوم المكانة، وعبر عن النشاطات السياسية بالحزب، وجميع هذه تكون الطبقة الاجتماعية، فالتفاوت الاقتصادي يؤدي إلى قيام طبقات مختلفة، ويؤدي التفاوت في المكانة إلى ترتيبها هرمياً في البناء الاجتماعي، ويعبر مفهوم الحزب عن القوة والنفوذ التي تمتلكها كل من هذه الطبقات، وقد حاول بذلك فيبر تحديد مفهوم الطبقة وتعريفها من خلال:

- النسب والانتماء العائلي.
- مستوى التعليم أو الوظيفة.
- الثروة والقوة والنفوذ.
- أسلوب الحياة.

وتتميز كل طبقة بأسلوبها الخاص في الحياة، ونظرتها الخاصة للعالم، وتعكس طريقة النظر للحياة عند أبناء الطبقة للعلاقات الاجتماعية بالطبقات الأخرى.

الطبقة الاجتماعية في المجتمع الحديث:

تطورت الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الحديثة ببطء شديد، وازداد التطور بسرعة نتيجة المتغيرات التكنولوجية الحديثة، ذلك أن التقدم العلمي وتقدم التصنيع أدى إلى حلول التنظيمات الصناعية محل الأعمال الصغيرة التي تقوم بها الأسرة سابقاً، فأدى ذلك إلى ظهور تغيرات جذرية في البناء الطبقي.

ويقسم ورنر المجتمع الأمريكي إلى:

- الطبقات العليا:

وتتألف من طبقة علوية تضم الأرستقراطيين بالمولد أو الثروة وينتمي أصحابها إلى الأسر القديمة العريقة، وطبقة سفلية تشبه الأولى ولكن أصحابها لا ينتمون إلى أسر عريقة.

- الطبقة الوسطى:

وتشمل طبقة عليا من كبار رجال الأعمال والمتخصصين وطبقة سفلى تضم صغار رجال الأعمال والكتبة، وبعض العمال المهرة.

- الطبقة الدنيا:

وتتكون من طبقة عليا تضم العمال المتخصصين، وطبقة سفلى أعضاؤها من ذوي المستويات المعيشية الدنيا ويعيشون في أحياء متخلفة.

ويرى رايت ميلز أن القوة هي المؤثر في العلاقات الاجتماعية، والقوة هي المقدرة على السيطرة على الآخرين، فرجال الأعمال والصفوة العسكرية ورجال السياسة من وزراء وبرلمانيين هم صفوة القوة، ويؤثرون في المجتمع سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

معايير التقسيم الطبقي:

كثرت معايير التقسيم الطبقي فقد حاول كال (Kakl) وضع ستة مؤشرات للطبقة، هي المهنة والممتلكات وأسلوب التفاعل والاعتبار والوعي الطبقي، والتوجهات القيمية، ويعتبر بوتومور أن هيكل النظام الطبقي الذي تتميز به المجتمعات الصناعية الحديثة يقوم على نظام توزيع الملكية، ولاسيما ملكية وسائل الإنتاج، كما يضع بوتومور أهمية خاصة للتحصيل العلمي والمعرفة والخبرات الشخصية والتي بدأت تحل مكان الملكية، كأساس أهم للترتيب الطبقي، وخاصة في ظهور، وتوسع الطبقة الوسطى.

ويرجع التفاوت بين الطبقات الاجتماعية إلى الاختلاف في الفرص الآتية:

1- الدخل: يعتبر الدخل من أهم أنواع الجزاءات الاجتماعية، والدخل هو من العوامل الهامة في التقسيم الطبقي، على أساس مدى الدخل الذي يحصل عليه الفرد وبالتالي يجعل منه ذا شهرة مالية.

2- المهنة: تلعب المهنة دوراً هاما في الطبقة، ذلك أن كبار الساسة والمحامين والأطباء والمهندسين أكثر رقيا في السلم الطبقي من العمال، والمعلمين الصغار.

3- التعليم: للمستوى أثر في التقسيم الطبقي، فالمهندسون والأطباء والأدباء الكبار يتمتعون بمكانة أكثر من الذين لهم ثقافة وسطى، وإلى جانب هذه العوامل توجد فرص أخرى لتجنب بعض مصاعب الحياة، ومن هذه الفرص الهامة يمكن أن نشير إلى ما يلي:

أ- فرصة الحصول على حياة طويلة وصحة جيدة لا يمكن أن تكون مساوية بالنسبة للجميع في أي مجتمع، وتوقع العمر الطويل يرتبط بالطبقة الاجتماعية وبارتفاع المستوى الصحي، وهذا يرجع إلى الاختلافات في المصادر المادية لدفع تكاليف الرعاية الصحية إلى جانب المعلومات التربوية الهامة عن أهمية الرعاية الطبية والتغذية والعادات الصحية السليمة.

ب- الصحة العقلية: الناس الذين ينتمون إلى المستويات الدنيا للطبقات الاجتماعية يكونون أكثر تعرضاً للاضطرابات النفسية، كما تظهر الاختلافات الطبقية أيضاً في معالجة المرضى عقلياً، فالأفراد المرضى عقلياً من الطبقات العليا يرسلون إلى مستشفيات خاصة، ويشرف عليهم متخصصون نفسانيون، أما المرضى في الطبقة الدنيا فيرسلون إلى مؤسسات عامة حيث تكون الرعاية أقل.

ج- فرصة التعليم الجامعي تتناقص كلما انخفض المستوى الطبقي.

د- فرصة التعلم في الأنشطة الإجرامية تقل كلما تحرك الفرد إلى أعلى في السلم الطبقي، والانطباع العام هو أن الطبقة الدنيا أكثر إجراماً.

الحراك الاجتماعي:

يقصد بالحراك الاجتماعي القدرة على تغيير مكانة الفرد أو وضعه الاجتماعي، ويرتبط مفهوم الحراك الاجتماعي بمفهوم الدور والمكانة، فتغيير الفرد لدوره يعتبر حراكاً، وقد ينتج عن هذا التغيير تغيراً في المكانة، فقد يصعد الإنسان إلى وضع أعلى أو أدنى فيكون حراكاً عمودياً، أما إذا انتقل الإنسان من دور إلى آخر له نفس مكانة الدور فيعتبر الحراك أفقياً، ومن الأمثلة على ذلك، انتقال المعلم إلى دور مدير كان الانتقال حراكاً عمودياً إلى أعلى، أما إذا انتقل المعلم من مدرسة لأخرى فيكون حراكاً أفقياً.

وتختلف فرص الحراك الاجتماعي في المجتمعات، إذ تتوقف على الإمكانات الاقتصادية، والنظام الأيدولوجي الذي يقوم في المجتمع، فالمجتمع الذي يؤمن بتكافؤ الفرص لأفراده، ويضمن مبدأ العدالة الاجتماعية، يوفر فرصاً أفضل للحراك الاجتماعي، بالإضافة إلى الطبقة التي ينتمي إليها، فالإسرائيلي يتمتع بمكانة تختلف عن مكانة العربي في الوطن السليب.

وبما أن التدرج الاجتماعي يمثل التفاوت الناتج عن عدم المساواة، فإن الحراك يشمل الطبقة الاجتماعية الواحدة أيضاً أي هناك حراك داخل حدود الطبقة الواحدة عمودياً وأفقياً، وبالرغم من أن أفراد الطبقة الواحدة يمثلون شريحة متجانسة، ولكنهم ليسوا متماثلين تماماً في أوضاعها، مما يؤدي إلى الحراك سواء الفردي منه أو الأسري، والمهني.

ويرتبط الحراك الاجتماعي إلى حد ما بتغير مكانة الفرد الاجتماعية، وتغير مكانته الطبقية، إذ ترتبط المكانة بالطبقة عند فيبر ارتباطاً حيوياً، إن السيطرة الشاملة لأشخاص منتمون للطبقة العليا على الحكومة والدولة هي مؤشر على الارتباط القوي بين الطبعة والمكانة الاجتماعية.

تفسير نظرية أوجست كونت للبناء الاجتماعي

حاولت نظرية أوجست كونت تفسير البناء الاجتماعي، استناداً إلى دراسة الظواهر الاجتماعية التربوية وتفسيرها، وكان ذلك وفقاً لمنهج علمي محدد حيث حدد على النحو التالي:

- الأسس المنهجية للبناء الاجتماعي لدى كونت

أكد كونت أن الأسس المنهجية تعد ذات أهمية في دراسة الظواهر الاجتماعية، ولذلك يُحدد نظراته المنهجية في تحليل القضايا والظواهر المتفرقة والمبعثرة في العديد من مؤلفاته.

وقد أدى قبوله للفكرة التي مؤداها أن الظواهر الاجتماعية موضوع للقوانين العامة، وإلا فإنه لا يمكن بناء علم نظري مجرد يعالج هذه الظواهر، وقد سلم كونت -وفقاً لفهمه لتدرج العلوم- بأن نسق القوانين الاجتماعية أقل جموداً وصلابة من نسق قوانين العلوم البيولوجية التي هي بدورها أقل صلابة من القوانين الطبيعية.

وقد ربط الأسس المنهجية للبناء الاجتماعي في تفسيره لكيفية البناء في الأسس الرياضية المنطقية وكذلك الحال بالنسبة للعلوم الأخرى كعلم كيمياء

الفسيولوجيا وغيرها من العلوم كما أنه كان يستمد معرفته من أربعة إجراءات هي الملاحظة، والتجربة، والمقارنة، والمنهج التاريخي، مؤكداً أن الملاحظة أو استخدام الحواس الفيزيائية، يمكن تنفيذها بنجاح إذا وجهت عن طريق نظرية، وفي مجال أساليب الملاحظة لم يظهر إلا أقل تقدير للاستيطان، وهي ملاحظة الظواهر التي تجري في عقل الملاحظ، ومن الجدير بالذكر أن بعض ملاحظات كونت في هذا الصدد سبقت مثيلاتها عند السلوكيين المعاصرين؛ مع أنه هو نفسه اتجه بفكره اتجاهاً آخر، واعتقد أن العلم الذي يدرس الملكات العقلية قياساً على خصائص الجمجمة الخارجية (Phrenology) يمكن أن يفسر بكفاءة الاختلافات التي تظهر على السلوك الإنساني، وقد كان كونت مدركاً أن التجربة «فعلياً وواقعياً» تكاد أن تكون مستحيلة في دراسة المجتمع، لكن كلمة «تجربة» (Experiment) في اللغة الفرنسية تتضمن غالباً ملاحظة مضبوطة منظمة، كما أكد إمكانية عقد المقارنات المثمرة بين المجتمعات الإنسانية والحيوانية، وبين المجتمعات التي تعيش معاً زمناً بعينه، وبين الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد.

أما تفسيره للمنهج التاريخي تمثل بالبحث عن القوانين العامة للتغير المستمر في الفكر الإنساني، وهي نظرة تعكس الدور فقد المهيمن للأفكار، كما تبدى ذلك في قانون المراحل الثلاث، ولا يشترك منهج كونت التاريخي إلا في القليل من نواحيه مع المناهج التي يستخدمها المؤرخون الذين يؤكدون العلاقات السببية بين الوقائع الملموسة. ويقيمون قوانين عامة كيفما اتفق. وقد أشار كونت إلى ما ينبغي عمله، لكنه لم يوضح أسلوب إنجاز هذا العمل وتنفيذه. وقدم في ثنايا مؤلفاته عدداً من الاستنتاجات مستمدة من وقائع لكنها كانت غير مقنعة

إلا في القليل النادر منها: إذ يبدو أنه وصل إليها استدلالاً من قانون المراحل الثلاث أكثر من اعتمادها على الاستنتاج الواقعي.

على أية حال ينبغي الإشارة إلى نقطتين في هذا المجال:

الأولى: تمثلت بتفسير النماذج الاجتماعية (Social Types) التي تشكل البناء الاجتماعي، وقد تأثر بذلك بنموذج ماكس فيبر المثالي حيث فسره واستفاد منه في البناء الاجتماعي.

الثانية: تشبه المجتمع الكائن الحي في خاصية واحدة، وهي أن فهم الكل يمكن التوصل إليه بطريقة أفضل من الأجزاء. وقد اشتق من هذه المقدمة نتيجة غير متسقة إلى حد ما. مؤداها أن الدراسات المتخصصة كعلم الاقتصاد تقود إلى الخطأ[1].

كما أكد كونت أهمية الصلة الوثيقة بين الظواهر الاجتماعية والطبيعية، ولاسيما أنه حدد نموذجاً وسيطاً قائماً على التحليل والتفسير خاصة في المقارنة بينها، أما بالنسبة للعلاقة بين كل من الإستاتيكا والديناميكا في البناء الاجتماعي التربوي يقسم كونت علم الاجتماع إلى قسمين رئيسين هما الإستاتيكا والديناميكا ويقال بأن هذا التقسيم مستعار من علم البيولوجيا، حيث إن هذا العلم يختص بعلم وظائف الأعضاء، وكذلك الحال علم الاجتماع يهتم بوظائف المؤسسات في المجتمع، فهو شبه إلى حد كبير بهذا العلم.

(1) نقولا يتماشيف، نظرية علم الاجتماع.

(أ) الإستاتيكا:

تهتم بدراسة شروط وجود المجتمع، حيث تضع الأسس والقواعد الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع ولذلك فإن تحديد البناء الاجتماعي لأي مجتمع تحدده الإستاتيكا الاجتماعية.

ونستطيع أن نقول بتعبير أكثر وضوحاً في الإستاتيكا هي نظرية النظام الذي يشير إلى الانسجام والتوازن بين ظروف وجود الإنسان في المجتمع، بينما تعد الديناميكا نظرية في التقدم الاجتماعي تهتم بدراسة النمو الأساسي للمجتمع وتطوره، لكن النظام والتقدم يرتبطان فيما بينهما ارتباطاً وثيقاً. فلا يمكن إقامة نظام اجتماعي حقيقي، إن لم يكن ملائماً للتقدم أو مطابقاً له، ولا يكون التقدم المستمر ممكناً، إذا لم يظاهره ويسانده نظام. وإذن فالفصل بين دراسة الجانبين الإستاتيكي والديناميكي إنما تمليه الأهداف التحليلية فقط، كما أن القوانين الإستاتيكية والديناميكية ينبغي أن ترتبط معاً من خلال نسق معين. ومع ذلك فإن محاولة إيجاد تطابق –في الوقت الحاضر- بين الإستاتيكا والنظام، وبين الديناميكا والتقدم، لم يصبح بعد مقبولاً، لكن تقسيم كونت لعلم الاجتماع لا يزال يستخدم، وإن كان التعبير عنه يتخذ اصطلاحات مختلفة كالبناء الاجتماعي والتغير الاجتماعي ومع أن كونت قد استخدم القياس التشبهي بين المجتمع والكائن، إلا أنه لم يخلط أبداً بينهما، فهو يصر على أن هناك فرقاً كبيراً بين الاثنين، فالكائنات ثابتة ولا تطورية أساساً، بينما تكون للمجتمع قدرة فائقة على التحسن والتقدم الواسع، وهو قابل للإصلاح الشامل إذا ما تم ترشيده وتوجيهه وقيادته

وفقاً للمبادئ العلمية. ويعكس ما ذهب إليه كونت الآن إيمانه بالتقدم واقتناعه بإمكانية إصلاح المجتمع على أساس العلم الاجتماعي الوضعي فقط.

(ب) الديناميكا:

يعني عملية التطور والتفاعل الاجتماعي التي لها دور هام في عملية الحراك حيث أكد بأن هناك علاقات هامة بين ديناميكية التطور والبناء الاجتماعي ويمكن إيجاز ذلك على النحو الآتي:

الديناميكيا والتطور والتقدم الاجتماعي:

عرض كونت الديناميكيا الاجتماعية ممثلاً ذلك بتاريخ يخلو من أسماء الرجال والشعوب والأمم وكان عمله في هذا الصدد بمثابة اكتشاف نظام مجرد، تتابع فيه التغيرات الكبرى في الحضارات الإنسانية، ويرى كونت أنه ينبغي أن يصان التضامن ويحفظ من خلال الحركات، وإلا فإن الحركة سوف تؤدي إلى انهيار وتفكك تأمين في النسق الاجتماعي.

ولذلك فإنه لا يمكن أن يجري تطور أن تقدم في جانب واحد من جوانب الحياة الاجتماعية، ولا يمكن أن يدرس في حد ذاته، وينهض هذا التصور على وجهات نظر كونت لمنهجية عامة وفكرته عن الاتساق العام.

كما أن الديناميكا الاجتماعية تبدأ بدراسة النمو في حد ذاته، ولكن قد ينشأ تساؤل عما إذا كان النمو مساوياً للتقدم أو معادلاً له. ويبدو أن تزايد السكان ونمو القدرات العقلية يوضح أن النمو في هذه القدرات هو الأمر المهم. وقد

شارك كونت في الرأي الذي شاع في وقته ومؤداه، أن صغار المتوحشين لا يمكن أن يتطوروا إلى أكثر من مجرد أطفال ولدوا في مجتمعات متقدمة، وقد دعم كونت نظرته المتفائلة بقبوله النظرية التي تقول إن السمات التي يكتسبها الفرد خلال حياته يمكن أن تنتقل الوراثة البيولوجية إل الأبناء[1].

كما أن التطور والنمو التقدمي من وجهة نظره تسير في خط مستقيم بالرغم من حالة المد والجزر التي تحدث في مثل هذه الحالة، كما اعتقد بأن التطور الاجتماعي ما هو إلا في المحصلة النهائية استمرار لعملية التقدم العام التي تسود المجتمع ولهذا فقد تمت للطبيعة البشرية من خلال مجرى التطور الاجتماعي، ولكن لم يترتب على ذلك إضافة قوى أو قدرات إنسانية جديدة إلى القوى والقدرات الأصلية، ولهذا فإن دراسة التطور ينبغي أن تقوم على أفكار ومعلومات مستقاة من فسيولوجيا البدائيين. على الرغم من أن كونت لم يفد كثيراً من مثل هذه الأفكار والمعلومات.

البناء الاجتماعي والإستاتيكا

لقد ميز كونت ثلاث مستويات موجودة في المجتمعات الإنسانية ممثلاً ذلك بالفرد والأسرة والاتحادات الاجتماعية وبهذا بحد ذاتها يُحدد البناء الاجتماعي الإستاتيكي للمجتمع حيث يقف على قمتها الاتحاد الإنساني، كما أن لاستعدادات الفرد من الدراسات الاجتماعية، تحدد بذاته النسق الاجتماعي

(1) نقولا يتماشيف، نظرية علم الاجتماع.

المتجانس، ولذلك فإن مجموعة الأسر تشكل الوحدات الأساسية في تشكيل المجتمع كما أنه لاحظ بأن هناك ارتباط بين الوحدات الأسرية والمجتمع ككل، ولذلك فإن نوعية البناء الاجتماعي هي التي تحدد نمطية الإستاتيكا الاجتماعية.

عوامل تقدم المجتمع لدى كونت

عرضت نظرية كونت السيسولوجية العوامل الخاصة بالتقدم ممثلاً ذلك بالظواهر الملحوظة في جميع جوانب المجتمع حيث تؤدي إلى تشكيل التقدم والتطور، والتقدم هنا يكون تقدماً فيزيقياً وأخلاقياً (نحن نملك مشاعر أكثر نبلاً وسخاء) وعقلياً وسياسياً. والجانب العقلي من التقدم جانب أساسي وظاهر، فالتاريخ يحكمه نمو الأفكار ويوجهه، ولذلك فإن لتاريخ الفلسفة أهمية كبرى. والإنسان يبدو غالباً مشغولاً بإشباع حاجات مادية، ولذلك فإن التقدم يكون ظاهراً وواضحاً بالفعل في مجال السيطرة على قوى الطبيعة، لكن كونت يصر على أن النمو العقلي يؤدي إلى النمو المادي ويثيره.

ويلاحظ أن تحليل كونت لعوامل التقدم قاده إلى دراسة العوامل التي يعتمد عليها النمو العقلي، ومع أنه قد ترك هذه المشكلة -إلى حد كبير- من دون حل، إلا أنه افترض أن العوامل الرئيسة للتقدم العقلي تكمن في الملل أو السأم (الذي يدفع إلى بذل الجهد من أجل التجديد) والخوف من الموت، لكن كونت يؤكد في مناقشته لعوامل التقدم بوجه عام (وليس مجرد التقدم العقلي) على تزايد كثافة السكان التي تؤدي إلى تزايد أكبر في التخصص وتقسيم العمل الاجتماعي، الأمر الذي يترتب عليه اندفاع الناس لبذل المزيد من الجهد لتأمين وجودهم

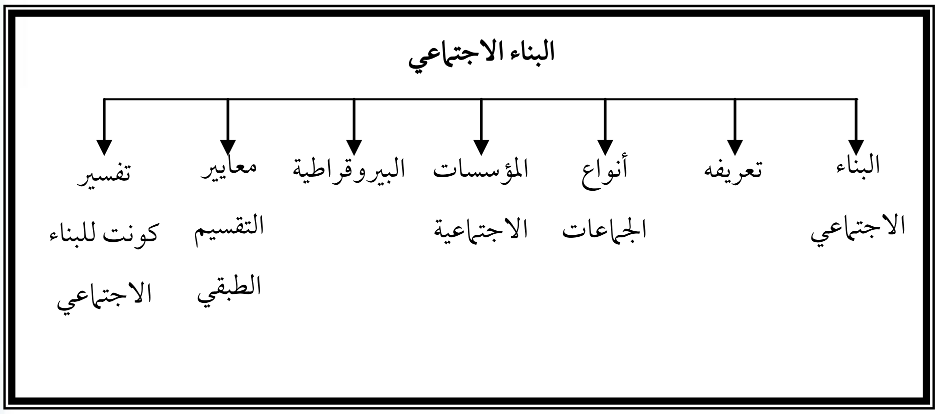
وبقائهم، ويتعين على المجتمع في هـذه الحالـة –وبالضرـورة– أن يـنظم وبطاقـة دافعة نشطة المواقف النابعة من الفروق المتزايدة بين الأفراد.

أما تفسير نظرية كونت للظواهر الميتافيزيقية منذ قورنت بالمرحلة اللاهوتيـة، حيث قام بتقسيم المرحلة الأولى إلى عدة مراحل أساسية ساهمت في بنـاء التقـدم وكان لها إسهامات واضحة ومحددة من أهمها:

الأثرية، ومرحلة تعدد الآلهة لدى الإمبراطوريات الشرقية وتعدد الآلهة عـلى أساس عقلاني، والوحدات الاجتماعية، الوحدات الدفاعية. وهـذا يمثـل بحـد ذاته التطور العقائدي الديني المرتبط في الواقع الاجتماعي لدى الجماعات.

خاتمة

تحدثنا في الوحدة السابقة عن البناء الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي وقد تمثل ذلك في تعريف المجتمع وبنائه، وأنواع الجماعات والمؤسسات الاجتماعية تعريفها وأنواعها (السياسية الدينية التربوية) كما تحدثنا عن المؤسسات البيروقراطية، والتقسيم الطبقي ومعاييره وعملية الحراك الاجتماعي وتفسير نظرية أوجست كونت للبناء الاجتماعي ويمكن أن نوضح ذلك عن طريق الشكل الآتي:



الوحدة السادسة

تعريف الطبقات الاجتماعية

- تمهيد
- تعريف الطبقة الاجتماعية.
- العوامل التي تحدد الطبقة الاجتماعية.
- نظريات في تفسير البناء الاجتماعي.
- أوجست كونت.
- كارل ماركس.
- ما التغيرات التي طرأت على المجتمعات العالمية بشكل عام؟
- لمحة تاريخية عن هذه التغيرات.
- العوامل التي أدت لهذه التغيرات.
- التغيرات عبر التاريخ التي طرأت على تركيب المجتمعات من ناحية اجتماعية وتربوية.

تمهيد:

نحن نعلم أن لكل مجتمع خصائصه الاجتماعية التي تميزه عن غيره من المجتمعات، ومما لا شك فيه أن لكل مجتمع يسوده مجموعة من الطبقات الاجتماعية التي تصنف على عدة أسس، ما يكون ذلك على أساس اجتماعي، أو اقتصادي، أو سياسي، أو حرفي مهني، وما إلى ذلك، ولكن الطبقة الاجتماعية تحددها أسس ثقافية اجتماعية يفرضها المجتمع عليها.

وتأكيداً على ذلك ما يراه مليفين تيومن (Melven Tuman) في كتابه التدرج الطبقي الاجتماعي (Social Class Stratification) الذي من خلاله يُحدد أصل الطبقة الاجتماعية وخصائصها، والعوامل المؤثرة فيها، كما أن هناك بعض الباحثين حددوا ذلك أمثال ماركس وأوجست وكونت، حيث سنتطرق في هذه الوحدة إلى عدة مواضيع تتعلق بهذه الناحية وستكون على النحو الآتي:

تعريف الطبقة الاجتماعية:

البناء الاجتماعي يشكل القاعدة الأساسية التي من خلالها ننظر إلى طبيعة المجتمع فنقول: إن هذا المجتمع متجانس من حيث تشكيلته الاجتماعية ونطلق على مجتمع آخر غير متجانس من حيث تركيبته الاجتماعية فالمجتمع بحد ذاته يشكل مجموعة من الشرائح الاجتماعية التي هي في المحصلة النهائية تؤدي إلى تشكيل المجتمع ككل ويرى (تيومن) أن المجتمعات عبارة عن مجموعة من الشرائح الاجتماعية التي تشكل في المحصلة النهائية البناء الاجتماعي ككل ولهذا فتشكيل الشرائح الاجتماعية يستند إلى عدة أسس مختلفة.

العوامل التي تحدد الطبقة الاجتماعية:

الاعتبارات الاجتماعية: وتتمثل هذه الاعتبارات بالعائلة وأصولها ومدى ارتباطها في المجتمع ومكانتها الاجتماعية وكذلك الاعتبارات التي يستند إليها المجتمع نحو هذه العائلة وكثيراً ما تستمد هذه العائلة قوتها من ارتباطها بنظام الحكم والناحية الاقتصادية من ناحية أخرى ولذلك فإن الاعتبارات العائلية لا تخلو من أي مجتمع من المجتمعات سواء أكان ذلك متحضراً أو بدائياً، ولذلك هناك عدة اعتبارات يجب أن نأخذها في تحديد البناء السيولوجي.

أولاً: الاعتبارات السياسية: قد تفرز أشخاصاً أو جماعات يكون لهم دور هام في المجتمع مما يؤدي ذلك إلى تشكيل طبقة اجتماعية تتمتع بقوة لدى المجتمع وأيضاً يكون لهذه الطبقة شأن هام بين الناس.

ثانياً: الاعتبارات الاقتصادية: تشكل هذه النقطة أساساً في تشكيل الطبقة الاجتماعية لذلك لا بد من تبيان أو توضيح العلاقة ما بين الطبقة والناحية الاقتصادية فكثير من الدراسات الاجتماعية والاقتصادية تؤكد على الارتباط الوثيق ما بين البناء الاقتصادي والطبقة الاجتماعية ونظريات كثيرة حاولت تفسير الظواهر الاجتماعية ومن أشهرها النظرية الاشتراكية لكارل ماركس والنظرية الرأسمالية لجون ستيورات وآدم سميث وبالتالي فإن الاقتصاد له دور هام في تشكيل البناء الاجتماعي والسياسي.

من خلاف عرض ما سبق يمكن أن نصل إلى تعريف إجرائي للبناء الاجتماعي هو : **أنه مجموعة الشرائح الاجتماعية التي تتشكل وفقاً لظروف**

اجتماعية وسياسية واقتصادية بحيث تشكل الاعتبارات السابقة القاعدة الأساسية لتشكيل هذه الجماعات.

نظريات تفسير البناء الاجتماعي:

*** نظرية أوجست كونت في تفسيرها للبناء الاجتماعي في علم الاجتماع حيث يعد من أركان العلماء الوظيفيين.**

حيث يرى في نظريته أن المجتمع يتكون من قاعدة مؤسسات تقوم بدورها أو عملها بقصد إحداث التوازن والاستقرار كما يرى كونت أن المجتمع يشكل نقطة الالتقاء ما بين الناحية الوظيفية والناحية التفاعلية، فلا نستغرب من وجود علاقة ما بين البناء الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي، فالبناء الاجتماعي في مجمله مجموعة المؤسسات سواء أكانت رسمية أو غير رسمية أو الجماعات، أو الأفراد الذين يشكلون المجتمع أما التفاعل الاجتماعي فيشكل مجموعة الأنظمة والقواعد والأسس التي يسير عليها النسق الاجتماعي بحيث يكون ذلك بشكل متكامل ومتوازن.

*** نظرية كارل ماركس في تفسير البناء الاجتماعي**

يرى كارل ماركس أن البناء الاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات يقوم على عملية الصراع الطبقي بين الطبقات الاجتماعية، ويكون ذلك تاريخياً فالصراع بدأ بين الإقطاعيين والعبيد وأصحاب المن ولكن سرعان ما ينتهي هذا الصراع ليشكل طبقة العمل أو (البروليتاريا) ومن ثم يحدث صراع بين الطبقة العاملية

والرأسمالية، على أية حال يؤكد كارل ماركس تشكيل الطبقة على أساس الصراع الطبقي الاجتماعي.

تعريف العامل الاجتماعي: نعني به مجموعة الميكانيزمات التي تسهل التفاهم بين الناس كالثقافة والعادات والتقاليد واللغة والثقافة الجزئية.

ما الفرق بين التربية والتنشئة الاجتماعية؟

التنشئة الاجتماعية: تعرف بأنها مجموعة العادات والتقاليد والقيم التي ينقلها الجيل الثالث (الأبناء) من الجيلين الأول والثاني الأجداد والآباء ويشترط في ذلك عملية التقليد والمحاكاة.

التربية: تعرف بأنها مجموعة الإجراءات العملية التي نقوم بها ضمن مؤسسات تربوية لكي تعكس الثقافة والتراث بصورة علمية.

من خلال ما سبق يمكن أن نستخلص الآتي:

1- التنشئة الاجتماعية عشوائية بينما التربية منظمة مقصودة وموجهة.

2- التنشئة الاجتماعية تمارس مؤسسات غير رسمية بينما التربية تكون في مؤسسات تربوية كالمدارس والجامعات.

3- التنشئة الاجتماعية غير مخطط لها ولا تكون ضمن برامج بينما التربية تكون ضمن برامج وأهداف ومناهج وتحتاج إلى تقييم.

وتشير بعض الدراسات بأن ارتباط التربية بالتعليم يكون ارتباطاً عضوياً بحيث لا نستطيع أن نفصل بينهما. وبالتالي نؤكد على أهمية التصاق التربية

والتعليم، فالتربية بمجملها مجموعة النظريات والأفكار والآراء بينما التعليم نعني به الوجه التطبيقي لهذه النظريات.

ما التغيرات التي طرأت على المجتمعات العالمية بشكل عام؟

لمحة تاريخية عن هذه التغيرات:

نتيجة للثورة الصناعية التي حدثت في أوروبا أو الغرب وظهور بعض المفكرين والفلاسفة والعلماء أدى ذلك إلى تغير في الجوانب الآتية:

الجانب السياسي: تغيرت أنظمة الحكم فأصبحت معظم أقطار العالم تحكم بطريقة جمهورية وديمقراطية حيث أصبحت في كثير من الدول المتحضرة أنظمة البرلمانات وأصبح لدى الدولة نظام انتخابي لا يستند إلى أساس وراثي.

الجانب الاقتصادي: أصبحت النظريات تدرس في التوزيع الاقتصادي وأصبح هنا نظريات تمثل توزيع الثروة وتوزيع الإنتاج وتبحث في مجال الواردات والصادرات والدخل.

التقدم العلمي: تطورت الصناعات بحيث أصبحت صناعات متطورة في جميع المجالات والاتصالات والتصنيع وما إلى ذلك.

الجانب الاجتماعي: تفككت العائلة وأصبحت تسوء في معظم المجتمعات حيث الأسرة الفردية التي تشكل الأسرة الصغيرة كما أصبحت هناك بعض المؤسسات تشارك الأسرة في عملية التنشئة والتربية ممثلة بذلك بالحضارات ورياض الأطفال والمدارس وكذلك خروج المرأة إلى العمل.

الجانب الصحي: أصبح لدى المجتمع توعية صحية في بعض الأمراض واستطاع أن يقضي على معظم الأمراض الفتاكة وتطور العلم وتقدم في هذا المجال لدرجة أثر ذلك على مستوى الزيادة السكانية فأصبح عدد السكان في العالم متزايد بشكل مستمر وهذا ما يطلق عليه بعلم السكان اليوم.

الجانب التعليمي والثقافي: انتشرت الجامعات والمؤسسات وأصبح هناك تخصصات كثيرة وتطور علمي أدى إلى تشغيل مؤسسات مختصة بذلك.

العوامل التي أدت إلى هذه التغيرات:

1-عوامل اقتصادية: تدني الدخل أو زيادته أدت إلى إحجام الناس عن الزواج.

2- عوامل اجتماعية: تغير نظرة الناس نحو المجتمع ونحو الأسرة حيث لم تعد الأسرة الملاذ الوحيد الذي يعطي الأمان والاطمئنان.

3- الوضع السياسي: له تأثير حيث يعد من العوامل المهمة التي طرأت على تغير المجتمعات ومثال على ذلك ما طرأ على المجتمع الروسي بعد قيام الثورة البلشفية حيث تحطمت القيود الأسرية وأصبح هناك ما يسود بنمط الأسرة النووية وما عاد للأسرة الكبيرة أي فاعلية ولذلك نرى أن الكثير من الكتب في مجال علم الاجتماع والفلسفة بهذا المجال حول ما يتعلق بأصل العائلة وأشهر من كتب في ذلك إنجلز (أصل العائلة) ونجد أن للنمط السياسي أثر واضح في تشكيل العائلة أو الأسرة ولذلك لا نستغرب بأن هناك علاقة متبادلة ما بين النظام السياسي من ناحية والنظام الاجتماعي الأسري من ناحية أخرى، وهناك أمثلة كثيرة متعددة حول

هذا المجال ممكن أن نتطرق إليها مثل المجتمعات الرأسمالية فكان لـه أثـر واضح في تركيـب الأسرة وتحديـد علاقتهـا بالتـالي كـل ذلـك أثـر عـلى التركيب الاجتماعي.

التغيرات التي طرأت على المجتمعات من ناحية اجتماعية وتربوية عبر التاريخ:

إذا استعرضنا النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مرت بـالمجتمع الإنساني والمأخوذ بها في الوقت الحاضر لدى غالبيـة الكتـاب نجـدها البدائيـة، الرق، والإقطاع، والرأسمالية، والاشتراكية، والإسلامية، وذلك في تطـور يسـير على نمط مطرد الارتفاع أساسه الناحية الإنتاجية، فلقـد عـاش الإنسـان الأول معيشة حيث لا يختص فرد بملكية معنية وتكونت العائلة، ثم تآلفت العـائلات، وتكونت العشائر والقبائل، ثم تجمعـت القبائـل وتكونـت المجتمعـات، وكـان هدف التربية في المجتمعات البدائية بوجه عام هو مساعدة الفرد عـلى أن يصـبح جزءاً من الثقافة التي ينتمي إليها، أي تشكيل الفرد للبيئة المحيطة تشـكيلاً ثابتـاً فأغراض التربية فيما قبل التاريخ كانت إحداث التوافـق والانسـجام بـين الفـرد وبيئته، بمرور الزمن ظهرت بوادر التخصص في نواحي النشاط المختلفـة فبعـد أن كان الإنسان يعتمد اعتماداً كلياً على نفسه بدأت الأسر – مع ما استلزمته مـن زيادة إنتاجية العمل وانتشار التخصـص ترسـل أبناءهـا إلى هـؤلاء المهـرة كـي يتدربوا على أيديهم ويكتسبوا المهارات تحت إشرافهم، كما ظهـرت طائفـة تقـوم بشفاء المرضى، وبرواية الأخبار، عرفت الكهنة الذين يعتـبرون أول معلمـين في

التاريخ، وكان تعليمهم يشمل أسرار الطب والسحر والترانيم والتعرف على مراسيم الحفلات الدينية، واقتصر تعليمهم على تلك الفئة التي ستنضم إليهم فيما بعد.

وقد بدأت المدارس تظهر كمعاهد تعليمية منفصلة منذ القرن السابع قبل الميلاد، وبالتدريج أصبحت المدرسة وسيلة اجتماعية، تقوم بتوفيرها المجتمعات، وتنفق عليها أموالها العامة، وتلزم مواطنيها بالذهاب إليها، وتعتبرها مسؤولية من أدق مسؤولياتها حتى يتشرب أفراد المجتمع طريقة الحياة في الجماعة، وإعداد الفرد للحياة وللنجاح فيها ومن هنا تأثرت التربية وأهدافها بالنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فكانت التربية لدى الحضارات القديمة في مصر وبابل وآشور وسيلة لإمداد الحاكم بالحراس والعساكر الذين يقومون بخدمته وتنفيذ أوامره وإخضاع العامة له، كما أنها وسيلة لتمييز طبقة الحكام والكهنة من عامة الشعب بمميزات هائلة، أما عند الإغريق فقد ظهر نوعان من العلاقة بين الدولة ونظمها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبين التربية والتعليم استمراراً -إلى حد ما- حتى وقتنا الحالي، أولهما قام في إسبرطة، وعرف بنظام التعليم الخاضع لرقابة الدولة أي تدخل الدولة في شؤون التربية تدخلاً كاملاً يضمن لها إنشاء جيل يتماشى وظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تصب الشباب في القالب الذي تراه ملائماً لاستمرارها، أما النوع الثاني فقد عرف بالترسل أي أن الدولة لا تسيطر كل السيطرة على شؤون التعليم ولا تتدخل التربية إلا بقدر محدود يضمن بعض المبادئ مثل تكافؤ الفرص تاركة للشعب أن يلعب دوره.

أما التربية في أثينا فكانت تمثل نظام التعليم القائم على التراسل أي التربية عن طريق التطور الطبيعي من أجل نمو الفرد المتكامل من دون أن تكون للدولة السيطرة الكاملة عليه، كانت التربية في أثنيا تمثل لوناً آخر من ألوان التربية دعت إليه ظروفها وموقعها الجغرافي ومناخها، ولأنها كانت أعظم استقراراً في حياتها إلى اختلاط الأثينيين بالشعوب، وهكذا المجتمعات الأخرى، فاكتسبوا من حضاراتها مما أدى إلى ظهور العقلية الانتقائية بأثينا، فاشتهر المجتمع بكونه أكثر ديمقراطية من المجتمعات اليونانية القديمة الأخرى، وتدرج الحكم من الديكتاتورية إلى الجمهورية الأرستقراطية إلى الديمقراطية مما انعكس على التربية وأهدافها. وتمتع الفرد في أثينا بقسط من الحرية، فكانت البرامج متنوعة تهدف إلى تربية الفرد وتراثه ورقيه ورفاهيته مما انعكس على أهدافها التربوية فالفرد في أثينا له أن يتمتع بالاستقلال، وأن يكون صاحب رسالة في الفلسفة والثقافة والفنون الجميلة، فكانت البرامج غير ملزمة، وتساعد على نموه في كل ناحية، جسمية وعقلية وخلقية وجمالية دون أن يهمل جانباً من جوانبه، كما ظهر كثير من الفلاسفة في رحاب الحياة الأثينية، كما نجد الرقص وفنون القول كالخطابة، فكانت التربية الأثينية هي الحصول على توازن مناسب في إنماء النواحي المعنوية والعقلية والبدنية والجمالية، فهم يعتبرون الإنسان كلاً متكاملاً، تقاس قوته بأضعف جزء فيه، فلا يمكن اعتبار أي فرد سليماً إذا لم يكون متكاملاً وسليماً ككل.

أما في الفترة ما بين القرن التاسع إلى الرابع عشر، فكان نظام الإقطاع غرب أوروبا، والإقطاع نظام بمقتضاه يمنح الملك الأمراء ملكية قطع من الأراضي يستغلونها نظير خدمات عسكرية يؤدونها له عند الحاجة، وكانت تلك القطع

واسعة يقوم الأخير بتقسيمها بين من دونه من الأشراف ليستغلوها نظير إمداده بالرجال الذين يحتاج إليهم في قمع ما يحدث في مقاطعاته، أو الذين يطلبهم الملك لحروبه الدينية والدنيوية، ولقد صادف عهد الإقطاع في أوروبا انتشار المسيحية انتشاراً كبيراً مما جعل الكنيسة هي محور النشاط في تنظيم التعليم للشعب والإشراف عليه، وتلاءمت أغراض التربية الدينية لعامة الشعب مع النظام الإقطاعي فكانت تهدف إلى إقامة الشهوات وإهمال الجسم حتى تُنقّى الروح وتنجو من عذاب جهنم، ووسيلة ذلك الطهارة والفقر والطاعة والزهد في الدنيا، والعمل على نشر العقيدة بين الناس، والرياضة الروحية وعمل الخير، ولاسيما تعليم الجهلاء الديانة المسيحية.

أما التربية الدنيوية التي يطلبها الإقطاعيون لأنفسهم ولأبنائهم وحاشيتهم – فكانت لا تتيسر في المدارس الدينية التي سادت في تلك العصور، لذلك ظهر نوع آخر من التربية عرف بنظام الفروسية اتخذ من القصور معاهد تعليمية، يشرف عليها الأمراء والنبلاء، ويسير طبقاً لمبادئ يرتضيها رب القصر، وكانت ترمي إلى تكوين المحارب الشجاع الذي يدين بالولاء، ويرتفع به إلى مستوى آخر يخالف عامة الشعب، ويتميز بحب المغامرة وتنفيذ القوانين والعقيدة الصالحة، والتلطف، واتباع السلوك المحبب، والكرم والإلمام بتقاليد السلوك الحسن «بروتوكول» القصور والأخلاق القومية، القدرة على قرض الشعر ورقة المعاملة ولاسيما مع السيدات، والمقارنة بين تربية رجال الدين وتربية الفارس تظهر لنا مدى تأثير النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وانعكاسه على التربية في عهد الإقطاع بما يتفق وتدعيم هذا النظام.

خلق النظام الإقطاعي في تاريخ الإنسانية نظاماً جديداً استقرت العادة على تسميته بالنظام الرأسمالي، وظهر وازدهر في أوروبا الغربية، فكتب للتاريخ أن يتغير تغييراً جذرياً في فترة وجيزة نسبياً من الزمن، فابتداء من القرن الرابع عشر بدأ اضمحلال سيادة الإقطاع تحت تأثير ظهور طبقة اجتماعية جديدة من كبا ر التجار ورجال المال تجمعت لديهم الثروات الضخمة فاستطاعوا السيطرة على إدارة المدن أولاً، ثم إدارة الدولة ثانياً، بما لهم من نفوذ مالي، وقد بلغت أهمية الدور الذي لعبته خلال ثلاثة قرون أن أطلق عليها البعض أنها مرحلة من مراحل الرأسمالية، مرحلة أولية، أطلقوا عليها عبارة «الرأسمالية التجارية» أو «البورجوازية» انتشرت فيها الصناعات المنزلية والمصانع اليدوية والتعامل التجاري، وتم اكتشاف العالم الجديد، وتغلغل استعمار الشعوب واستعبادها مما أدى إلى الغنى والثروات الطائلة ونشاط الحياة الاقتصادية في أوروبا، ولقد بدأت السلطات الدينية في هذه الفترة يقل سلطانها على التعليم، لوضوح الحاجة إلى تعليم دنيوي أكثر من التعليم الديني، كما ظهرت القوميات، فظهرت النظم التعليمية القومية، وقامت في بعض الدول سلطات مركزية تتولى شؤون التعليم وتشرف عليه كفرنسا، كما كان في بعضها الآخر لا مركزية، تترك كثيراً من شؤون التعليم للمدارس نفسها وللمهتمين والطوائف والأهالي والسلطات الدينية، ومن هذه الدول إنجلترا والولايات المتحدة.

بدأ النظام الرأسمالي بعد هذه المرحلة الأولى من مراحل الرأسمالية في اتخاذ الطابع المميز له في العصر الحديث خلال ما جرت العادة على وصفه بعبارة «الثورة الصناعية» من حوالي منتصف القرن الثامن عشر إلى حوالي منتصف

القرن التاسع عشر، وأرست الرأسمالية قواعدها في القرن العشرين، ولعل قيام الدولة السوفيتية وظهور النظم الاشتراكية أهم ما وقع من الأحداث السياسية في النصف الأول من القرن العشرين، واتضح في العالم قوتان سياسيتان تتصارعان هما: الرأسمالية وعلى رأسهما الولايات المتحدة الأمريكية والاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي.

كما تميز قرننا الحالي بالتطور السريع، ولم يعد أمام عجلة التطور التي يدور فيها العالم إلا أن يقوم كل إصلاح على الدراسة والتخطيط، إن التخطيط لم يأخذ مكانة كأساس لما يقوم من المشروعات فحسب بل أصبح عماد الدول في تصويرها لعالم الغد، وظهر ما عرف بالتربية المستدامة وحصرت الدول على العمل من أجل تنمية كل فرد فيها إلى أقصى ما تستطيعه قدراته، لتضمن حكم الشعب بالشعب وللشعب الذي أصبح من مستلزمات العصر، لتضمن قياده الجماعة، كما ارتبطت خطط التربية بخطط التنمية، ولم يعد أمام تلك الحياة الاجتماعية في هذا العالم المليء بأنواع الصراع الذي يتعرض إلى الهزات العنيفة إزاء هذا التقدم القافز من وسائل غير التربية، لتعيد وتحافظ للإنسانية على توازنها، بل ولجأت الدول على اختلافها إلى تخصيصات فيها وتركيز على أنواع تربوية معينة منها التربية السياسية لتساعد مواطنيها على مقاومة الصراعات وعلى الولاء لنظامها السياسي والعمل على تنميته وحمايته.

أما التحولات في الوجهين التربوي والتعليمي في الوطن العربي بكل أقطاره فقد شهد نهضة تربوية وتعليمية واسعة شملت أعداداً كبيرة من الناس، وهذا

النهوض يبرز بشكل خاص في التناقص المستمر في نسبة الأمية التي كانت متفشية بصورة شبه مطلقة في مطلع القرن العشرين، ولكي تنجلي تلك الصورة القاتمة لوضع التعليم، فإنه من المفيد الإشارة إلى القفزات التي تحققت في معظم الأقطار العربية في نشر التعليم المدرسي الأساسي.

بالإضافة إلى مؤشر مهم آخر يدل على ضخامة النهضة التعليمية العربية وسرعتها ويتمثل في اتساع فرص التعليم أمام المرأة التي ظلت محرومة من هذه الفرص حتى نهاية النصف الأول من هذا القرن في كثير من الأقطار العربية، فنحن نشاهد اليوم إقبالاً كبيراً من المرأة العربية على التعليم في مراحله المختلفة دون عوائق تذكر، ولعل القفزات العددية التي حققتها المرأة العربية في مجال التعليم الجامعي تتصدر المؤشرات المهمة على طريق النهضة الثقافية العربية المعاصرة، كذلك بالإشارة إلى ازدياد الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتعليم العالي من خلال الشهادة الجامعية التي تستحصل إذ لم تعد الدرجات العلمية الجامعية تؤدي دورها كوسيلة للحصول على الوظائف والمناصب البيروقراطية والإدارية والسياسية وغيرها، بل أنها قد تحولت إلى وسيلة فاعلة ومؤثرة في تعزيز المكانة الاجتماعية لحامليها، ومما يدعم هذا الرأي اتساع استخدام الشهادة العلمية والمهنية في لغة الخطاب والاتصال الاجتماعي والرسمي، وإن حامل الشهادة يفضل أن يتوقع أن يخاطب من خلال تخصصه الجامعي وذلك بتسميته مهندساً أو طبيباً أو محامياً، كما أن حامل درجة الدكتوراه يفضل اللقب العلمي (دكتور) أكثر من كل الألقاب الأخرى أو محامياً، كما أن حامل درجة الدكتوراه يفضل تخاطباً مفضلاً ودارجاً عبر قرون طويلة، فضلاً عن تحول

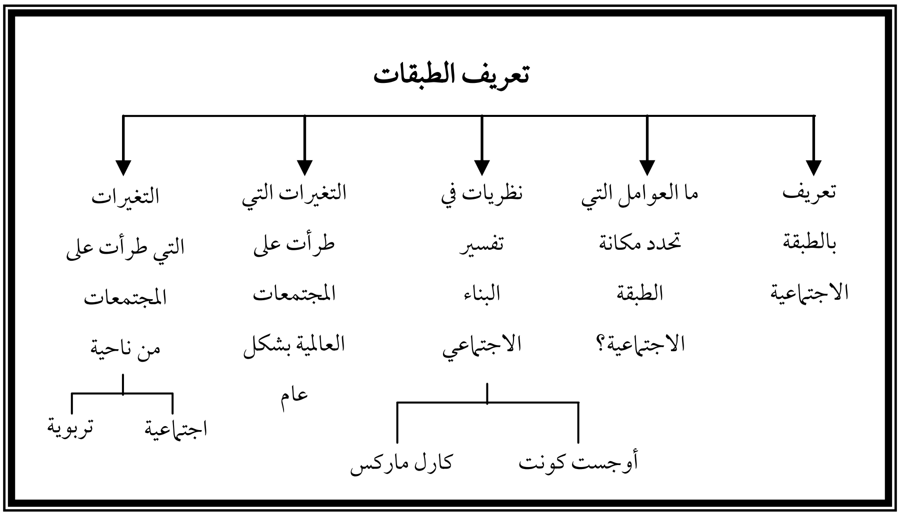
التحصيل العلمي الجامعي إلى عامل مؤثر في تحسين مكانة أسرة حامل الشهادة الجامعية من خلال الاقتران والانتساب، بخاصة والدي وإخوة حاملي هذه الشهادات، وبهذا جاءت الشهادات عنصراً جديداً يضاف إلى العناصر السابقة كالنسب العشائري والانتماء الإقليمي والسياسي في تعزيز مكانة الأفراد وأسرهم.

خاتمة

وفي نهاية المطاف ومما تقدم يظهر أن التغيرات التربوية الاجتماعية مهما كان نوعها فإنها تتأثر بوضوح بطبيعة ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده وتربيته من ناحية، والتطور الذي يؤثر فيه من ناحية أخرى، فالتغير التربوي الذي يحدث لدى الأفراد يمكن أن يكون له دور حاسم في تغير المجتمع وتشكيله.

كما أن للأسرة دوراً هاماً في توجيه سلوك الطفل تربوياً والإسهام في عملية التنشئة الاجتماعية في ظل منظومة القيم والاتجاهات التي يراها المجتمع مناسبة، ويؤمن بها وهذا بدوره يؤدي إلى التغير الكامل في المجتمع، ويمكن القول إن هذه الوحدة تحدثت عن مفهوم الطبقة الاجتماعية والتغيرات التي طرأت على المجتمعات الإنسانية.

ويمكن توضيح ذلك عن طريق الشكل الآتي:



الوحدة السابعة

التغير الاجتماعي والتنمية

- تمهيد
- تعريف التغير الاجتماعي.
- نظريات التغير الاجتماعي.
- النظريات الخطية: ابن خلدون: أوجست كونت، إميل دور كايم.
- تعريف التنمية.
- التنمية الاقتصادية.
- التنمية الاجتماعية.
- مؤشرات التنمية الاقتصادية.
- الرعاية الصحية.
- الخدمات الترويحية.
- عوامل التنشئة الاجتماعية.
- العلاقات الاجتماعية ونقل التكنولوجيا.
- نظرة الإسلام للتنمية.

- التنمية والتخطيط في الأردن.

- خاتمة.

تمهيد:

إن مفهوم التغير الاجتماعي يُعد أمراً ضرورياً في تشكيل مفهوم بيئة المجتمعات ولهذا ظهرت بعض الاتجاهات والنظريات التي تفسر ذلك.

حيث يُعد التغير من الأساسيات في تشكيل السياسة الاجتماعية الثقافية للمجتمع حيث سنتطرق في هذه الوحدة إلى عدة نقاط لها علاقة بالتغير الاجتماعي.

تعريف التغير الاجتماعي:

يمكن تعريف التغير الاجتماعي «بأنه كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء أو في الشكل أو النظام الاجتماعي ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدواراً اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن».

نظريات التغير الاجتماعي:

لقد حاولت عدة نظريات تفسير التغير الاجتماعي باعتباره ظاهرة اجتماعية تستحق الدراسة والاهتمام. وترى بعض النظريات بأن التغير هو ضرورة حتمية لكل مجتمع ولا بد أن يحدث نوع من الاتزان والتوافق في البناء الاجتماعي بشكل متناسق، ويجد البعض بأن التغير يحقق التكامل والانسجام والبعض الآخر يرى بأن التغير لا يحدث إلا عبر الصراعات الطبقية بشكل متكامل ومنسجم، وسوف نتطرق إلى نوعين من النظريات هما النظريات الخطية، مثل نظرية ابن خلدون، أوجست كونت، وإميل دوركايم، والنظريات الدائرية، مثل نظرية باريتو، وقد حاولت تلك النظريات تفسير التغير بشكل متكامل ومتناسق.

النظريات الخطية:

- نظرية ابن خلدون:

يعتبر ابن خلدون الرائد العربي في علم الاجتماع حيث تعتبر مؤلفاته من المؤلفات النفسية في مجال علم الاجتماع والأساس الذي بنى عليه علم الاجتماع، حيث قام بدراسة علمية للتاريخ والفلسفة، وحلل من خلال ذلك مفهوم العادات والتقاليد، حيث درس المجتمع الإنساني منذ نشأته وتطوره، وسميت دراسته بالنظرية الخطية لأنها تأخذ بعين الاعتبار التطور التاريخي وفقاً لمخطط مرتبط بواقع وأحداث متسلسلة، فالحوادث مرتبطة مع بعضها البعض لا يمكن فصلها بشكل خطي متسلسل، وقد أولى ابن خلدون الناحية التطورية للمجتمع عناية كبيرة وقد توصل في دراسته للمجتمع إلى قانون متكامل، ويدل ذلك على أن التطور الذي يحدث في صعيد النسق الاجتماعي الذي جاء به ابن خلدون، هو تسلسل خطي متناسق ومترابط، وقد فصل ابن خلدون المراحل السابقة بخمس مراحل متمثلة في النقاط الآتية:

1- **مرحلة البداوة:** حيث يؤكد بأن مجتمع الدولة يكون في طور الرعاة، ويميل إلى حياة البساطة والتقشف وعدم الاهتمام بالأنظمة كما يتميز بوجود عصبية قبلية، وتماسك الناس يكون على أساس رابطة الدم وليس على أساس قانوني أو على أساس نظام معين.

2- **حالة الملك والاستبداد:** حيث يمكن القول بأن هذه الحالة تنقل حكم المجتمع من البداوة أو رابطة الدم أو الأنساب إلى الحضارة حيث يسود

القانون المدني بدلاً من القانون القبلي العشائري، وينفرد بالحكم حاكم أو مجموعة، أو جماعة وعموماً في هذه المرحلة يهتم الناس بالأنظمة والقوانين ويؤدي ذلك إلى زوال العصبية.

3- مرحلة الترف والنعيم: هي المرحلة التي يطلق عليها ابن خلدون طور الفراغ ويمتاز بالترف، وتسود في هذه المرحلة حكومة الطبقات وتزول جميع خصائص المراحل السابقة.

4- مرحلة الخنوع والمسالمة: في هذه المرحلة تبدأ الدولة بالضعف ويدب الفساد داخل الدولة والتفكك والفساد الداخلي، حيث إن كل هذه الظروف والعوامل في المرحلة تضعف من شأن الدولة وتؤدي إلى الاستكانة وعدم تماسك وترابط الدولة.

5- مرحلة الضعف والاستكانة: في هذه المرحلة تبدأ الدولة بالانهيار ويؤدي ذلك على اضمحلالها، والإصلاح في هذه المرحلة لا يجدي نفعاً بل يؤثر على الدولة بشكل سلبي، وبالتالي يؤدي ذلك إلى التفكك وسقوط الدولة في نهاية هذه المرحلة.

- نظرية أوجست كونت:

تعتبر نظرية أوجست كونت من أهم النظريات التي فسرت عملية التغير الاجتماعي، وهذا التفسير يتمثل في مرور التغير الاجتماعي لأي مجتمع بثلاث مراحل وهي على النحو الآتي:

*** المرحلة الأولى: الحالة الدينية البيثولوجية:**

يرى كونت أن هذه المرحلة تفسر جميع الظواهر الطبيعية على أساس الفهم الديني، حيث أكد في كتاباته أن الدين يتطور عبر مراحل أساسية ومتعددة من أهمها المرحلة الوثنية التي يعبد فيها الإنسان الطبيعة أو الظواهر الطبيعية، ومرحلة تعدد الآلهة، ويقوم الإنسان بعدها بمرحلة التوحيد أي عبادة الله سبحانه وتعالى.

*** المرحلة الثانية: الحالة الفلسفية:**

حيث يمكن أن تفسر الظواهر الاجتماعية على أساس فلسفي نسبة إلى المذاهب الفلسفية المختلفة، مثل الصراع والتوافق والحرية والدكتاتورية، والخير والفضيلة، التي حاولت تحديد الأسس العامة على شكل متوافق.

*** المرحلة الثالثة: الحالة العلمية الوصفية:**

هذه الحالة تقوم على تفسير الظاهرة على أساس المنهج العلمي المبني على الملاحظة والتجربة والمقارنة التاريخية.

-نظرية إميل دوركايم:

التنمية كشكل من أشكال التغير المخطط

تتضمن التنمية برامج ومشروعات تستهدف الزيادة في الدخل القومي، ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد، والتنمية هي: عملية مخططة وموجهة للتغيير

والتخطيط لا بد أن يكون أسلوباً علمياً وضرورة إنسانية، لأن الإنسان هو الذي يحرك عمليات التنمية، ويبذل الجهود في تنفيذ برامجها التي تلقى بين يديه، لإيجادها في واقع ملموس، والتخطيط في الوقت نفسه: أسلوب في التفكير والتدبير والتوقيت السليم يحتاج إليه الفرد في تنظيم تصرفاته، والتوفيق بين أهدافه وموارده، ويحتاج إليه المجتمع للمواءمة بين أهدافه والموارد اللازمة لتحقيقها، وبهذا يكون التخطيط ضرورة من ضرورات الحياة المنظمة الهادفة، فكلما وضحت الأهداف وتحددت وتنوعت، اختلفت درجات وفرة الموارد وندرتها، وتعددت الاستخدامات التي تصلح لها تلك الموارد، فيصبح التخطيط ضرورة ملحة لمعالجة مشكلة تحيد أولويات الأهداف المتعددة.

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية شكل من أشكال التخطيط الشامل، وإن ظروف المجتمعات النامية تقتضي ضرورة اتخاذ هذا الأسلوب في مختلف القطاعات، حيث إن كل تخطيط يهدف في نهاية الأمر إلى تحقيق غاية اجتماعية هامة، فالتصنيع وتنمية الموارد الاقتصادية، ونشر التعليم والتقدم العلمي والفني، كلها وسائل لغاية أكبر وهي ضمان تحقيق الرعاية الاجتماعية في سبيل الوصول إلى رفاهية المجتمع التي هي قاعدة الانطلاق، وغاية العمل للعمل في المجتمع.

تعريف التنمية:

ينظر بعض المفكرين الاجتماعيين إلى التنمية على أنها عملية اجتماعية، وهي حركة اجتماعية تهدف إلى إيجاد تغيير نمائي مرسوم في المجتمع المراد تنميته، ولكل مجتمع لونه الخاص به في برامج التنمية بحسب ظروفه التاريخية والاجتماعية

والثقافية، لأن هذه الظروف في الواقع هي التي تلون خطة التنمية، وآفاق تنفيذ برامجها وأنواع هذه البرامج.

تنطوي كلمة التنمية على مزيد من الإنتاج، ومزيد من الخدمات، ومزيد من عدالة توزيع الثروات، ومزيد من الرفاهية والرخاء، ومزيد من التجربة والخطأ ومن الفشل والنجاح، ومزيد من الخبرة والمعرفة ومن العلم عن طريق العمل، ومزيد من البناء والتفاهم والتعاون في سبل الخير العام.

فالتنمية إذاً: هي الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والأسرة، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية.

والتنمية هي التغيير الاجتماعي المنظم والموجه، إنها «التحريك العلمي المخطط لمجموعة العمليات الاجتماعية والاقتصادية، من خلال أيدولوجية معينة، لتحقيق التغير المستهدف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها.

وهذا يعني أن عملية التنمية تستهدف تغييراً أساسياً في البناء الاجتماعي بما يتضمنه من تنظيمات مختلفة، وتعديلاً في الأدوار والمراكز، وتحريك الإمكانات الاقتصادية بعد تحديدها وموازنتها إلى جانب العمل على تغيير الموجهات الفكرية والقيمية وبناء القوة».

والتنمية هي العملية -أو مجموعة العمليات- المرسومة والمخطط لها تخطيطاً سليماً، بهدف إحداث تغيير اجتماعي موجب داخل المجتمع العام الكبير أو

المجتمع المحلي الصغير، لتحقيق الأهداف التي يصبوا إليها أعضاء الجماعة الذين يكونون المجتمع. بمعنى آخر إنها «العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة (معينة) لإحداث تطور (موجب) وتقدم اجتماعي واقتصادي وثقافي وسياسي (ملموس) للناس وبيئاتهم، وذلك بالاعتماد على الجهود الحكومية والأهلية المنسقة، على أن تكتسب كل منها قدرة أكبر في مواجهة مشكلات المجتمع».

التنمية الاقتصادية:

تعني تحقيق زيادة سريعة، تراكمية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي خلال فترة معينة من الزمن، وقد عرفها باليدين مبيد:

«هي عملية يزدد بوساطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن. وأنها ذلك التفاعل القوي الذي يعتمل لفترة طويلة في الكيان الاقتصادي للدولة ويشتمل على تحولات في الأشياء والكميات، وتفاصيل هذه العملية تختلف في ظروف متباينة من الزمان والمكان، هناك بعض هذه المظاهر الأساسية المشتركة فيما بينها، والنتيجة العامة لهذه العملية هي زيادة الإنتاج القومي للنظام الاقتصادي».

أو «هي عملية الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وما هي إلا عملية رفع مستوى المعيشة، أي الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد. وهكذا جرى العرف على تعريف التنمية الاقتصادية بأنها الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد عبر مدة طويلة، وأن معدل هذه الزيادة يقيس سرعة التنمية ومدى الجهد الإنمائي المبذول في مجتمع معين بالنسبة لمجتمع آخر».

مؤشرات التنمية الاقتصادية

معدل الدخل القومي، ومعدل الدخل الفردي:

إن التنمية الاقتصادية تمثل دخول الاقتصاد القومي في مرحلة النمو الاقتصادي السريع، وقيام الدولة بدفع المتغيرات الاقتصادية تجاه النمو بأسرع من معدل نموها الطبيعي، فهي بذلك عملية إرادية من جانب المجتمع.

ولا تقتصر التنمية الاقتصادية على مجرد زيادة الدخل القومي الحقيقي وإنما تتعدى ذلك إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل الحقيقي، فقد يظل مستوى الدخل الحقيقي، ويحدث ذلك عندما يتعادل معدل نمو الدخل القومي الحقيقي مع معدل نمو السكان، وقد ينخفض مستوى الدخل الحقيقي للفرد على الرغم من تحقيق زيادة في الدخل القومي الحقيقي، وذلك عندما يفوق معدل نمو السكان معدل نمو الدخل القومي.

وعلى ذلك فإن التنمية الاقتصادية عندما تتطلب زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي إنما تستلزم بالضرورة ارتفاع معدل نمو الدخل القومي عن معدل نمو السكان.

التنمية الاجتماعية:

«هي عملية رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد وللمجتمع بغرض تحقيق الرفاهية لهما وتكامل عناصر حياتهما».

ويعرفها جونار ميردال بأنها: «تحرك للنظام الاجتماعي بكليته إلى الأعلى».

ويعرفها «بالدوين» بأنها «العملية الاجتماعية والاقتصادية التي تقضي على التخلف بكل مؤشراته وأسبابه كماً ونوعاً، والتي لا يمكن أن تتم إلا بإطار نمط إنتاجي اجتماعي معين».

أما التعريف الذي يوافق وجهة نظر المؤلف لمفهوم التنمية فهو الآتي:

«التنمية انبثاق ونمو كل الإمكانات الموجودة الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء أكان هذا الكيان فرداً أو جماعة أو مجتمعاً».

ولتوضيح مدلولات هذا التعريف، فإنه يمكن القول بأن هذا التعريف يبرز أهم عناصر وسمات التنمية كما يلي:

1- التنمية عملية ذاتية قبل كل شيء ومقوماتها موجودة في داخل الكيان ذاته.

2- أنها عملية ديناميكية جدلية ليست ثابتة.

3- أنها ليست ذات طريق واحد، أو اتجاه واحد.

4- أنها شمولية للكيان.

5- أنها تعمل على إزاحة كل المعوقات المالية والتقنية والبشرية والمهنية التي تحول دون انبثاق الإمكانيات من داخل الكيان.

6- تعمل على وقف الاستغلال الذي يعوق النمو والانبثاق، أو يحد منه أو يوجهه لمنفعة مجموعة دون أخرى، أو لمنطقة وإقليم دون آخر.

بعض مؤشرات التنمية الاجتماعية:

- معدلات التعليم.

الرعاية الصحية.

الخدمات الترويحية.

معدلات التعليم:

إن ارتفاع معدل التعليم يؤدي إلى زيادة دخل الفرد ويعمل أيضاً على رفع مستواه الصحي والمعيشي، كما أنه يزيد من قدرته على استيعاب التكنولوجية الحديثة، كما تؤدي إلى انخفاض معدل الخصوبة وبالتالي انخفاض معدل الولادات بسبب تأخر سن الزواج عند المرأة ودخولها مجالات التعليم في مراحله المختلفة وخاصة في المراحل الثانوية والجامعية، كما أنه يؤدي إلى انخفاض معدل الوفيات نظراً لكون التعليم يرفع من الوعي الصحي والمستوى المعيشي وكلاهما يؤدي إلى رفع نسبة الزيادة الطبيعية للسكان في المراحل الأولى من عملية التنمية.

الرعاية الصحية:

لا يقل مجال الرعاية الصحية أهمية عن مجال التعليم، فقدرة العامل على الإنتاج تتأثر بحالته الصحية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببيئة العامل وتربيته والخدمات الصحية التي تقدمها له الحكومة والهيئات والمنشآت وتشمل الخدمات الصحية المجالات العلاجية والوقائية وتتمثل الخدمات العلاجية في توفير الرعاية الصحية في مختلف أحياء المدن في أوقات السلم والحرب لمختلف فئات الشعب سواء في سن الطفولة أو في سن الشيخوخة ولمختلف أنواع الأمراض العقلية والجسمية المؤقتة والمستدامة والمصابين بالعاهات المتنوعة. أما

الخدمات الوقائية للمدينة فتشمل برامج التوعية والتثقيف وتوفير الظروف الصحية للبيئة في البيت والشارع والمؤسسة والمصنع وفي الساحات العامة والمدارس وفي المرافق العامة وتشجيع الفرد والأسرة على التطعيم والتحصين ضد الأمراض وتوجيه ورعاية الأمهات أثناء الحمل وبعد الولادة لتقليل نسبة الوفيات الأطفال.

الخدمات الترويحية:

إن المقصود بالخدمات الترويحية، هو توفير الفرصة والموارد والمرافق للفرد والأسرة في المجتمع سواء في المدينة أو القرية لقضاء الوقت خارج ساعات العمل والدوام لممارسة الأنشطة واكتساب الخبرات والاشتراك مع الآخرين في مجالات وميادين مشروعة وصحية بحيث تعمل على تطهير النفس والروح وتهذيب الخلق وتمارس الفضائل وتنمية خلايا الجسم وتوثيق العلاقات والصلات الاجتماعية بين الفرد والأسرة وبين مختلف الأفراد والجماعات. لقد أخذت الدول العربية بعد الاستقلال بالاهتمام في تطوير المرافق الترويحية والمتنوعة العامة والخاصة لمختلف فئات المجتمع، وقد بدأت بعض الدول بإنشاء معظم هذه المرافق والمؤسسات الرياضية لمختلف ألعاب القوى والجمباز والسباحة والكرة، والحدائق العامة وحدائق الحيوانات، والأندية للألعاب الداخلية مثل الشطرنج وغيرها من الإمكانيات التي تعطي الطفل والشاب والكهل من الذكور والإناث وذوي الدخول المختلفة الفرصة للترويح.

عوامل التنشئة:

اختلف رواد الاقتصاد والاجتماع في تعريف التنمية والنمو، فالنمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة والمستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن، والتخطيط هو تعبئة وتنسيق الموارد لتحقيق غايات محددة، وتنظيم الوسائل الضرورية التي يستعان بها في تحقيق أهداف محددة ومرسومة في فترة زمنية محددة.

وتسعى خطط التنمية إلى إحداث تغيير في البناء الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي، وتعتبر الدفعة القوية أفضل الأساليب التي تستخدمها الدول لإحداث التغيير، ذلك أن الدولة تملك إمكانات التغيير، والانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي وتعتمد على:

- طبيعة الأهداف المنشودة.
- تحديد دور المجتمعات والحكومة في الخطط التنموية.
- اتجاهات السكان واحتياجاتهم وطريقة التفكير.

وهكذا فالتخطيط، والتنمية تتطلب العوامل الآتية:

أ- توافر رؤوس الأموال:

تتطلب العملية إلى المال اللازم نفقات الخطط التنموية، ويتطلب التمويل المتراكم تحديد مصادره وأنماطه داخلياً وخارجياً، وتتمثل مصدر التمويل في شكل مدخرات اختيارية فردية أو عائلية وأرباح غير موزعة وضرائب،

وقروض حكومية وقروض المؤسسات المالية والوسيطة فيما يعرف بالجهاز المصرفي، وتتمثل المصادر الخارجية في قروض واستثمارات حكومية ومؤسسات دولية ولاسيما صندوق النقد الدولي واللجان الاقتصادية التابعة لهيئة الأمم.

لقد وضعت الأقطار العربية خططاً تنموية كل على انفراد، بلغت الاستثمارات المستهدفة منها حوالي 340 مليار دولار عام 1980، وارتفعت إلى 731 ملياراً عام 1985، وهذه الأموال الضخمة يصعب تغطيتها إلا إذا كانت هذه الأقطار متكاملة اقتصادياً أو متحدة.

وتعاني معظم الأقطار العربية من نقص في رأس المال اللازم لتمويل خطط التنمية، وذلك للأسباب التالية:

- عدم كفاية موارد التمويل النقدية الوطنية لضآلة المدخرات المحلية نتيجة انخفاض الدخل القومي.
- إحجام أصحاب رؤوس الأموال العرب عن الاستثمارات طويلة الأجل والصناعات الثقيلة.
- ارتفاع الميل للاستهلاك، وتبديد الجزء الأكبر من الدخول في شراء السلع الكمالية والسلع الترفيهية، مثل بناء مدينة الجبيهة الترويحية بدلاً من بناء مصنع تعيش منه أسر عشرات المئات من المواطنين.
- عدم توافر الموارد العينية اللازمة لتكوين الاستثمارات الجديدة، وشراء الآلات والعدد.
- ضعف التوجيه للمؤسسات الإعلامية العربية والتي تركز معظم برامجها على الرياضة والمسلسلات غير البناءة.

وهكذا تعجز الأقطار العربية عن توفير اللازم لإيجاد بنية تحتية للاقتصاد، كالمباني والمنشآت ومحطات توليد الكهرباء، وشبكات الطرق والسكك الحديدية ومن ثم قد لا تسير برامج التنمية وفق ما خطط لها.

ويمكن توفير رؤوس الأموال لتغطية نفقات برامج التنمية العربية بدعوة البنوك العربية لتمويل المشاريع التنموية، واستثمار الأرصدة العربية الموجودة في بنوك دول الغرب في المشاريع العربية ولا يتأتى ذلك إلا بقيام دولة اتحاد عربي اقتصادي.

وتلجأ بعض الدول لتمويل التنمية الاقتصادية لتدبير الأموال اللازمة لتنفيذ البرامج والمشروعات التي تتضمنها خطط التنمية إلى الاعتماد على الذات، بالاعتماد على المصادر الداخلية الآتية:

- فرض الضرائب على المواطنين في مختلف مواقعهم وقد تكون هذه الضرائب عاجزة عن الوفاء بالتزامات الخطط التنموية.
- استحداث المزيد من النقد، أي إصدار عملة ورقية، وهذا ما يسمى الالتجاء إلى التضخم ويؤدي هذا إلى رفع الأجور والأسعار، وانخفاض الدخل الحقيقي لذوي الدخل الثابت.
- الاقتراض من الداخل أي إصدار سندات التنمية فتقترض الدولة من المواطنين، ويفيد هذا بإذكاء وعي الادخار، واستثمار أموال المواطنين في مشاريع بلادهم.

وإذا تعذر الحصول على الأموال من المصادر الداخلية تلجأ الدولة إلى الاقتراض الخارجي، أو طلب العون والهبات، والمعونات الفنية بالرغم من خطورة ذلك على

الدول النامية، ذلك أن عملية التنمية المرتبطة برأس المال الأجنبي دون قيام الدول المستقلة، فارتكزت السلطة في يد الاحتكارات الأجنبية المرتبطة بشركات عالمية مسيطرة مما أدى إلى فقدان الدولة مظاهر القوة، وخضوعها لتحقيق مصالح القوى الأجنبية المسيطرة، ورغم كافة المحاولات التي بذلت لمواجهة التبعية، إلا أن هذا الجهود لم تتعدَّ نطاق الإصلاحات الجزئية الضيقة.

إن مواجهة التبعية تقتضي تغييراً جذرياً في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتغير في العلاقات الدولية ونقل التكنولوجيا.

شهد الغرب في النصف الثاني من القرن العشرين تفجر المعرفة العلمية والقدرة التكنولوجية، وتحول نوعي في علم الإلكترونيات الدقيقة، وتطور هائل في أبحاث الفضاء وتطبيقاتها، وقد أدى هذا التطور إلى إنتاج الثروات الهائلة، والتطبيقات العسكرية الخطيرة التي قد يستغلها الظرف في إفساد البيئة وتهديد البشرية، والهيمنة والسيطرة على العالم، لقد أصبح العالم منقسماً إلى دول متطورة علمياً وتكنولوجياً، ودول نامية تعيش على فتات الدول المتقدمة.

حرصت الدول الغربية على احتكار هذه التكنولوجيا وعدم إفشاء أسرارها، وطورت أسلحتها اعتقاداً منها أنه هو الذي يوفر الأمن وحماية مصالحها، وقد أفضى ذلك إلى تطوير خطير في أنواع معينة من الأسلحة التي تهدد مصير البشرية. وتنافس الغرب والاتحاد السوفيتي سابقاً على تطوير التكنولوجيا لمصلحتها الخاصة، وشكلت الأحلاف العسكرية، وتركزت العلاقات الدولية بين الدول الكبيرة والصغيرة على الهيمنة.

إن التكنولوجيا المستوردة من الدول المتقدمة لا يمكن أن تفيد كثيراً لأنها ضعيفة أمام القوى والعلاقات الاجتماعية والإنتاجية السائدة، ولأنها من دون جذور، فهي معرضة للتوقف.

إن الاعتماد على الذات هو أساس التطور، والاعتقاد على الذات يعني تعبئة كافة الموارد والطاقات الداخلية المادية منها والبشرية من أجل التحول بأسلوب يسهم في تكوين تراكمات عادية ومعرفية يطورها المجتمع بشكل مستمر من خلال تطوير مزيد من القدرات وتحطيم قيود التبعية والاستغلال.

تحاول الدول المتقدمة عدم السماح بانتقال التكنولوجيا إلى أقطار الدول النامية.

وحرصاً على ذلك يجب على الدول النامية تطوير التكنولوجيا لديها حتى تجاري الدول المتقدمة بشكل عام.

وحرصاً على اعتماد ذلك يجب تقليص التبعية التكنولوجية بحيث يلعب القرار السياسي دوراً مهماً في التطور العلمي، لأن أي مجال من مجالات التنمية لا يمكن أن يشهد تغييراً أساسياً إلا بقرار سياسي يشمل:

- التوسع في تدريس المباحث والمواضيع العلمية المتخصصة والتكنولوجية.
- إيجاد البنى التحتية للبحث العلمي، وتدريب الكوادر التكنولوجية، واستقطاب الأدمغة التي هاجرت إلى أمريكا، وتشجعيها على الإبداع.
- تطويع استخدام التكنولوجيا المستوردة، وانتقاء الصالح منها للاستخدام وتكييفه ليتناسب والبيئة الجديدة.

- تخصيص الأموال اللازمة للبحث العلمي، ونشر الوعي التكنولوجي بين المواطنين.

لقد تعاظم النقد الموجه لاستراتيجيات التنمية التكنولوجية المعتمدة على الخارج.

واتجه المخلصون على الاعتماد على الذات والاستفادة من جميع القدرات المتاحة بالوسائل والطرق الآتية:

- الاستقلال الفكري، والخروج من التبعية الفكرية، والكف عن ازدراء الكفاءات والقدرات الوطنية.
- بناء مخطط اقتصادي يؤدي إلى تطوير المجتمع.
- أن تكون السلطة السياسية عادلة، تعتمد على الديمقراطية تهتم بمصالح المجتمع وتؤثرها على مصلحتها الخاصة ومصالح الذين يسيرون في فلكها.
- تحقيق أقصى قدر من الحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة وعدم استنزافها في فترة قصيرة.
- استغلال الموارد المتاحة بأسلوب علمي سليم، وليس في رصدها واستثمارها في دول أوروبا وأمريكا. وأمثلة الاعتماد على الذات كثيرة، وتجربة الصين شاهد على ذلك، فقد نجحت في تطوير إمكاناتها حين أوقفت اعتمادها على الدول الأجنبية، وكذلك الحال بالنسبة لليابان.

ويمكن نقل التكنولوجيا بالطرق الآتية:

- حصول الشركات في الدول النامية على براءات الاختراع من الشركات صاحبة الامتياز.
- استثمار مشترك بين شركات الدول النامية والمتقدمة.
- إنشاء مشاريع بتعاون في بين الأقطار العربية والأجنبية.
- نقل المشاريع الجاهزة.
- القيم والتقاليد والعادات:

نظرة الإسلام للتنمية:

تعتبر القيم والتقاليد والعادات عامل قوة لكثير من مشاريع التنمية، ذلك أنها وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها، ويتوقف قبول التغيير في أسلوب الإنتاج على أنماط العلاقات الاجتماعية والقيم والتقاليد والعادات التي تنظم الحياة في المجتمع.

لقد دعا الإسلام إلى السعي والعمل والحذر من الكسل قال تعالى:﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ﴾ [الملك:15] وقال (ص): «ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده» رواه البخاري. وحارب الإسلام ما شاع عند العرب من احتقار الأعمال اليدوية، والاتكال على الغير، فقال (ص): «لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها، فيكفي الله بها وجهه خير من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه» رواه البخاري.

وشجع الإسلام تنمية المال بما لا يضر الأخلاق أو المصلحة العامة، فلم يسمح بكنز الأموال أو حبسها من التداول ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ٣٤﴾ [التوبة]، وسمح في استثمار المال بالطرق المشروعة التي لا تتنافى مع الأخلاق، كالرب والاحتكار أو المصلحة العامة.

وحرم الإسلام الإسراف أو التقتير، وأمر بالتكافل الاجتماعي، وعدم تعطيل الأرض واعتبر أن إحياء الأرض أمر واجب وإلا انتزعت وأعطيت لمن يعمرها فيما إذا عطلت ثلاث سنوات متوالية، كما أن الإسلام شجع مشاركة الجماعة في العمل، والبحث العلمي واستخدام العلم لزيادة الإنتاج، والتعاون، والمبادأة والإبداع.

وهكذا كانت القيم والتقاليد والعادات الإسلامية عاملاً هاماً على دفع عجلة التطور والتقدم وزيادة الإنتاج لإيجاد حياة كريمة لكل مواطن، ذلك أن القيم الإسلامية نظام إنساني تنبع من النظام الذي وضعه الله، ولا تنبع من قيم وضعية تتغير حسب الأهواء.

ملخص القول نرى أن الإسلام يهتم بالاتجاهات القيمية الأخلاقية، للإنسان بالتالي فإن هذا يجعل من الأفراد قادرين على التوافق والانسجام مع المجتمع الذي ينتمون إليه.

وحرصت بعض الثقافات على تغذية النزعات الفردية والقبلية والإقليمية لتجسيد التجزئة السياسية التي فرضها على بعض الدول النامية، بإقامة تجزئة اجتماعية واقتصادية وثقافية، ومحاولة تشويه الشخصية.

ولقد أُشيع كثيراً من القيم التي تعيق التنمية في الوطن العربي، ولسنا بصدد تعداد هذه القيم والتقاليد والعادات.

ومما سبق فإن القيم والتقاليد والعادات لها دور فعـال في نجـاح أو إعاقـة بـرامج التنمية ولهذا لا بد من إعادة تخليص نظام القيم من الشوائب التي أدخلهـا الغربيـون على القيم العربية الإسلامية، والعودة إلى القيم الإسلامية التي تدفع بعمليـة التنميـة إلى الأمام، والاعتماد على التعاون والتكافل الاجتماعي، والأخلاق.

وقد أفضنا في فصل سابق عن القيم الإسلامية الإيجابية التي تعمل عـلى بنـاء الحياة الكريمة للإنسان وعن القيم العربية المستوردة التي تنتشر بيننا اليوم والتي تعيق التنمية، وبخاصة حُب السلع الأجنبية، بشكل عام، الاعتماد عـلى الغـير في الإسراف الزائد، الاستهلاك الشديد، الانحـلال، الكـذب، التفريـق، الرشـوة، الوساطة، المظهرية، والاحتكار ...

- المبادرة الفردية والاختراع:

تعتبر المبادرة الفردية والاختراع ركيزة هامة في التنمية الشاملة، وتعتبر الحرية العلمية ضرباً من ضروب الحرية الفكرية، لذا فقد زكاها الإسلام، وأنـزل أهـل العلم والمبدعين منزلـة كريمـة، قـال تعـالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة:11].

لقد حرر الإسلام العقول والأفئدة من التفكير السقيم، وفـتح لكـل المسـلمين أبواب الإبداع والمبادأة على مصرـاعيها، ووضـع بـين أيـديهم، وتحـت أنظـارهم، وملء أسماعهم مفاتيح أبواب العلوم المختلفة، وحثهم عـلى التفتـيش عـن أسرار العلـم والتنقيـب عـن خفايـاه، والوقـوف عـلى دقائقـه، والوصـول إلى نتائجهـا لاستنباط النظريات منها واستنتاج القوانين، وفي القرآن الكريم آيات كثيرة تـدعو إلى البحث العلمي قال تعالى: ﴿ قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [يونس:101].

ويبدو أن الاستعمار حد من الحرية العلمية، وحط من قيمة الفردية عند العرب، فأفقدهم الثقة بنفسهم، ولهذا قلت المبادرات الفردية، وعندما استقل العرب أخذوا يعنون بالعلم وساروا على الدرب ببطء، وانتعشت الحركة العلمية، غير أن كثيراً من العلماء والكفاءات هجرت بلادها، لأنهم لم يجدوا الفرص المناسبة لإنتاجهم العلمي والاختراع، وبخاصة لأن سياسة العرب التكنولوجية غير واضحة. كما يمكن تشجيع المبادرات الفردية والاختراعات بتوفير المال واستقطاب الكفاءات العلمية، وإقامة المختبرات ومراكز البحث العلمي، وإطلاق نواحي الإبداع.

التنمية والتخطيط في الأردن:

ركزت التنمية في الأردن عن عدة مجالات من أهمها:

- الإيمان بالله والقيم الإسلامية.
- الإيمان بالقومية العربية.
- التنمية الشاملة.
- تحقيق العدالة الاجتماعية.
- التوازن بين المصلحة الخاصة والعامة.

وقد ضع الأردن عدداً من الخطط التنموية:

- الخطة الثلاثية 72-1975.

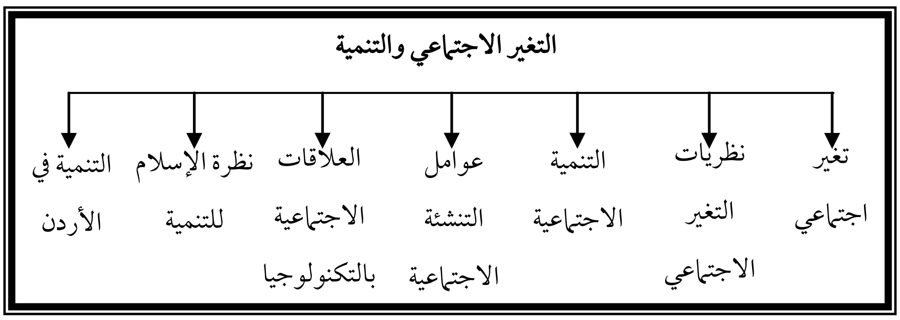
- الخطة الخمسية 76-1980.
- الخطة الخمسية 1981-1985.
- الخطة الخمسة 1986-1990.

ركزت خطة التنمية الأردنية الخمسية 1986-1990 على الأهداف الآتية:

- تحقق نمو سنوي في الإنتاج المحلي الإجمالي، ويكون محصلة لزيادة الإنتاج في جميع القطاعات الزراعية والمعدنية والصناعية وقطاع الكهرباء والخدمات والإنشاءات.
- توزيع مكاسب التنمية بحيث تعم السكان في جميع مناطق المملكة.
- زيادة اعتماد الموازنة العامة للدولة على الموارد المحلية، بحيث تزيد الإيرادات المالية من المصادر المحلية، وترشيد الإنفاق الحكومي.
- تحقيق أعلى مستوى ممكن للعمل والتشغيل، وتطوير جميع كفايات القوة البشرية، وإمكاناتها في خدمة التنمية.
- تخفيض العجز في الميزان التجاري، وتدعيم ميزان المدفوعات.
- تطوير الأقاليم ضمن خطة تنموية شاملة.

خاتمة:

في هذه الوحدة تم استعراض التغير الاجتماعي والتنمية، وكان أهم النقاط التي تم استعراضها تعريف التغير الاجتماعي، ونظريات في التغير الاجتماعي ممثلاً ذلك بالنظرية الخطية، وكذلك إلى تعريف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والرعاية الصحية، وتم التطرق إلى عوامل التنشئة الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية ونقل التكنولوجيا، ونظرة الإسلام في التنمية الاقتصادية، ويمكن أن نوضح ذلك من خلال الشكل الآتي:



الوحدة الثامنة

تعريف التفاعل الاجتماعي والعمليات الاجتماعية

- تمهيد
- العمليات الاجتماعية
  - *التعاون
  - *التوافق
  - *المنافسة
  - *الصراع
    - أ- الصراع السياسي
    - ب- الصراع الطبقي
- مؤسسات الضبط الاجتماعي
- الانحراف الاجتماعي
- عوامل الانحراف
  - *وراثية
  - *بيئية
- انحراف الأحداث

- مؤسسات الدفاع الاجتماعي ودورها في معالجة الانحراف

- خاتمة

تمهيد:

لعملية التفاعل الاجتماعي أهمية في تشكيل سلوك الأفراد، وتحسين أحوالهم، وهذا بدوره يؤدي إلى تشكيل الضوابط الاجتماعية لديهم، ولذلك فإن العمليات الاجتماعية في أي مجتمع كان تتمثل بالصراع والتوافق والانسجام ولذلك فإن الكثير من الدراسات في هذا المجال تؤكد على أهمية البناء الفكري الإنساني الذي يشكل مجموعة الاتجاهات الاجتماعية نحو موقف ما، سنتطرق في هذه الوحدة إلى هذه الموضوعات التي تعد ذات صلة في عملية التفاعل الاجتماعي ممثلاً ذلك تعريفه والعمليات الاجتماعية ومؤسسات الضبط الاجتماعي، ومعنى انحراف الأحداث والعوامل التي تؤثر على ذلك.

تعريف التفاعل الاجتماعي:

الإنسان كائن اجتماعي، والعلاقات الاجتماعية بين بني الإنسان لا تنشأ إلا على أساس من التفاعل المقصود، وإن معنى اتصال الإنسان بإنسان آخر هو حدوث تفاعل معين تقوم على أساسه علاقات مختلفة، ويختلف هذا التفاعل بحسب المفاهيم التي تتبناها المجتمعات لذلك يتخذ هذا التفاعل أشكالاً مختلفة، باختلاف وتعدد مفاهيم المجتمعات، لأن السلوك الإنساني مرتبط بمفاهيم الإنسان أو المجتمع.

إن ما يكون مرغوباً في مجتمع ما قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر والعكس صحيح، كما قد يكون ما هو مرغوب في وقت معين غير مرغوب في وقت آخر في نفس المجتمع، ويتضح من ذلك أن التفاعل صفة أولية من صفات المجتمع،

فالإنسان مادام يجتمع بإنسان آخر فلا بد أن ننتظر من هذا الاجتماع حدوث تفاعل واحتكاك بين الأفراد فيتأثر الواحد منهم بالآخر ويؤثر فيه، يأخذ منه وربما يعطيه، وينتج عن ذلك تعديل أو تغيير في سلوك الأفراد نتيجة تفاعلهم مع بعضهم البعض.

وعملية التأثر والتأثير هذه أو عملية التفاعل عملية مستمرة ومتواصلة، فهي تحدث في كل وقت، في البيت وفي الشارع وفي المدرسة وفي النادي، وفي المسجد وفي كل مكان يجتمع ويلتقي فيه الأفراد جسماً وفكراً وتحدث جراؤه عملية احتكاك وتفاعل يعقبها عملية تعديل وتغير في المواقف والسلوك.

فالتفاعل الاجتماعي عملية اجتماعية مستمرة أقطابها الأفراد، وأدواتها الرئيسة هي المعاني والمفاهيم، هي باختصار كل ما يحدث عندما يتصل فردان أو أكثر ويحدث نتيجة ذلك تعديل أو تغيير في السلوك.

العمليات الاجتماعية:

تنشأ العمليات الاجتماعية بين الأفراد نتيجة لحدوث التفاعل فيما بينهم، وتختلف العمليات الاجتماعية التي تقوم بين الأفراد في طبيعتها ومظهرها، فمنها ما يؤدي إلى التجاذب والترابط كعمليات التعاون والتوافق والتمثيل ومنها ما يؤدي إلى التنافر والتفكك كالمنافسة والصراع.

التعاون:

يتميز الاتصال بين بني الإنسان بنوع من التضامن أو التعاون، وعندما نجد الناس يعملون معاً لتحقيق هدف مشترك، يسمى هذا التصرف أو هذه العملية

تعاوناً. إن من أهم الأشكال التي يبرز فيها التعاون هو العمل عموماً، فنحن نصف الأفراد بأنهم متعاونون إذا اشتركوا في عمل شيء واحد، بمعنى أنهم يؤدون وظيفة معينة كتجفيف ترعة أو رفع سيارة غرست في الرمل أو نقل كومة من الأحجار، ونجدهم في هذه الحالة قد تميزوا بأنهم يقومون جميعاً بنفس العمل، وهو إما رفع المياه في الحالة الأولى أو رفع السيارة في الحالة الثانية أو نقل الأحجار في الحالة الثالثة، إلا أن هناك نوعاً آخر من الأعمال يتطلب أنواعاً مختلفة في العمل، كأن يعمل الأفراد معاً لتحقيق غاية عامة على أساس أن كلاً منهم يعمل عملاً متخصصاً مخالفاً لما يعمله الآخر، كما هو الحال عندما يتعاون المهندس والبناء والحداد والنجار في بناء المنزل، والتعاون هنا قائم برغم اختلاف عمل كل من الأفراد المتعاونين.

التوافق:

التوافق هو الاصطلاح الذي يستخدمه علماء الاجتماع للتعبير عن عملية التراضي أو الصلح بين الأطراف المتنافسة أو المتصارعة سواء أكانوا أفراداً أو جماعات، وللتوافق أشكال متعددة تتفق مع نوع الحضارة السائدة في المجتمع والنظام السياسي السائد. ويمكن أن نجعل الأشكال الهامة لعملية التوافق فيما يأتي:

1- الاستسلام.

2- التقريب بين وجهات النظر.

3- الوساطة.

4- التحكيم.

5- التسامح.

6- التبرير.

1-الاستسلام:

ويكون الاستسلام إما للقوة المادية أو للتهديد الذي يصدر عن طرف يشعر بقوته عن الآخر، كما قد يكون استسلاماً للقوة العقلية إذا كان استسلاماً للرأي، وينتهي الصراع بالاستسلام إذا انتصر أحد الطرفين المتنازعين، ولا يكون أمام المغلوب وقتئذ إلا أن يستسلم ويخضع للشروط التي يفرضها المنتصر، فإذا لم يرض بها واصل صراعه مع احتمال القضاء عليه كلياً، حتى إذا ما قضى أحد المتصارعين على الآخر انتهت تبعاً لذلك عملية الصراع.

2- التقريب بين وجهات النظر:

قد يكون من السهل أن ينتهي الصراع عن طريق الاستسلام إذا كان المتنازعان غير متعادلين في القوة أو النفوذ أو الثروة، أما إذا كانا متقاربين في ذلك تعقد الأمر وأصبحت سيادة أحدهما على الآخر أو هزيمته له صعبة التحقيق، الأمر الذي يجعل كلاً منهما يشعر بعدم جدوى صراعه، وأن مصلحته في أن يتفق على وضع معين يتجنب به خسارته المستمرة وجهده الضائع.

ويلجأ المتنازعون لذلك في الصلح أو التوافق عن طريق التقريب بين وجهات نظرهما المختلفة، وذلك على أساس تنازل كل من الطرفين المتنازعين

عن بعض ما يصارع من أجله، سواء أكان موضوع الصراع ناحية مادية أم معنوية، ويبرز بذلك مظهر التضحية المتبادلة بين الطرفين، وعلى الرغم مما يشعر به كل من الطرفين المتنازعين من عدم رضا، إلا أن كلاً منهما يعزي نفسه بخسارة الآخر لشيء مما كان يتمسك به، وبأن عدم الرضا مُتبادل بين الاثنين، ويسود استخدام هذا الشكل من التوافق في المنازعات العمالية وفي المعاهدات الدولية التي تتم في العادة بين قوى متعادلة.

3- الوساطة

وهي من الأشكال الهامة التي ابتدعتها الجماعات لإنهاء خلافاتها، وتقوم عملية الوساطة على أساس الجمع بين الأطراف المتنازعة لتخلق بينهم الرغبة في حل خلافاتهم ويمكن للوسيط أن يقترح أساساً للتوفيق إذا لم يتمكن كل من الفريقين من الاتفاق على أسس معينة واقتراحات الوسيط في هذه الحالة غير ملزمة لأي من الطرفين، وتقوم الوساطة بدور هام في النزاع الذي يقوم بين العمال أصحاب العمل وبين الدول بعضها بعضاً، كما حدث أن توسطت جمهورية مصر العربية لحل النزاع القائم بين الهند وباكستان، ويتجه الوسيط دائماً إلى استخدام مبدأ تقريب وجهات النظر.

4- التحكيم:

تختلف وسيلة التحكيم عن وسيلة الوساطة في أن قرار هيئة التحكيم يكون ملزماً بالنسبة للأطراف المتنازعة، وتكون هيئة التحكيم كما هو الحال في الوساطة من أفراد غير متحيزين لأي من الأطراف المتنازعة، بل أن عدم التحيز

هنا ضروري جداً لأن قرار الهيئة ملزم، وتتكون لجان التحكيم في الوقت الحاضر في كثير من الدول لفض المنازعات المتعلقة بالعمل والعمال، وتتكون هذه الهيئة إذا ما طلبت الأطراف المتنازعة ذلك على أساس قبولها لمبدأ التحكيم.

5- التسامح:

يؤخذ بهذا المبدأ عادة بعد أن يكون الطرفان قد قطعا مرحلة طويلة من الصراع دون أن يصل أي منهما إلى نتيجة قاطعة مما يدفعهما إلى الرغبة في الكف عن صراعهما حقناً لدمائهما. ورغبة في إعادة الأمن والسلام، ويتفقان على ذلك مع احتفاظ كل منهما بشعوره نحو الآخر في أنه ليس على صواب، ومن أبرز الأمثلة على هذا الشكل من التوافق ما يعرف باسم التسامح الديني الذي يتم بين المذاهب المختلفة، كما هو حادث بين كل من الكنيسة الأرثوذكسية والكنيسة البروتستانتية، وكما يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية حيث لا يستطيع البيض أن يعملوا دون تعاونهم مع السود، وقد أمكن للطرفين تحقيق ذلك عن طريق التسامح.

6- التبرير:

وفي هذا الشكل من التوافق يبرز العامل النفسي لإحلال التوافق محل النزاع، على أن يتم ذلك على أساس تبرير هذا التوافق عن طريق إبراز معلومات جديدة عن موضوع الخلاف تعمل على إرضاء كل من الفريقين. ونلمس هذا فيما يحاوله بعض الموفقين في جمعيات حقوق الإنسان، أو عندما تحاول بعض الهيئات بقصد التوفيق بين البيض والسود وإبراز فضل الحضارة الزنجية وما ساهم به الزنوج

من إضافات على الحضارة عامة أو إبراز الناحية الإنسانية لضرورة التوفيق بين بني الإنسان عامة.

هذا، وقد لوحظ أنه في حالة وقوع التوافق لا يخلو عادة من شعور عدائي بين الأطراف المتنازعة، لأن التوفيق بينهم كثيراً ما يثبت أنه مؤقت. وذلك لاحتمال عودة الصراع بينهم من جديد إذا حل ما يدعو إلى ذلك، ويرجع هذا إلى أن العداء يظل في حالات كثيرة خبيئاً في النفوس برغم مظاهر التوافق التي قد تبدو واضحة، وعلى ذلك يتميز التوافق الاجتماعي بوجود عاطفتي الحب والكراهية معاً.

عملية التمثيل:

التمثيل عبارة عن العملية الاجتماعية التي تعمل على إضعاف الاختلافات التي توجد بين الأفراد أو بين الجماعات، كما تعمل على زيادة مظاهر الوحدة وتوحيد الاتجاهات والعمليات العقلية التي تتصل بالمصالح والأهداف المشتركة .. ويمكن لمجتمعين أو أكثر أن تنطبق عليهم عملية التمثيل إذا ما اختفت الحدود الفاصلة بينهم، وإذا ما اتجهوا إلى الاتحاد في جماعة واحدة أو مجتمع واحد لتحقيق عدد من الأهداف المعينة على الأقل.

إذن فعملية التمثيل تؤدي إلى تنمية اتجاهات موحدة لها طابع عاطفي في العادة، تهدف إلى الوحدة، أو على الأقل إلى التنظيم المتماسك للفكر والعمل، ومن أشهر عمليات التمثيل تلك التي مر بها اليهود في جهات كثيرة من العالم خلال مراحل طويلة من التاريخ، وذلك حينما وجد اليهود في التمثيل بين الشعوب التي حلوا بها نهاية لبعثرتهم وسبيلاً لاستقرارهم، ولقد اقتنع بأهمية

هذه العملية عدد كبير من الجنسيات المختلفة في العالم وخاصة هؤلاء الذين استوطنوا بلاد غرب أوروبا والولايات المتحدة، حيث اندمجوا في مجتمعاتها اجتماعياً وسياسياً وثقافياً.

ومن عمليات التمثيل العالمية التي يمر بها الناس في مختلف المجتمعات تلك التي يتعرض لها كل من الزوج والزوجة حيث يبدآن حياتهما الزوجية في أغلب الأحيان وهما شبه غريبين عن بعضهما ومختلفين في كثير من النواحي الاجتماعية، حتى إذا تقدمت بهما السنوات ازدادا تقارباً وتفاهماً حتى يصبحا في نهاية الأمر وحدة كاملة تتميز باتخاذ آمالهما وآلامهما واتجاهاتهما، كما تتميز وحدتهما أيضاً بنواحي الاهتمام المشتركة بينهما والتي غالباً ما تكون متعلقة بشؤون أسرتهما.

عملية المنافسة:

يتميز الانفصال بين بني الإنسان بنوع من الخلخلة والصراع، وعندما يتنافس الناس أو يتصارعون ضد بعضهم سُمِّي هذا التصرف تعارضاً، والمنافسة هي أكثر الأشكال تمثيلاً للصراع أو للتعارض الاجتماعي، وتظهر المنافسة إذا ما كان هناك نقص في أي شيء يحتاج إليه الإنسان في المجتمع، والمقصود بنقص شيء في مجتمع من المجتمعات أن يكون أفراده في وضع لا يمكنهم معه أن يحصلوا على القدر الذي يحتاجون إليه، ففي بعض المجتمعات مثلاً، نجد أن عدد الأفراد الذين يحتاجون إلى العمل أكثر من العمل المتوافر، وعلى هذا الأساس تظهر المنافسة بينهم حول الأعمال الموجودة فعلاً، وقد تأخذ المنافسة شكلاً آخر عندما توجد بين الأفراد الذين يعملون فعلاً، ولكنها تكون في هذه الحالة حول الأعمال الأفضل أو الأكثر أهمية.

وعلى ذلك فالمنافسة لا تقتصر حول «لقمة العيش» فقط، بل تتعدى ذلك لتكون حول أشياء أقل أهمية من ذلك كالمنافسة التي تدور حول الحصول على القوة والنفوذ والمركز الاجتماعي والشهرة، والمنافسة التي تقوم بين التجار حول جذب المشترين والمنافسة التي تدور حول الاكتشافات العملية، إلى آخر ذلك من غايات يسعى إليها المتنافسون.

عملية الصراع:

تأخذ المنافسة في العادة مظهراً سلمياً حتى إذا ما تغير الوضع وأخذت مظهراً عدائياً سميت صراعاً، وذلك عندما يصبح المقصود منها ليس الشيء موضوع المنافسة فحسب، بل أيضاً الرغبة في هزيمة الشخص المتنافس. والصراع ينشأ في العادة نتيجة لتعارض المصالح، فإذا ما اتفقت مصالح الأفراد أو الجماعات اتجهوا إلى التعاون وإذا ما تعارضت مصالحهم اتجهوا إلى المناقشة، وقد تتحول المنافسة إلى شكل آخر إذا ما تدخل الشعور الشخصي، وللصراع أشكال مختلفة يمكن أن نميز بينها الآتي:

1- الصراع الشخصي.

2- الصراع السياسي.

3- الصراع الطبقي.

4- الصراع الديني.

5- الصراع الجنسي.

1-الصراع الشخصي:

وهو ما تراه عندما يكره شخصان أحدهما الآخر، وقد يكون لهذه الكراهية سبب واضح وقد لا يكون إذ إن هناك من الأشخاص من يكره شخصاً آخر لمجرد النظرة الأولى، وقد تنقلب هذه الكراهية إلى صراع يظهر تدريجياً على شكل ادعاءات أو تبادل الشتائم والتهديد، وقد تنتهي بالاشتباك الجسمي في بعض الحالات.

2- الصراع السياسي:

وهو شكل شائع من أشكال الصراع، ويبدو في مظهرين، أولهما قومي في داخل المجتمع الواحد والثاني دولي بين مجتمع وآخر أو دولة وأخرى، ويمكن أن نمثل للنوع الأول بما يحدث في بعض الأحيان بين الأحزاب السياسية. ويبدو فيما يتبادل أعضاء الأحزاب المتصارعة من قذف وشتائم، أو فيما يستخدمونه من العنف والاشتباكات الجسمية أو مهاجمة أماكن الاجتماعات، أما المظهر الدولي للصراع فيبدو واضحاً فيما تتبادله الدول المتصارعة من اتهامات وتهديد ونقد للسياسة الأخرى، وقد يكون كل هذا تمهيداً إلى أعمق صور الصراع بينهما، حينما تعلن إحداهما الحرب على الأخرى.

3- الصراع الطبقي:

ويحل هذا الصراع في المجتمع الواحد، وهو ما يأتي في العادة نتيجة لشعور إحدى الجماعات بأنها أرقى من الأخرى، ومحاولة السيطرة عليها لتحقيق

مصلحة معينة قد تكون نفوذاً اجتماعياً أو سياسياً أو اقتصادياً، ويمكن أن نمثل لهذا النوع من الصراع موقف الطبقة الرأسمالية من الطبقة العاملة ومحاولة استغلالها، وما يقوم نتيجة لذلك من صراع بين هاتين الطبقتين يتمثل في العادة فيما ينشأ من اضرابات أو ثورات.

4- الصراع الديني:

إن من أظهر أشكال الصراع الديني ما عرف بالحروب الصليبية بين المسيحيين والمسلمين، والصراع الذي قام بين كاثوليك إسبانيا ويهودها في عهد الملكة إيزابلا.

5- الصراع الجنسي:

وهو شكل من الصراع يحدث عادة بين الجماعات عندما تتصل الأجناس المختلفة بعضها ببعض وما يصاحب هذا الاتصال من وضوح الاختلافات بينها، وأوضح هذه الاختلافات ما تعلق منها بالصفات الجسمية كلون البشرة وشكل العين والشفاه وطول القامة وعرض الرأس. ويتمثل هذا الشكل من الصراع بين البيض والسود في الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة لشعور البيض أنهم أرقى من السود، وما يصاحب هذا الشعور من صراع بين الجنسين، كما نجد نفس الشيء يحدث بين البيض والسود في اتحاد جنوب إفريقيا.

مؤسسات الضبط الاجتماعي:

تعريف الضبط الاجتماعي:

هناك تعريفات عديدة لمصطلح الضبط الاجتماعي، وتتراوح هذه التعريفات بين محاولة إبراز جوانب السلطة والسيطرة والقهر كعناصر أساسية في مفهوم الضبط الاجتماعي من ناحية، والاهتمام بالكشف عن الجوانب التعليمية والتربوية والإرشاد والإقناع والتوجيه من الناحية الأخرى.

لقد عرف بوتومور (Bottomore) الضبط الاجتماعي بأنه «مجموعة القيم والمعايير التي من خلالها -وبوساطتها – يمكن تصفية التوترات والصراعات التي تنشأ بين الأفراد حتى يمكن تحقيق التماسك بين الجماعات وتسهيل إجراءات التواصل بينها».

ويميز بوتومور بين أنماط أو أشكال الضبط الاجتماعي، والأساليب أو الوسائل التي تمثل مجريات الضبط الاجتماعي، ومن أبرز أنماط الضبط الاجتماعي العرف والرأي العام والقانون والدين والأخلاق والتعليم.

أما ماكيفر Maciver وبيج Page فيعرفان الضبط الاجتماعي بأنه «الطريقة التي يتطابق بها النظام الاجتماعي كله ويحفظ هيكله، ثم كيفية وقوعه بصفة عامة كعامل للموازنة في حالات التغير ... ».

الانحراف الاجتماعي:

إن أي تعريف للانحراف يجب أن يشتمل بصفة رئيسة على:

1- طبيعة الانحراف ونطاقه.

2- العوامل المؤدية إلى الانحراف.

3- مظاهر السلوك الذي يصدر عن الحدث المنحرف.

ويمكننا على هدى ذلك أن نقترح التعريف التالي:

«انحراف الحدث هو موقف اجتماعي يخضع فيه صغير السن لعامل أو أكثر من العوامل ذات القوة السببية مما يؤدي به إلى السلوك غير المتوافق أو يحتمل أن يؤدي إليه».

ويقوم هذا التعريف على حقيقة أساسية هي أن الانحراف موقف اجتماعي ولم نقل أنه مظهر من مظاهر السلوك، لأن الانحراف -يجب أن يقتصر مفهومه على الفعل في ذاته، وإنما يجب أن يتجاوزه إلى موقف الفرد إزاء المؤثرات المختلفة، فلكي يكون الحديث منحرفاً يجب أن يطرد سلوكه بشكل معين إزاء المؤثر الواحد، فهو يسرق كلما شاهد نقوداً غفل عنها مالكها، وهو يضرب كلما استفزه إنسان مهما كان هذا الاستفزاز ضئيلاً أو تافهاً،وهو يستمريء العدوان كلما وجد الظروف مواتية لهذا العدوان كما في حالة غفلة الوالدين عن مراقبته أو ضعف ضحيته، فالسلوك المنحرف إذن ليس هو الانحراف وإنما هو المظهر المادي الذي يكشف عن النفس المنحرفة.

وسنرى صدى ذلك لدى بعض الباحثين النفسيين الذين يرون أن مجرد إقبال الطفل على السرقة لمرة واحدة أو مرتين خلال فترة نموه النفسي لا يعد من قبيل الانحراف، وإن إقدامه على قطف زهرة من حديقة عامة أو دفع رفيقه في اللعب عمداً لا يعد انحرافاً، لأن هذه الأفعال وإن كانت في ذاتها أفعالاً انحرافية إلا

أنها لا تنبئ عن اتخاذ الطفل لموقف معين كلما مر مؤثر معين. وبالنسبة لنطاق الانحراف -يلاحظ أن وصف الانحراف في التعريف بأنه موقف اجتماعي من شأنه أن يستجمع حالات الانحراف الإيجابي والسلبي والانحراف الإيجابي هو الذي تبدو مظاهره في الأفعال والتصرفات الإيجابية التي تصدر من الحدث، والصورة البارزة لهذا الانحراف هو إقدام الحدث على ارتكاب جريمة من الجرائم، فالحدث إذا سرق أو ضرب أو أشعل النار عمداً، يعد في كافة التشريعات منحرفاً.

أما الانحراف السلبي، فيشمل كافة الصور التي تعتبرها التشريعات الحديثة انحرافاً رغم أن الحدث يقف فيها موقفاً سلبياً مجرداً من السلوك الاجتماعي الشاذ، وهي ليست إلا حالات اجتماعية يوجد فيها الحدث رغم إرادته ويعتبر بسببها منحرفاً في نظر القانون. ومثال ذلك الحدث المحتاج إلى الرعاية أو الحماية في التشريع الإنجليزي، والطفل المهمل في بعض تشريعات الولايات المتحدة الأمريكية، والطفل الذي «ليس له عائل مؤتمن» في التشريع المصري، وأما في التشريع السوري فهو «اليتيم الشريد الذي لا معيل له ولا يملك مورداً للعيش» وفي التشريع الأردني هو الحدث الذي «يوجد تحت عناية والد أو وصي غير لائق به».

عوامل الانحراف:

يعتبر الدكتور سيريل بيرت، من أئمة الباحثين في ميدان انحراف الأحداث، فهو يرى أن السلوك الإجرامي بوجه عام لا يمكن أن ينبع من مصدر واحد يمكن تحديده، وأن العوامل التي تؤدي للانحراف متكاثرة ومتشابكة، لقد

وضـع الـدكتور «بـيرت» (Peart) جـدولاً لهـذه العوامـل المؤديـة للانحـراف، ويقسمها إلى ما يأتي:

أولاً: العوامل الوراثية.

ثانياً: العوامل البيئية.

ثالثاً: العوامل الطبيعية.

رابعاً: العوامل الذهنية.

خامساً: العوامل المزاجية.

سادساً: العوامل العصبية.

أولاً: العوامل الوراثية:

وتشمل توارث الحدث للصفات الجسمية والذهنيـة والمزاجيـة التـي تقـوده للانحراف.

ثانياً: العوامل البيئية: وتشمل نوعين:

(أ) العوامل البيئية الداخلية أي التي تحيط بالحدث داخل الأسرة وهي:

1- الفقر ومن مظاهره ازدحام السكن ونقص وسائل الترفيه بداخله.

2- العلاقات العائلية المعيبة، ومن مظاهرها انحلال الروابط العائليـة بفقـد أحد العائلين أو كليهما أو لأي سبب آخر يؤدي إلى تفكك الأسرة.

3- النظام المعيب داخل المنزل، ويقصد به اتباع وسائل التربية الخاطئة التي تهدر معنى الفضيلة ولا تهتم بالمثل العليا، أو تقوم على الإفراط في التدليل أو الإفراط في القسوة أو العقاب.

4- المنزل المنحل، ويقصد به المنزل الذي يفقد الحدث احترامه لوالديه بسبب الانهيار المعنوي لأي منهما، مثل إدمان الوالد على السكر أو خلاعة الأم وتهتكها أو امتهانها الدعارة.

(ب) العوامل البيئية الخارجية التي تحيط بالحدث خارج المنزل وتشمل:

1- الأصدقاء.

2- أوقات الفراغ.

3- العمل والبطالة.

ثالثا: العوامل الطبيعية: ويقصد بها العوامل المتصلة بنمو الحدث وتشمل:

(أ) العقاب التي يعترض النمو الطبيعي للحدث وهي:

1- التأخر في النمو.

2- الإفراط في النمو.

3- فترة المراهقة.

4- اضطرابات الحيض لدى الإناث.

5- البلوغ المبكر.

(ب) الأمراض والعيوب الطبيعية وهي:

1- الضعف المؤقت الناشئ عن مرض عابر.

2-المرض المزمن كالسل والزهري.

3- الأمراض الحادة كالحميات.

4- التهيجات الجسمية كالجروح الشديدة وأورام الغدد.

رابعاً: العوامل الذهنية وتنقسم إلى نوعين:

(أ) التخلف الذهني ويشمل:

1- النقص العقلي.

2- الغباء.

3- التخلف الدراسي.

(ب) التفوق الذهني ويشمل:

1-القدرات فوق العادية كالذكاء الحاد.

2- القدرات الخاصة، ومن مظاهرها الطاقة الحركية فوق العادية حيث يكون الحدث في تصرفاته عملياً أكثر منه فكرياً، ويتم باستخدام طاقته الميكانيكية أكثر من استخدام طاقته الذهنية، ومن مظاهرها أيضاً القدرة على الكلام بطلاقة، والبديهة الحاضرة، والقدرة على التصور والوصف، والمرونة في التعبير.

3- أكاذيب الأطفال، وهي الأخرى من مظاهر القدرات الخاصة التي يتمتع بها الحدث.

وهي على أنواع كثيرة فمنها أكاذيب اللهو وأكاذيب التضلل وأكاذيب الغرور والأكاذيب التي يقصد بها الإفلات من العقاب وغيرها.

خامساً: العوامل المزاجية وتشمل:

1- الغرائز والعواطف، فكثيراً ما تكون هي الحافز الأول الذي يدفع الحدث إلى التصرف بشكل معين حتى لو كان قد تعلم هذا التصرف من مصدر خارجي آخر، ويمكن تطبيق هذا النظر على كثير من الغرائز والعواطف، فالجوع يؤدي إلى السرقة، والشعور الجنسي يؤدي إلى الميول الجنسية الشاذة، والغضب يؤدي إلى الشجار، والشرود يؤدي على الهرب، وتأكيد الذات يؤدي إلى الغرور، والأسف والحزن يؤديان إلى الانتحار وهكذا.

2- التقلب المزاجي.

3- تكون العادات والثبوت عليها.

4- الميول العاطفية.

5- العقد النفسية.

سادساً: العوامل العصبية:

وتشمل الأمراض العصبية والعصابية النفسية كالهستيريا.

الجريمة:

تشكل الجريمة مجالاً هاماً داخل العلوم الاجتماعية، ولقد اهتم أكثر علماء الإجرام بتعريف الجريمة، وينقسم هؤلاء العلماء إلى فريقين: فريق قانوني وفريق اجتماعي.

الفريق القانوني: يعتبر الجريمة انتهاكاً لقاعدة قانونية مما يستلزم معه العقاب الرادع وهذا يشير إلى أن الجريمة لا تكتسب معناها إلا في ضوء قواعد قانونية محددة يتوجب النص عليها، ويمكن تعريف الجريمة، بأنها «سلوك يحرمه القانون، ويرد عليه بعقوبة جزائية أو بتدبير احترازي» والعقوبات الجزائية هي في أغلب التشريعات، الإعدام، والسجن، والغرامة، والمصادرة .. إلخ.

أما التدبير الاحترازي فهو في بعض التشريعات، يتمثل بالعقوبات المدنية، ومن هذه العقوبات، إلغاء أو وقف الترخيص، الوقف عن العمل، المنع من مزاولة المهنة.

أما الفريق الاجتماعي: فينظر إلى الجريمة على أنها اجتماعية حيث تميل إلى معالجة السلوك الانحرافي بصفة عامة، وقد يكون هذا السلوك مجرماً بنصوص قانونية أو مجرماً بقواعد اجتماعية عرفية.

ويعرف العالم الهولندي «وليام بونجيز» الجريمة بأنها «فعل يقترف داخل جماعة من الناس تشكل وحدة اجتماعية، ويضر بمصلحة الجميع، أو بمصلحة الفئة الحاكمة، ويعاقب عليه، من قبل هذه الجماعة (أو من قبل جزء منها)، أو بوساطة أجهزة تعين لهذا الغرض بعقوبة أشد قسوة من مجرد رفضها الأخلاقي».

وتبدو نظرة الفريق القانوني أكثر شيوعاً بين رجال القانون، بينما تبدو نظرة الفريق الاجتماعي أكثر انتشاراً بين علماء الاجتماع والنفس.

انحراف الأحداث:

يقتصر نطاق الانحراف بالنسبة للبالغين على الجريمة، وهو يختلف بذلك عن نطاق انحراف الأحداث، الذي يتسع فيشمل حالات لا تدخل في عداد الجرائم، وحتى نستطيع أن نفرق بين انحراف الأحداث وانحرف البالغين أو بتعبير آخر بين انحراف الحدث والجريمة، يتعين أن نبين المقصود من تعبير الجريمة الجنائية، فإنه لكي تكون هناك جريمة، يجب أن يحدد القانون عناصرها مقدماً، وأن يحدد لها عقوبة جنائية، ولا بد لقيام الجريمة أن يكون لها مظهر خارجي سواء أكان ذلك فعلاً، أم عملاً إيجابياً، أم اقتناعاً عن فعل.

ولا يقف انحراف الأحداث عند حد الجريمة، وإنما يتجاوز نطاقه حدود الجريمة إلى سائر مظاهر السلوك الاجتماعي غير المتوافق التي تؤدي بالحدث في النهاية إلى ارتكاب الجريمة.

ولذلك يتعين علينا بيان وجه الخلاف بين وظيفة المحكمة الجنائية ووظيفة محكمة الأحداث، وتتلخص وظيفة المحكمة الجنائية في البحث في توافر أركان الجريمة التي نص عليها القانون وإلحاق العقاب المناسب بالجاني، وأما وظيفة محكمة الأحداث فإنها تعد في حقيقتها هيئة اجتماعية تقوم على بحث حالة الحدث وكشف انحرافه لتحديد العلاج لمناسب، وتوفير الرعاية الصالحة والتوجيه الصحيح له، وأما مبدأ العقاب فلم يعد له مكان في تشريعات الأحداث المتطورة.

ويتضح مما ذكر أن من صالح المجرم البالغ أن يضيق نطاق الجريمة إلى أقل مدى ممكن حتى لا يتعرض للعقاب، بينما يكون من صالح الحدث أن يتسع مدلول الانحراف حتى تشمله وسائل الرعاية والتقويم التي تحول بينه وبين أن ينشأ مجرماً.

مؤسسات الدفاع الاجتماعي ودورها في معالجة الانحراف:

إن الدفاع الاجتماعي في مضمونه العام معناه الدفاع عن المجتمع ضد الجريمة والانحراف، ولكن هذا المضمون لا يرتبط بموضوع الجريمة ومدى خطورتها بل يرتبط بالفرد منظوراً إليه ككائن بشري واجتماعي، ومن ثم فإن تحقيق هذا الدفاع يمكن بصفة رئيسة في بحث الأسباب والعوامل التي تدفع الفرد إلى إتيان السلوك المضاد للمجتمع ومحاولة القضاء على هذه الأسباب وتلك العوامل أو اتخاذ التدابير التي تحول بينها وبين تحقيق نتائجها، فإذا أقدم الفرد فعلاً على ارتكاب السلوك المنحرف انصرف مدلول الدفاع الاجتماعي إلى إصلاح هذا المنحرف وتقويمه ليعود مرة أخرى إلى التوافق مع الجماعة، وهذه الأمور كلها لا تتطاول إليها فكرة المسؤولية الجنائية أو فكرة العقوبة القائمة على الانتقام والردع.

ويرى أنصار الدفاع الاجتماعي أن المنحرف ليس إلا شخصاً افتقد القدرة على التوافق مع المجتمع الذي يعيش فيه. أو بعبارة أخرى فإن هذا الشخص لديه من الأسباب الكامنة ما جعله يخرج على المعايير التي تعارفت عليهم الجماعة، ومن هنا فإن الفعل الانحرافي لا يجوز النظر إليه إلا بوصفه نوعاً من «القضاء الذاتي مع المجتمع» أي أنه انعكاس لعدم التوافق الاجتماعي الذي يرجع إلى أسباب شخصية أو ذاتية.

ومتى كان فإن علاج المنحرف يقتضي البحث عن هذه الأسباب الذاتية الكامنة واكتشافها، ثم اتخاذ إجراء الدفاع المناسب حيالها سواء أكان إجراء علاجياً أو تقويمياً أو تعليمياً أو غير ذلك، وتنتفي بالتالي حاجة المجتمع إلى العقاب كوسيلة للذهاب أو التأديب أو الردع، ولذلك فإن من مبادئ الدفاع الاجتماعي المقررة، المبدأ القائل بأنه «لا عقوبة لكل جريمة بل الإجراء الملائم لكل منحرف». وهذه الملاءمة بين الفرد المنحرف وبين الإجراء التقويمي هي مسؤولية الدولة التي يجب أن تقدم كافة الإمكانيات اللازمة لاتخاذ الإجراء المناسب لكل حالة انحرافية، فالمريض بمرض عضوي يتعين علاجه حتى يشفى، والمريض النفسي يجب علاجه حتى يعود إلى التكيف مع الجماعة -ومن كان- من الناحية الاجتماعية – في حاجة إلى عون أو مساعدة فعلى الدول أن تيسر له هذا السبيل حتى لا تدفعه المعاناة إلى ارتكاب ما يخالف القانون، فإذا استنفدت هذه الوسائل واستمرت حالة التضاد الذاتي مع الجماعة مما يعرض أمنها للخطر، فإنه يجوز إقصاء المنحرف أو عزله لفترة ما دون التوقف عن عملية التقويم، على أن يكون الهدف من ذلك هو درء الخطر عن الجماعة وإعادة بناء الشخصية المنحرفة وليس الانتقام أو مجرد ترك المنحرف تحت وطأة القهر والمعاناة.

المؤسسات الاجتماعية:

يعرف النظام الإنجليزي نوعين من هذه المؤسسات هما المؤسسات المفتوحة والمؤسسات المغلقة، والمؤسسة المفتوحة قد تكون معسكراً في الخلاء أو مبنى ليست له أسوار يرسل إليه الأحداث الذين ترى السلطات أنه يمكن تدريبهم

وإعادة بنائهم في جو من الحرية المشروطة، أما المؤسسة المغلقة فهي تشبه في أكثر الأحيان مباني السجون العامة بحيث يمكن عند الضرورة فرض القيود العامة على حرية الأحداث تحقيقاً لأكبر قدر من الحماية للمجتمع، غير أن البوابة الرئيسة للمبنى قد تترك مفتوحة طوال النهار، ويمكن السماح للأحداث المودعين بالخروج منها للرياضة أو تلقي التدريبات تحت الملاحظة والإشراف إذا رأت سلطات المؤسسة إباحة ذلك.

ويراعى في النظام الموضوع لهذه المؤسسات العمل على إعادة بناء شخصية الحدث وبث الثقة في نفسه وتنمية الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، ومع ذلك فقد لوحظ في هذه النظم أنها تجعل فترة العمل شاقة مجهدة، ولكنها تعطي الفرصة الكافية للتعليم والتدريبات البدنية، ويتبع بعض مؤسسات الأولاد مزارع واسعة وإمكانيات متعددة للتدريب على البناء والتشييد والأعمال الهندسية، أما مؤسسات البنات فتهتم بصفة رئيسة بأعمال الطهي وغسل الملابس والتدبير المنزلي.

المؤسسات في الدول العربية:

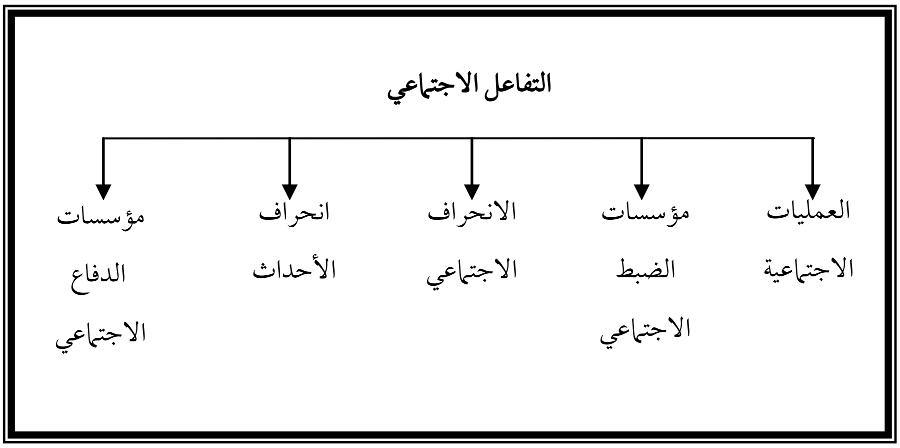
تنص كافة التشريعات في الدول العربية على الإيداع في المؤسسات العلاجية كوسيلة تقويمية للحدث المنحرف يلجأ إليه القاضي إذا فشلت الوسائل الوقائية أو التأديبية الأخرى، غير أن ثمة تفاوت ملحوظ بين هذه التشريعات من حيث القواعد التي تحكم قرار الإيداع سواء بالنسبة لسن الحدث المودع أو طبيعة الحالة الانحرافية التي يجوز معها الحكم بالإيداع.

ففي سوريا ولبنان لا يرسل إلى المؤسسة الإصلاحية إلا الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين (12-15) سنة، أما من هم دون ذلك (7-12 سنة) فلا يحكم بإيداعهم المؤسسة إلا في حالة مخالفتهم لتدابير الحماية المفروضة عليهم أو في حالة سوء السلوك الملحوظ، والحد الأدنى لمدة الإيداع في القانون السوري هو تسعة أشهر تنتهي بحد أقصى ببلوغ الحدث سن الرشد المحدد بثماني عشرة سنة. وفي العراق نجد أن الحد الأقصى لمدة الإيداع في المؤسسة هو سنة واحدة في الجنح وخمس سنوات في الجنايات إذا تراوح سن الحدث بين السابعة والخامسة عشرة، وترتفع هذه الحدود إلى سنتين في الجنح وخمس عشرة سنة في الجنايات الجسمية، بالنسبة للأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والثامنة عشرة، وفي جميع الحالات لا يجوز أن تقل مدة التدبير الإصلاحي عن ستة أشهر.

أما في الأردن فيجوز الحكم على المراهق (13-15 سنة) وعلى الفتى (15-18سنة) بالإيداع في المؤسسة الإصلاحية لمدة حدها الأدنى ثلاث سنوات بالنسبة للمراهقين وخمس سنوات بالنسبة للفتيان وينفذ الإيداع في إصلاحية الأحداث أو في مؤسسة أخرى مماثلة حتى يبلغوا التاسعة عشرة. ثم ينقلون بعد ذلك إلى السجن لإكمال مدة الإيداع الباقية، وذلك كله في حالة ارتكاب الحدث لجناية عقوبتها الإعدام، أو الأشغال الشاقة المؤبدة، أما في الجرائم الأخرى فيجوز الحكم بالإيداع على الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين التاسعة والتاسعة عشرة لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن أربع سنوات.

خاتمة:

من خلال استعراض ما جاء في الوحدة السابعة، نجد أن هناك أهمية لعملية التفاعل الاجتماعي ولاسيما أنها تؤدي في المحصلة النهائية إلى عمليات إصلاح البناء الاجتماعي ولذلك تم التطرق في هذه الوحدة إلى عدة نقاط من أهمها العمليات الاجتماعية بأنواعها، ومؤسسات الضبط الاجتماعي، والانحراف الاجتماعي ممثلاً ذلك بانحراف الأحداث ومؤسسات الدفاع الاجتماعي، ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط الهيكلي الآتي:



الوحدة التاسعة

الثقافة والشخصية

-تمهيد

- تعريف بالثقافة والشخصية

  * تعريف الثقافة

  * خصائص الثقافة

  * تعريف الشخصية

  * العوامل المحددة للشخصية

- التنشئة الاجتماعية والشخصية

- مؤسسات التنشئة الاجتماعية

- الضبط الاجتماعي

- فعالية الضبط الاجتماعي

- الثقافة والفرد والمجتمع

- التغير الثقافي والشخصية والمجتمع

- خاتمة

تمهيد:

تعد الثقافة من إنتاج المجتمعات الإنسانية، ولاسيما أنها تعبر عن اتجاهاتهم في طقوسهم واحتفالاتهم، ممثلاً ذلك بالأفراح والأحزان، كما أن الثقافة تتصل اتصالاً مباشراً في النواحي الاجتماعية وهذا ما يطلق عليه بالثقافة الاجتماعية التربوية (Socio Educational Culure)، ولذلك تعكس الثقافة الاجتماعية اتجاهاتها على الأفراد، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، ممثلاً ذلك بعملية التطبيع الاجتماعي، والتربية ممثلاً ذلك بالمنهج المدرسي والنشاطات والأساليب التدريسية، ولذلك سنتطرق في هذه الوحدة إلى تعريف الثقافة وعلاقتها بالشخصية، ولاسيما أن الشخصية تعرف بأنها العمل المتكامل من النواحي الجسدية والنفسية والانفعالية التي تميز فرداً عن الآخر.

الثقافة والشخصية:

الثقافة نتاج إنساني، إذ ليس بمقدور أي كائن آخر أن يخلقها، ويرجع ذلك إلى طبيعة الإنسان المتميزة من حيث قدرته على التعلم والتذكر، وبالتالي قدرته على التحكم والسيطرة على البيئة المحيطة به.

وتتضمن ثقافة أي أمة من الأمم وجهة نظر كل فرد عن السلوك الفردي والعلاقات الاجتماعية، وموقفه من الدولة ومن غيره من الناس، واتجاهه الفكري نحو الأسرة، وواجبات الآباء نحو الأبناء، والأبناء نحو الآباء، ومستويات الذوق، والأخلاق، وما يختزنه الفرد من الحكم المأثورة، ويشكل هذا جميعاً كلاً ثقافياً إلى كل فرد في المجتمع.

تعريف الثقافة:

تدل الثقافة بشكل عام على طريقة حياة مجتمع، وقد عرفها تايلور في بداية القرن العشرين بأنها «هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والقصائد والفن والأخلاق والقانون والعادات وغيرها من القدرات والعادات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في مجتمع، فالفرد حاملاً أو ناقلاً للثقافة، وقد يستطيع الفرد أن يعدل فيها، أو يضيف إليها في أضيق الحدود، حيث لا يستطيع أن يبتكر نسبة كبيرة من مكونات الثقافة التي يشارك فيها».

ويرى علماء الاجتماع أنه لا توجد ثقافة محلية، بحتة، فالثقافة العربية مكونة من خليط من العناصر والسمات تراكمت عبر القرون نتيجة الظروف العديدة التي مر بها المجتمع، فهي مزيج من الثقافة العربية والإسلامية والتركية والاستعمارية، إلا أن هذه العناصر شكلت في النهاية ثقافة مميزة ذات طابع خاص.

ومن صفات الثقافة أنه يمكن حفظها، وتتميز بتراكميتها، والثبات والاستمرار، ويرجع ذلك إلى أن الثقافة لم يخلفها فرد أو جيل، وإنما هي نتاج لتراكم معرفة أجيال متتالية، فكثير من عناصر الثقافة يرجع أحياناً إلى عنصر ما قبل التاريخ، والثقافة أيضاً نتاج للمتعلم لأن الأبناء يتبعون الطرق التي يستخدمها الآباء، ونظراً لأن الناس يشعرون بالراحة في عمل الأشياء بالطرق المألوفة، فإن ثقافات العالم هي أنساق من العادات الجمعية.

إذن يمكن أن نقول إن الثقافة هي الوسيلة التي يتوافق بها الفرد مع بيئته، وهي وسيلته في البقاء، أي أنها التكيف أو التوافق الذي يقوم به الإنسان تجاه

الظروف المتغيرة لأنه يخترق دائماً طرقاً للتكيف مع المتطلبات الضرورية للبيئة الطبيعية، وبمرور الوقت تتراكم معارفه وخبراته ويصبح أكثر على تشكيل عالمه الاجتماعي المنبثق من تعامله مع الطبيعة، ويظهر نوع من التطور التدريجي البطيء نحو ثقافات أكثر تعقيداً، وهذا ما يطلق عليه مصطلح التطور الاجتماعي، الذي يعتبر من الأفكار الرئيسة في علم الاجتماع منذ بداية ظهوره.

إن مهمة الثقافة تنشئة النشء الجديد وإعداده إعداداً سليماً، معوداً إياه على المواقف والمناقشة والتساؤل بشكل مستمر، حتى يتمكن الأطفال من تكييف أنفسهم على التطور الذي يجري من حولهم في جوانب الحياة المختلفة.

ولعل أحدث تعريف شامل لمصطلح الثقافة هو ما يتقدم به علماء الاجتماع (والإنثروبولوجيا) في الولايات المتحدة، وهي حياة أي مجتمع من المجتمعات، ويشمل ذلك مختلف أشكال هذه الحياة المادية وغير المادية، وإذا كانت الهوة سحيقة، والتباعد كبير بين جانبي الثقافة حدث ما يطلق عليه علماء الاجتماع بالتخلف الثقافي وهذا ما نلاحظه في مجتمعنا العربي في الوقت الحاضر حيث بدأ التغير يغزو النواحي المادية بشكل سريع تاركاً وراءه الجوانب غير المادية تتطور بشكل بطيء جداً، لهذا أصبحت الثقافة العربية المعاصرة في أزمة التسارع الذي تسير به لا يتناسب مع درجة التطور الحادث في ثقافات المجتمعات الأخرى التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال العلم والتكنولوجيا.

خصائص الثقافة:

تشير الثقافة بطبيعة مرنة وقابلية للتراكم والتغير، أي أن كل طفل طبيعي تكون لديه القدرة لتعلم أي ثقافة وذلك خلال عملية التنشئة الاجتماعية،

فالطفل يكتسب الاتجاهات والمعتقدات السائغة، وأشكال السلوك التي تناسب الأدوار الاجتماعية التي يشغلها، وكذلك أنماط السلوك السائدة في المجتمع، ونظراً لمقدرة الإنسان الخاصة ومرونة عقله فإنه يكتسب الثقافة، ويضيف إليها أشكالاً سلوكية مختلفة، ومع الثقافة والمجتمع يخرجان نتاجاً متشابهاً إلا أنه ليس متطابقاً، فلا يوجد فردان يسلكان نفس السلوك، إذ إن لكل فرد في المجتمع شخصية مستقلة، ومن خصائص الثقافة:

أ- الثقافة متغيرة:

تتغير الثقافة باستمرار، ومن أهم مفاهيم الثقافة، مفهوم التجديد، ويعتبر التجديد حصيلة لتراكم الثقافة ونزوعها نحو الابتكار في الفنون والعلوم والسلوك، والتجديد ثلاثة أنماط:

- التغير أو التعديل التدريجي لعادات السلوك من مضمون لآخر.
- الاختراع والإبداع كالتجديدات التكنولوجية، كاختراع الطيارة، لتركيب جديد للعادات بحيث تلائم الظروف الجديدة للمجتمع، كتغيير بعض عادات وتقاليد مرافقة للزواج كالحفلات.
- الاستعارة الثقافية، فالعربي يستعير من العربي بسهولة أكثر مما يستعيره من أمريكا لتشابه اللغة وتتم عن طريق الاتصال الثقافي أو الاحتكاك.

ب-الثقافة مشتركة:

الثقافة هي طريقة حياة مجموعة من الناس، أي أنها مشتركة وعامة بين جماعة من الناس، وهي لذلك ليست ظاهرة فردية، وهذا التأكيد على فكرة عمومية الثقافة

يؤدي إلى تعريف الجماعة الإنسانية من خلال مشاركتها في ثقافة معينة، فالناس يتفاعلون عاطفياً مع ثقافتهم، فسكان الأردن جميعاً لهم عموميات يشتركون بها مثل الحرص على شرف المرأة، لذلك ترتدي معظم النساء اللباس المحتشم.

ج- الثقافة ككل:

تتميز الثقافة بأنها كل وظيفي متكامل، فكل نظام يعكس قيم الثقافة ككل في نهاية الأمة، فدراسة السجون، والتنظيمات الحربية، أو للتعليم العالي، وملاحظة العصابات ومدمني المخدرات واللصوص على اعتبار أنها تتميز بنمط متكامل من القيم والمعتقدات.

د- الثقافة المادية:

فيها كالتكنولوجيا وكل ما صنعته يد الإنسان وهو جزء من الثقافة كالاختراعات والاكتشافات، واللامادية مثل العادات والتقاليد والأعراف والقيم.

تعريف الشخصية:

تشمل الشخصية الصفات الجسمانية والعقلية والخلقية في حالة تفاعلها مع بعضها من ناحية، وتفاعلها مع البيئة الطبيعية والاجتماعية ثانية، وتفاعلها مع المواقف اللانهائية العدد التي يختبرها الفرد منذ الولادة حتى الممات من ناحية ثالثة. وتتباين تعريفات الشخصية لاختلاف وجهات نظر علماء النفس والاجتماع والإنثروبولوجية، فقد عرفها عالم الاجتماع «أوجيرون» تعني الشخصية التكامل النفسي والاجتماعي للسلوك عند الإنسان، وتعبر عادات

العقل والشعور، والآراء عن هـذه التكامـل، ويعرفهـا الأنثروبولـوجي لينتـون «الشخصية» هي الجمع المنظم للعمليات والحالات النفسية الخاصة بالفرد.

والشخصية الإنسانية هي نتاج التفاعـل الاجتماعـي، وتقـوم مكوناتها عـلى أسس ثقافية واجتماعيـة، ولا تكتمـل دراسـة الشخصـية دون دراسـة المجتمـع والثقافة معاً، لأن المجتمع هو المكان الذي يتم في التفاعـل، والثقافـة هـي التـي تصب هذا التفاعل في قوالب معينة.

العوامل المحددة للشخصية:

تتفاعل عوامل كثيرة في تكوين وتحديد الشخصية ومن هذه العوامل:

1- الخصائص الجسمية التكوينية لفرد ما:

وهي نتاج التفاعل من عوامـل الوارثـة (الجينـات) والتـأثيرات النابعـة مـن البيئة، وتعمل هذه العوامل معاً فتحدد نمو الجسم، وإمكانات التعلم، والتعبـير الانفعالي، ودرجة التسامح .. ومن الواضح أن التكوين الجسمي عند الفرد يؤثر على شخصيته، لأن هذا التكوين يؤثر على علاقاته الاجتماعية والسلوكية، فمـن النادر أن يحقق شاب ضعيف البنية انتصارات رياضية، وقـد لـوحظ أن الأفـراد النحاف يتسمون بالحساسية والكبت، في حين أن السمان اجتماعيـون وواقعيـون أكثر من نحاف الجسم.

2- محددات عضوية الجماعة:

يعيش الإنسان في مجتمع أو جماعة، فيتأثر ويؤثر في الجماعة، وتبرز هذه التـأثيرات في مختلف الطبقات والنقابـات والنـوادي، فيتصـف الأمريكيـون مـثلاً باسـتخدام

الآلات في شؤون حياتهم، والعرب بالتعدين، والأسكتلنديون بالبخل، أي يظهر التأثير على أنماط الفعل وهكذا فإن عضوية الفرد في جماعات تتيح له التفاعل مع باقي الجماعات، ومن خلال هذا التفاعل يمتص الأنماط الثقافية السادة وتطبع تلك الأنماط شخصيته بسمات مشتركة بين أفراد الجماعة الآخرين.

3- الدور أو المركز:

يحتل الفرد عدداً من المراكز في داخل الجماعة، فقد يكون أباً وزوجاً ومدرساً في كلية المجتمع وهو يقوم بالأدوار المصاحبة لتلك المراكز على التوالي، وتؤثر المراكز والأدوار بصورة مباشرة على تكوين الشخصية، ويرجع الكثير من سمات الشخصية إلى المراكز الاجتماعية التي يحتلها الفرد في المجتمع، وإلى الأدوار المصاحبة لتلك المراكز التي يؤديها بصفة مستمرة نسبياً، وكلما نجح الفرد في أداء الأدوار منه وفق الأنماط الثقافية السائدة في مجتمعه تكيف في حياته الاجتماعية.

4- أساليب النظر إلى الحياة:

يفسر أسلوب النظر إلى الحياة بعض سمات الشخصية وليس كل السمات فقد لاحظت العالمتان ميد، وبنيديكت أن المنحرفين في مجتمع ما هم إلا أفراد لم يتقبلوا أسلوب النظر إلى الحياة الموجودة في ثقافتهم.

5- المواقف والأحداث:

يمر الإنسان في حياته اليومية بالعديد من المواقف العابرة والأحداث والمصادفات التي قد تحدث، وقد تؤثر تلك المواقف في تشكيل شخصية الفرد

تدريجياً وعلى مراحل، فقد يحدث أن يقابل فرد صحفياً، فيتناقشان فيعجب بالصحافة ويتجه لدراستها مع أنه غير راغب فيها قبل ذلك.

6- مرحلة الطفولة:

يفسر فرويد سمات الشخصية بإرجاعها للوقائع التي خبرها الفرد في مرحلة الطفولة فمثلاً يفسر الاتجاه الانبساطي للفرد عن طريق وقائع وظروف خاصة بالمرحلة الأولى من طفولته مثل توافر فترة رضاعة كافية أو توافر عناية كبيرة من الأم.

ولا شك أن العوامل السابقة تعمل معاً، ويصعب فصل تلك العوامل عن بعضها، فسمات شخصية فرد هي نتاج التفاعل المستمر لتكوين الفرد البيولوجي والنفسي مع العوامل المادية والاجتماعية والثقافية التي تحيط به في حياته.

التنشئة الاجتماعية والشخصية:

يعتمد وجود أي مجتمع عل وجود الناس الذين يشتركون في الثقافة، ويعملون على استمرار المجتمع، إذ إن المجتمع يوجد في عقول أعضائه، فهم يعرفون ماذا يجب أن يعملوا، ودور كل منهم، ولما كانت حياة المجتمع تتجاوز حياة الإنسان لذلك أدخل الأطفال كأعضاء في المجتمع، ليتم استمرار بقاء المجتمع وتجدده، إذ إن الصفات الإنسانية تنمو عندما يشارك بها الأعضاء تجارب الحياة، فإذا عاش الطفل دون وسط اجتماعي أو دون اتصال مع الآخرين فلا يتعرض للتنشئة الاجتماعية، لأن الصفات الاجتماعية مكتسبة، ولا تولد مع الطفل، فالفرد والمجتمع ليسا شيئين مختلفين، بل أنهما يوجدان في نفس العملية الاجتماعية.

عندما يولد الطفل يرعاه والده، ويستجيبون لصرخاته وحركاته، كما يستجيب لهم وبالتدريج يتعلم، ويكتسب المهارات، والتمييز بين الأفراد والاستجابة لهم والاتصال بهم وهكذا يصبح الطفل اجتماعياً، وعضواً في المجتمع، ويشارك في الثقافة، وتزداد مشاركته بعد تعلم اللغة لأنها الوسيلة التي يتصل بها الطفل مع الآخرين، ويتيح الفرصة له للتعبير عن رغباته، والمشاركة في تفاعلات اجتماعية معقدة، آخذاً بعين الاعتبار وجهة نظره بنفسه، ونظرة الناس فيه.

وهكذا تشمل التنشئة الاجتماعية الجهود والوسائل الاجتماعية الفردية التي تؤدي إلى تحويل الكائن العضوي إلى كائن اجتماعي، ويشارك فيها المجتمع من خلال مؤسساته، والفرد من خلال خبراته وتشمل:

1- اكتساب المعرفة وأنماط السلوك والقيم والرموز، أي طرق التعامل والتفكير والشعور الخاصة بمجتمع ما.

2- اكتساب العناصر الثقافية للجماعة، والتي تصبح جزءاً من تكوينه الشخصي.

3- التكيف مع البيئة الاجتماعية، وخاصة الانتماء إلى العائلة والجماعة والوطن.

شروط التنشئة الاجتماعية إذا توافرت الشروط منها:

أ- الميراث البيولوجي: توفر الشروط الجسمانية التي تؤثر في عمليات التنشئة الاجتماعية والتفاعل كالعقل والقلب والجهاز الهضمي بالإضافة إلى المزاج والذكاء اللذان يتأثران إلى حد كبير بالمجتمع الذي يولد فيه الطفل.

ب- الطبيعة الإنسانية: التي تميز البشر في حالة مقارنتهم بالحيوانات الأخرى، وتتضمن المقدرة على القيام بدور الآخرين وكذلك المقدرة على الشعور مثلهم، وهذا يعني إعطاء المعنى للأفكار المجردة، ومعرفة الكلمات، كالمصافحة باليد، والإيماء بالرأس.

ج- تحديد الوسائل: التي يجب أن يمر فيها الطفل الجديد، وذلك أن الطفل يدخل مجتمعاً له قيمه ومعاييره واتجاهاته ويواعده، وبه بناءات اجتماعية عديدة منتظمة، قابلة للتغير باستمرار.

مؤسسة التنشئة الاجتماعية:

تحدث التنشئة الاجتماعية في كل المجتمعات عبر المؤسسات العديدة منها:

1- الأسرة: تعتبر أول مؤسسات التنشئة الاجتماعية وأهمها، فهي تتحمل مسؤولية رعاية وتغذية الصغار، وتلبية احتياجات الطفل، الجسمانية، ويمتد إلى تعليمه السلوك الأخلاقي وتدريبه عليها والمهارات المختلفة، كما تقوم بضبط سلوك الصغير ليصبح ممتثلاً لسلطة المجتمع، ومن خلال الأسرة ينمو الحب والتعاطف والاتجاهات الأخلاقية والأحاسيس، والدوافع التي تفرق الناس عن الحيوان والتي تميز عالمياً النوع الإنساني، والأسرة هي جماعة أولية، وهي مهد الأخلاقيات والمثل العليا الإنسانية.

2- جماعات النظراء مثل جماعات اللعب أو الأقارب أو الجيران، وتتمم عمل الأسرة، وفي هذه الحالة تحل سلطة الجماعة غير الشخصية محل

السلطة الشخصية للوالدين في التفاعل داخل الجماعة. ويتعلم الطفل كيف يحصل لنفسه مكانة مناسبة في دائرة الأصدقاء.

ونلاحظ مما سبق أن جماعة النظراء تتدرج مع الطفل مع الزمن فتنشئ الطفل أولاً في عالم الطفل، ثم تنتقل به إلى عالم الشباب بما فيه من قيم، في حين أن تنشئة الأسرة تعد الطفل للمشاركة في المجتمع وفي أجزائه المختلفة كالطبقية الاجتماعية أو الجماعات العقائدية التي تمثل الأسرة مكانة معينة فيها.

التنشئة الاجتماعية للكبار:

يعتبر علم الاجتماع أن التنشئة الاجتماعية عملية مستمرة لا تنقطع، ولاسيما سنوات النضج، لأن المشاركة المستمرة في مواقف جديدة تمكن الفرد من مواجهة المتطلبات الجديدة للتفاعل. إذ يستطيع الفرد أن يستنتج ويستنبط المعايير والقيم ضد الطفولة حتى المراهقة، ثم ينتقل إلى دور الزوج في العشرينات فالأب، فالجد، فالإحالة إلى المعاش، وهكذا لا تنتهي عمليات التفاعل، بل يستمر تعلم الفرد مجموعة من المفاهيم عن علاقته بالآخرين، ذلك أن التنقل الاجتماعي يؤكد الحاجة إلى التنشئة الاجتماعية المستمرة، كما أن الفروق العمرية توجد اختلافات ثقافية متباينة وتغيّراً في أساليب الحياة.

وتساعد الخبرات السابقة الكبار على التنشئة الاجتماعية، أكثر من تنشئة الأطفال لتوافر الدوافع للتعلم والعمل لديهم.

الضبط الاجتماعي:

ذكر سابقاً أن التنشئة الاجتماعية هي العملية التي تشكل الفرد منذ مراحل الطفولة المبكرة، وتعده للحياة الاجتماعية المقبلة، وأن وضيفتها تعلم قيم

المجتمع ومعاييره التي تجعل الفرد متشابهاً في خطوط شخصيته الأساسية مع أعضاء مجتمعه.

ينحرف بعض أعضاء المجتمع عن معاييره وقيمه أحياناً فيصبح الضبط الاجتماعي ضرورة لمنع الظروف التي تؤدي إلى الانحرافات وهكذا فالضبط الاجتماعي هو العلاقة بين النظام الاجتماعي والفرد، وكي يزيد فهم الضبط الاجتماعي نعرض الحقائق الاجتماعية الآتية:

1- تحافظ الجماعة على حقوق أعضائها، ولا ترضى عن اعتداء عضو على آخر، بل يعاقب المعتدي، لأن الجماعة لا توجد السلوك فحسب بل تحدده وتنظمه، وتلزم الأفراد به.

2- لا يستطيع الفرد أن يخالف المعايير الاجتماعية لأنه يخشى عواقب الانحراف، وعدم الترحيب به، الأمر الذي تفرض الجماعة على الفرد الامتثال للمعايير الاجتماعية.

3- تتسامح الجماعة مع الانحرافات البسيطة للمعايير الاجتماعية وتعاقب لذا وصل الانحراف إلى درجة تهدد استقرار الجماعة وتكاملها، ويمكن التسامح في الظروف الآتية:

أ- قد تسمح التقاليد الاجتماعية في مجتمع بشيء لا يسمح به مجتمع آخر.

ب- كلما زاد اللاتجانس في المجتمع زادت حدود التسامح.

ج- تزداد أهمية مؤسسة الضبط الاجتماعي كلما زادت مرتبة الفرد الاجتماعية.

أنواع قواعد السلوك والجزاءات:

تتنوع قواعد السلوك، وتشمل جزاءات منها:

1- القواعد الخلقية وتشمل الأوامر والنواهي التي يتمسك بها الضمير على أنها السلوك المتميز بالصواب والخير.

2- القواعد والتشريعات القانونية التي تضعها الدولة، والتي تشمل الغرامة والسجن والإعدام.

3- قواعد السلوك في الجمعيات التي تتبناها الهيئات والنوادي والنقابات، ويفقد كل فرد عضوية المؤسسة إذا خالف قواعدها السلوكية.

4- قواعد السلوك الخاصة بالجماعة المحلية كالقرية والخروج على هذه القواعد يؤدي إلى امتعاض الجماعة.

فعالية الضبط الاجتماعي:

توقف فعالية الضبط الاجتماعي على نمط التنشئة الاجتماعية وعلى طبيعة الجماعة، فعندما يعارض الطفل والديه فإنه يعارض كل رموز السلطة، من قضاء وشرطة.. وقد يؤدي به إلى العصيان والرغبة في الانتقام، وتعتبر المجتمعات الحديثة القانون هو الأداة الأساسية للضبط الاجتماعي، فالعقوبات توقع على كل من يخالف القانون، وقد تنهي هذه العقوبات حياة المجرمين أو سجن السارق...

الطابع والمجتمع:

يميل علماء الاجتماع إلى النظر إلى الإنسان الفرد كنتاج وبالتالي فالأشخاص هم نتاج لعمليات الجماعة، وأي كائن عضوي يصبح شخصاً بالتنشئة الاجتماعية

التي يحصل عليها داخل نطاق جماعته، كما أن الطابع الإنساني يتشكل بالاندماج والذوبان في الثقافة، وتسيطر على عالم الاجتماع فكرتان عن العلاقة بين الفرد والمجتمع هما:

- وجود تلاؤم وظيفي بين الفرد والمجتمع.
- الفرد هو نتاج الطريقة التي ينتظم بها المجتمع، وأن الناس يتغيرون نتيجة للتغيرات التي تحدث في بناء المجتمع.

أ- مرونة الطابع:

إذا كان نموذج للفرد يسيطر على البحث الاجتماعي العلمي المعاصر فهو أن الطابع مرن أساساً وله طبيعة تتكيف تبعاً للمواقف المختلفة، ويستجيب للإشارات السلوكية للآخرين الذين لهم أهمية أو مقام مرموق، ويستقبل الفرص الجديدة للتنشئة الاجتماعية. وهذا ما يطلق عليه الطابع الاجتماعي الحديث.

حدد رايسمان ثلاثة أنماط للطابع الاجتماعي وهي من مفردات اللغة الثقافية في الحياة المعاصرة، وهذه الأنماط:

- **الموجه التقليدي:** ويكون الاتجاه الرئيس للفرد هو الامتثال للتقاليد التي تضعها الجماعة.
- **الموجه الداخلي:** وهو نموذج الانضباط الذي تغرسه عملية التنشئة الاجتماعية في الطفل حيث يستوعب خلالها مجموعة القيم ومستمدة من الأسرة، ويستخدم في ترشيد وضبط سلوكه الشخصي خلال دورة حياته.

- **الموجه بالآخرين:** ويوجد في المناطق الحضارية التي ينتشر فيها التعليم الجامعي، والموظفين من الطبقات المتوسطة، وهو نمط متحضر إلى درجة عالية، وتنشئة اجتماعية مستمرة للفرد، ومن هنا تظهر الحاجة إلى وجود الشخص الذي يوجهه الآخرون، وهو نمط مرن، حساس بالنسبة لحاجات الجماعة ويستجيب لها.

ب-الانتماء والغربة:

ينتشر شعور الغربة بين الشباب الذين يزعجهم ألا يجدوا أدواراً أو معنى لأنفسهم في مجتمع معقد، أو يواجهون صعوبة كبيرة في تحقيق ذلك، فالفرد المغترب هو الذي يشعر بالضعف والعجز إزاء المواقف المصيرية في حياته، والذي يشعر بأن القيم السائدة غير ذات معنى بالنسبة له، أو هو الغريب عن جماعته الاجتماعية وتنظيمات الحياة الاجتماعية.

والاغتراب باعتباره المقابل السلبي للانتماء مدخل يقوم على الادعاء بأن الشعور بالانتماء يؤدي إلى بعث الرضى الذاتي يعتبر أمراً ضرورياً للوجود الإنساني، وهو ما لا يوجد إلا من خلال مضمون حياة اجتماعية منظمة. وعلى ذلك فإن انتماء الفرد بمضمونات التفاعل الاجتماعي.

الثقافة والفرد والمجتمع:

تقدم الثقافة للإنسان جوانب عديدة، فهي تكيف الفرد مع البيئة التي يعيش فيها، وتمهد له الطريق للتوافق مع البيئة الطبيعية واحتياجاته الفسيولوجية ومع أفراده، ويمكن تلخيص ما تقدمه الثقافة للفرد بما يلي:

1- القدرة على التصرف في المواقف المختلفة، إذ يتعلم الطفل أساليب الثقافة من أسرته ومدرسته وجماعته.

2- طرق إشباع حاجاته البيولوجية، فيتعلم الطفل طريقة الأكل والتبرز، وارتداء الملابس من المجتمع.

3- الشعور بالانتماء، وارتباط الناس معاً في جماعة يشعرون بالاندماج فيها.

4- تكيف الشخص مع مكانه في المجتمع، أي تدريب الناس للقيام بأدوارهم في الجماعة.

5- اكتساب الفرد للضمير، والضمير هو نداء داخلي ينبثق مع الإجماع الذي انعقد في الجماعة الإنسانية على ما هو صواب أو خطأ.

6- تزويد الفرد بمعاني الأشياء والأحداث، وتحديد ما هو طبيعي، منطقي، غير منطقي، ومعنى الحياة، وهدف الوجود.

7- تزويد الفرد بالمعلومات والمعارف التي تجعله قادراً على فهم سلوك الآخرين.

8- تسهيل العلاقات الاجتماعية الإنسانية وجعلها أكثر وضوحاً وقبولاً.

تباينت آراء علماء الاجتماع عن أحوال الثقافة والمجتمع إذ يرى العالم البريطاني ماكيفر أن الثقافة شيء مختلف عن المجتمع، منطلقاً من الحقيقة التي مؤداها أن البناء الاجتماعي يكون المادة الأساسية في دراسته، أما وليم إجبرن فيرى أن الفصل بين الثقافة والمجتمع أمر صعب لأن التغير بين الثقافة والمجتمع لا يبدو واضحاً على أساس أن لكل مجتمع ثقافة، والثقافة جزء من حياة

الإنسان، وإذا فإن دراسة الثقافة هي دراسة للمجتمع بطبيعة الحال، وتمثل هذا المزج بين الثقافة والمجتمع في تعريف إجبرن للثقافة الذي يشتمل على المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعادة والإمكانات الأخرى التي يكسبها الإنسان كعضو في المجتمع، من هنا تبين أن الثقافة عنده وجهان مادي وغير مادي، ولو طبقنا هذا الفصل بين الجانب المادي وغير المادي للثقافة على مؤسسة اجتماعية كالعائلة، لوجدنا أن المسكن وما يحتويه من آثار وطعام هو الجانب المادي، في حين يمثل نظام الزواج الجانب غير المادي ولا يمكن فصل الجانبين بأي حال من الأحوال لأنهما يكونان نظام العائلة، وكذلك الحال بالنسبة لأي مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية.

العلاقة بين أنماط الثقافة وأنماط الشخصية:

توصل علماء الاجتماع إلى وجود علاقة قوية بين أنماط الثقافة وأنماط الشخصية، وحددوا ما يلي:

- تختلف معايير الشخصية باختلاف المجتمعات وثقافتهم.
- يبدي أبناء أي مجتمع اختلافات فردية في الشخصية.

ومن خلال الدراسات التي قام العلماء بها فقد أكدوا أن هناك اختلافات في الشخصية بين ثقافة مجتمع وثقافة مجتمع آخر، واختلافات ضمن هذا المجتمع أو الثقافة نفسها، وهذا يؤكد تأثير الثقافات على تشكيل أنماط الشخصية، إذ تظهر اختلافات بين التنظيمات الاجتماعية الكبرى كالمجتمع الصناعي، والمجتمع الأردني الكبرى، ولهذا ارتبط شخصية البدوي بنمط ثقافته بل إن الثقافة الفرعية

أحياناً تتعارض مع الثقافة في الخصوصيات أو في مجالات ضيقة، فمثلاً ثقافة جماعات اللصوص وسلوكياتهم المتعارف عليها بينهم تتعارض في بعض الأحيان مع قيم المجتمع الكلي، ولكنها ميكانيزم دفاع ضد وضعيتهم المختلفة، أو محاولة البقاء والاستمرار في المجتمع رغم سوء الظروف.

والشخصية هي مجموع ردود الفعل والخبرات التي يكتسبها الفرد من ثقافته من خلال الأسرة والمدرسة والأقران ويبدو هذا مطابقاً لعملية التنشئة أي مطابقاً لتأثير الثقافة على الشخصية باستمرار، فتزود الفرد بالقدرة على الاستمرار في مجتمعه دون خروج عن القواعد والنظم والأعراف والعادات والمواقف المتوقعة، ولما كان أنماط الثقافة في المجتمع الأمريكي تختلف عن أنماط الثقافي في المجتمع العربي، فقد اختلفت شخصية الأمريكي عن العربي لاختلاف ثقافة كل منهما، وصقلت كل ثقافة شخصية الفرد بسمات وخصائص خاصة بها.

وغني عن البيان أن عوامل الوراثة والعنصر ذات تأثير قليل على الشخصية، فالإنسان يتكون من خلال التفاعل، وتأثير الثقافة ليس مجرد إضافات بل هي الأساس في تكوين الشخصية، ويزداد تأثيرها بمقدار سيطرة الإنسان وتقاربه مع الطبيعة.

التغير الثقافي والشخصية والمجتمع:

تبدو بعض أوجه التغير الاجتماعي والثقافي في بعض الأحيان مختلفة، ولكنها في واقع الأمر تتصل كل منها بالأخرى، وترجع الصعوبة في تمييز هذه المصطلحات والمفاهيم إلى أن الاجتماعي يشير إلى المجتمع الذي لا يكون مترادفاً

مع الثقافي، حيث يشمل الثقافي العناصر المادية وغير المادية، وكل ما هو نتاج الوجود الإنساني، كما أن المجتمع قد يشار إليه من خلال تصورات سيكولوجية لا تنطبق على الأشياء المادية.

وخلاصة القول أننا نعيش في عصر التغير السريع، ويرجع المعدل السريع للتغير الاجتماعي في الوقت الحاضر إلى التقدم في ميادين العلم الحديث والتكنولوجيا، وقد سبق أن ذكرنا أن علماء الاجتماع اعتبروا أن التغير الاجتماعي يمثل جزءاً من التغير الثقافي، إذ يشمل هذا الأخير كل التغيرات التي تحدث في بناء الثقافة، أي كل التغيرات التي تحدث في أي فرع من فروعها بما في ذلك الفن والعلم والتكنولوجيا والفلسفة بالإضافة إلى التغيرات التي تحدث في صور وقواعد التنظيم الاجتماعي، ويرى بعض العلماء إلى اختلاف بين التغير الثقافي والتغير الاجتماعي، فهم ينظرون إلى الثقافة كشيء مختلف عن المجتمع، في حين يرى البعض صعوبة الفصل بينهما، إذ يقوم إيفانز ريتشارد بدراسة الثقافة والمجتمع معاً، ويذهب إلى القول بأن الثقافة تدوم وتنتقل من جيل إلى جيل كنتاج كلي بجميع عناصرها، ومن هنا جاءت سهولة دراسة التغير الاجتماعي ويمكن الرجوع إلى عناصرها الثقافية القديمة إذا وضعت في مختلف المتاحف.

والواقع أن الثقافة تمثل جزءاً من حياة الإنسان ولذا فإن دراسة الثقافة هي دراسة المجتمع بطبيعة الحال، ولا شك أن التغيرات الثقافية تساهم في تكوين الشخصية، وتولد فيها سمات عديدة.

عوامل التغير:

يتفاعل الإنسان مع البيئة باستمرار للمحافظة على بقائه، وتتعرض علاقاته الاجتماعية والطبيعية إلى التغير التي تفرضها الثقافة أو يفرضها الإنسان على الثقافة، ومن العوامل التي تحدث التغير:

1- العوامل الطبيعية:

وتشمل الموقع الجغرافي والتضاريس والتربة والمناخ والمواد الأولية، وهذه العوامل قد تؤدي بالإنسان إلى الهجرة فتحدث تغيير شامل في حياة الناس بسبب الجفاف أو اشتداد الحرارة.

2- العامل السكاني:

يعتبر حجم السكان وتوزيعهم وتركيبهم عاملاً هاماً في إحداث التغير، فالتغيرات التي تتم في الجماعات تنعكس على السلوك الإنساني، فإذا كانت الأسرة صغيرة فإن الأنساق الثقافية للسلوك العائلي تغاير إلى حد ما الأنساق الثقافية في الأسرة الكبيرة وكذلك الشعوب التي ترغب في حماية ثقافتها من الانتشار في المجتمعات الأخرى تسعى إلى مقاومة الاتصال بالمجتمعات الأخرى ممثلاً ذلك في حارات اليهود في أوروبا (الجيتو)

3- العوامل القيمية:

تساعد القيم والاتجاهات السائدة في مجتمع ما في إعاقة التغير، فاحتقار العرب سابقاً للعمل اليدوي جعلهم متخلفين في التكنولوجيا.

4- عامل الحاجة:

تشجع الاحتياجات الملحة للمجتمع إلى التغير، وتوجهه، ويكون ذلك في العادة نتيجة لتغيرات اجتماعية لاحقة، فمثلاً ارتفاع الأسعار وعدم تناسب رواتب الموظفين لسد الحاجات الضرورية، أدى إل تغيير في كثير من العادات كعدم الإقبال على شراء المواد الكمالية، كما أن الهجمة الإسرائيلية تتطلب إقامة الوحدة والدولة الإسلامية القادرة على دفع خطر الصهيونية والاستعمار.

5- العامل التكنولوجي:

لقد أحدثت الثورة الصناعية والاختراعات العلمية في مجال الطب والدواء والفضاء والزراعة تقدماً في النواحي المادي والاقتصادية، إن هذا التغير التكنولوجي أدى إلى التغير الاجتماعي والثقافي، فمثلاً الأسرة تغيرت تغيراً كبيراً بالتقدم التكنولوجي، حيث إن اختراعاً ما يفتح المجال أمام المرأة للعمل، وبالتالي تقضي المرأة معظم الوقت خارج المنزل، مما يؤدي إلى ضعف تماسك الأسرة.

وهكذا فإن الثقافة تتجدد سواء من الداخل أو من الخارج عن طريق الاختراع والانتشار والاستعمار، وكان لهذا التغير في الآداب والعلوم والمعتقدات أثر كبير في تنظيم الحياة الاجتماعية، فمثلاً إن إضافة الحضارة الأوروبية إلى العلوم الإسلامية والفلسفة اليونانية جعل الأوروبيين والعالم الغربي يركزون الحرية والعدالة الاجتماعية ونبذ العصبيات وتذويب الفوارق بين الطبقات.

قبول التغير ومقاومته:

يميل الناس إلى المحافظة على القديم، ذلك أن العقل الإنساني والشخصية يتشكلان عن طريق اكتساب الناس معتقدات معينة واتجاهات وأنماط للسلوك الأمر الذي يشكل صعوبة كبيرة في تغييرها، ولذلك يتم التغيير تدريجياً، إذ أن الثقافة تظهر درجة معينة من الثبات، كما أن التجديدات لا يمكن ملاحظتها مباشرة، وإنما يمكن استنتاجه من خلال الأنماط السلوكية، والتعبيرات اللفظية، ويسهل عملية قبول التجديدات التي تتوافق والثقافة وقيمها، ويمكن أن يكون التجديد متعارضاً بطرق منها:

1- تصاريح التجديد مع القيم والقوانين القائمة، فالسماح بتعاطي المخدرات يتعارض مع الثقافة الإسلامية مثلاً، ويمكن حسمه بطرق:
   - رفض التجديد (عدم التصريح بتعاطي المخدرات).
   - الموافقة على بعض التجديدات، وعدم الموافقة على ما يخالف الثقافة.
   - الموافقة على التجديد والتغلب على الصرع بطريقة عقلانية.

2- يمكن أن يتطلب التجديد أنماطاً جديدة لم تكن موجودة أصلاً.

3- بعد التجديدات تكون استبدالية وليست إضافية، ذلك أن التجديد الذي يتطلب استبعاد بعض القيم تجد معوقات.

التخلف العقلي:

تشمل الثقافة العناصر المادية وغير المادية، وهي مترابطة ومتكاملة، ونتيجة اتصالات الحضارات ببعضها فقد يحدث تغير أو تجديد في أحد العناصر قبل

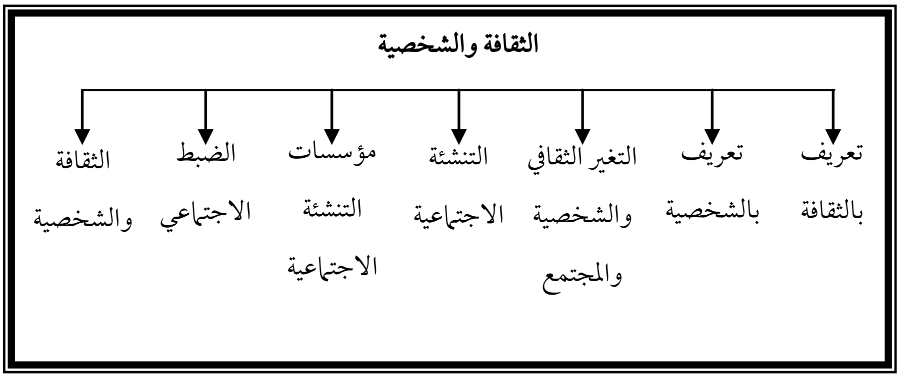
الآخر فنلاحظ مثلاً أننا قد استعرنا الكثير من العناصر المادية كالتكنولوجيا في ثقافتنا، فسبقت العناصر المادية النواحي غير المادية، مما أدى على عدم التوافق في الثقافة وهذا ما يطلق عليه التخلف الثقافي، إذن التخلف الثقافي هو حدوث تغير سريع في النوحي المادية وبطيء جداً في النواحي غير المادية، وقد رأينا شعوباً كثيرة تنتقل من مرحلة البداوة إلى مرحلة الانحلال ودون أن تمر بمرحلة التقدم وذلك لدخول التكنولوجيا الحديثة إليها دفعة واحدة فيصبح هناك طريقتان للحياة أو الفكر، ولكنهما تتعارضان بحيث لا تستطيعان العيش جنبا إلى جنب فيسمى هذا التعارض «الصدام الثقافي».

إن التقدم السريع في النواحي المادية يسبب المشاكل الاجتماعية وذلك بسبب عدم التوافق مع الاختراعات الآلية الحديثة، إذ يعجز الإنسان في تكييف البناء الاجتماعي والاقتصادي والفكري والسياسي مع الأنماط المادية الجديدة، لذلك يخشى أن تصاب المجتمعات بالتفكك إذا استمر التقدم في الجانب المادي، وعجز الناس عن هضم وقبول هذا التغير، ولم ينعكس على العناصر غير المادية، بحيث تصبح الثقافة متكاملة.

خاتمة:

تُعد علاقة الشخصية بالمجتمع علاقة وطيدة، ولاسيما أنها من خلاله تكتسب ثقافتها الاجتماعية، ممثلاً ذلك بالعادات والتقاليد والقيم والثقافة الاجتماعية.

كما أن للثقافة الاجتماعية أهمية في تشكيل مجموعة القيم والاتجاهات الإيجابية التي بحد ذاتها تؤدي إلى تفعيل دور الفرد ضمن المجتمع الذي ينتمي إليه، وعلى أية حال تم التطرق في هذه الوحدة إلى تعريف الثقافة والشخصية وعلاقتها ببعض، كما تطرقنا إلى علاقة التنشئة الاجتماعية بالشخصية، وعملية الضبط الاجتماعي، وفعاليته، والثقافة وعلاقته بكل من الفرد والمجتمع ومستوى التغير الاجتماعي وتوضيحاً لذلك يمكن تمثل ذلك بالشكل الآتي:



الوحدة العاشرة

تشكيل القيادات الاجتماعية والسياسية

- تمهيد
- ما القيادة؟
- ما الفرق بين القيادة والرئاسة؟
- اكتشاف القيادة عن طريق اتباع المناهج السوسيومترية
- ما نوعية الأسئلة التي تتبع في المناهج السوسيومتري
- رأي علم النفس في القيادة (العالم كاتل).
- ما المرتكزات التي تعتمد عليها في تحليل صفات الشخصية القيادية

أ- العوامل الجسمية.

ب- العوامل السيكولوجية.

- مدى توافر هذه السمات.
- مقومات السلوك القيادي.
- تفسير النظريات النفسية للصفات القيادية

* النظرية السلوكية.

* نظرية التحليل النفسي.

- أنواع القيادات:

* القيادة الاستبدادية

* القيادة الديمقراطية

-علاقة التنشئة الاجتماعية التربوية في بناء شخصية قيادية.

-خاتمة

تمهيد:

القدرة على التأثير بـالآخرين في النحـو الـذين يشـاركون بـالقرار، يُعـد مـن الصفات القيادية، ولهذا نرى عندما يتفاعل اثنان أو أكثر من بنـي البشرـ يكـون بينهم القائد والتابع، وأنه ليس يلازم أن تظل القيادة ضمن جماعة ما، بل يحددها الزمن وطبيعة المواقف.

ولو أنك رجعت بذاكرتك إلى كل ألـوان الصـداقات التـي عرفهـا، وكانـت جانباً من جوانبها لتبين لك أنه كان في كل واحدة من هذه الصداقات شخص له من التأثير والسلطان على النفوس مقدار أكبر مما لغـيره، بحيـث يمكـن اعتبـاره قائد هذه المجموعة من الرفاق؛ ولتبين لك أن القيـادة كثـيراً مـا كانـت تتـداول وتنتقل بين الأفراد بحيث تكون لهذا الفرد الآن ثم تنتقل لغيره فيما بعد، وهكذا، ولهذا قيل إن القيادة والتبعية وجهان لعملة واحـدة وأنهـما متـداوران متعاقبـان ينتقل الفرد في سلوكه بينهما.

كما أن شأن الناس أن يعيش بعضهم مع بعض في جماعات يتفاعـل فيهـا كـل منهم مع الآخر ويكون لكل منهم فيها دور يقوم بـه، والقيـادة هـي نـوع معـين خاص من الأدوار التي يقوم بها الأفراد أثنـاء تفـاعلهم مـع غـيرهم مـن أفـراد الجماعة. وقد اختلف أصحاب علم النفس الاجتماعي فـيما بيـنهم عـلى تعريـف القيادة ولكنهم أجمعوا على أمر واحد، هو أن الفـرد الـذي تكـون لـه القيـادة في الجماعة تكون له عادة القـدرة عـلى السـيطرة في الجماعـة وعـلى توجيـه أفرادهـا وجهودهم في سبيل الغاية المشتركة.

تعريف القيادة:

ومن أفضل تعريفات القيادة ذلك التعريف الذي وضعه بيجور (1935) والذي رأى فيه أن القيادة نوع من العلاقة بين شخص ما وبين بيئته، بحيث تكون لإرادته ومشاعره وبصيرته قوة التوجيه والسيطرة على أفراد الجماعة الآخرين في السعي وراء هدف مشترك وتحقيقه.

ما الفرق بين القيادة والرئاسة؟

من التعاريف التي اصطنعها الباحثون في العلم للقيادة أنها الرياسة التي تخول لصاحبها الحق في أن يشغل مركز المتصرف لشؤون الآخرين والآمر فيهم. لمثل هذا المعنى تشيع شارتل وستوجديل (1952) حين بحثا القيادة في سلاح البحرية الأمريكية فتخيرا أصحاب المناصب والمراكز الرئيسة في التجربة على أنهم القادة، ثم راحا يدرسان ما يتميز به هؤلاء الرؤساء من صفات قيادية. ولكن يعترض على مثل هذا التعريف بأن الرياسة غير القيادة، إذ الأولى تكون بالتعيين أو الاختيار، على حين أن القيادة إنما تظهر تلقائية في الأعم الأغلب، وتكون بالتعيين أو الاختيار، على حين أن القيادة إنما تظهر تلقائية في الأعم الأغلب، وتكون مسبوقة عادة بعملية تنافس عليها من قبل عدد من الأشخاص.

ولهذا فإن المعنى للقيادة بأن القيادة الرياسية لا تتوافر إلا في المجتمعات المنظمة واضحة التكوين كفرق الجيش وألويته وما نحوها، ولكنها لا يمكن أن تتحقق في مجموعات رفاق اللعب من المراهقين، أو في مجموعات سكان الحي الواحد في القرية مثلاً، والإجماع اليوم يكاد يكون تماماً على وجوب التمييز بين القيادة والرياسة على أساس أن بينهما الفروق الأساسية الآتية:

أولاً: أهم الفروق، أن ما للرئيس من تأثير وسلطان على الجماعة يختلف في جوهره عما للقائد من تأثير وسلطان في جماعته من حيث المصدر الذي تستمد منه السلطة في كلتا الحالتين. أما القائد فإن الجماعة تعترف بسلطانه عليها بطريقة تلقائية وعن رضا.

ثانياً: ليس من شأن الجماعة الرياسية أن يحس أفرادها بأنهم متضافرون من أجل تحقيق غاية مشتركة أو في السعي وراء هدف موحد.

ثالثاً: إن الهدف المشترك يتخيره الرئيس في حدود مصالحه، وعلى ضوء منفعته، أما الجماعة التي يسيرها القائد فإنها هي التي ترسم الهدف المشترك الذي ينبع من باطنها.

رابعاً: العلاقة بين الرئيس والمرؤوس نجد أن الهوة واسعة بين أفراد الجماعة والرئيس، وأن الرئيس عادة يعمل على أن تظل «المسافة الاجتماعية» بينه وبين أفراد الجماعة كما هي لا تتناقص حتى يسهل عليه تسيير دفة الجماعة في الوجهة التي يريدها.

من خلال عرض النقاط السابقة نجد أن للقائد يجب أن يكون له التأثير الواضح على سلوك أتباعه، ومع ذلك تكون بعض الفجوات في هذه العلاقة.

اكتشاف القيادة عن طريق اتباع المناهج السوسيومترية

تُعد المناهج السيوسومترية من الوسائل التي لجأ إليها الباحثون في تحديد معنى القيادة والتعرف على موضعها في الجماعة، وحيث تتلخص في سؤال كل فرد من أفراد الجماعة ممن يفضل صحبته من أفراد المجموعة الآخرين عند قضاء

هذا الغرض أو ذاك أو عند إلقاء نوع معين من أنواع النشاط، أو ممـن يحبـه أكثـر ممن عداه من أعضاء الجماعة، وقد بينت الدراسة أن في وسع أفراد الجماعـات أن يتعرفوا بطريقة ثابتة على أولئك الأفراد الذين يكون لهم أكبر السـلطان وأعظـم التأثير في نفوس أفراد الجماعة وأن النتائج التـي نتوصـل إليهـا باسـتخدام هـذه المناهج السوسيومترية تتفق مع النتائج التي نتوصل إليهـا عـن طريـق ملاحظـة الجماعة وهي تعمل، أي بتكليف عدد من الأفراد الـذين لا ينتمـون إلى الجماعـة بملاحظتها أثناء نشاطها من أجل التعرف على موضع القيادة فيها. وقد قام بهذه الدراسات جيب (1950)، فتوصـل إلى معامـل ارتبـاط موجـب قـدره (0.8) كذلك تبين لاثنين من الباحثين هما هوبري وفرايـر (1949) أن طـلاب الكليـة الحربية في قسم الإشارة تمكنوا بعد شهر واحد من بدء الدراسة مـن أن يتعرفـوا على كل مواضع القيادة بين الطلاب بدرجة من الكفاية لم تتيسر لأسـاتذتهم مـن الضباط إلا بعد شهور من الملاحظة والمراقبة.

ما نوعية الأسئلة التي تتبع في المناهج السوسيومترية؟

إليك الأمثلة الآتية:

من الشخص الذي تختاره من بين سائر أفراد الجماعة ليصحبك إلى رحلة برية بعيدة؟

من الشخص الذي تختاره من بين سائر أفراد الجماعة ليشاركك القيـام بعمـل مطلوب منك؟

ثم توجه أمثال هذه الأسئلة إلى كل فرد من أفراد الجماعة، ويُعدّ القائد في هذه الحالة الشخص الذي يظفر باختيار أكبر عدد من أعضاء الجماعة في أكبر عدد من المواقف المختلفة.

على أنه ينبغي هنا أن ننبه إلى ضرورة الاحتياط عند صياغة الأسئلة التي نوجهها إلى أفراد الجماعة للتعرف على مراكز القيادة فيها. فقد ثبت مثلاً في دراسات قام بها بيلز أن الجماعة إن سئلت عمن يستثير المناقشات ويفتح بابها في الجماعة، ثم عمن يسهم في المناقشة بأفضل الآراء وأحكام التوجيه لحددت عدداً من الأفراد تعطيهم الدرجة العليا في كل من المجالين.

وبعبارة أخرى نقول: إن الأفراد الذين تعدهم الجماعة أكثر من يسهمون فيها بالأفكار النيرة والتوجيه الحكيم هم الذين تعدهم الجماعة أكثر من يفتح باب النقاش فيها ويستثير ألوان التفاعل بين أفرادها، ولكنه تبين من نفس هذه الدراسة أن هؤلاء الأفراد ليسوا هم الذين يتمتعون بأكبر قسط من حب المجموعة وتفضيلها، وأنه كلما زادت إيجابية الفرد ومساهمته الفعالة في تفاعل الجماعة على مر الاجتماعات نقص حظه من حب الجماعة له وتفضيلها له على من عداه.

ولهذا يذهب بيلز إلى أن هناك تعارضاً بين دور القيادة في الجماعة وبين الإكثار من الإسهام في توجيهها وتسيير نشاطها في وجهة معينة يراها هو.

رأي علم النفس في القيادة (العالم كاتل)

يشير كاتل أن جوهر الدور القيادي يتركز فيما يمنحه الأتباع من تأييد للقائد عن طوعية منهم، وأن الجماعة لا تخلع هذا الدور القيادي على أي فرد من أفرادها.

إلا إذا تبين لها أن هذا الفرد يساهم في تقدم الجماعة ويزيد من إنتاجها، ولهذا كان من الضروري في رأي كاتل أن يصرف النظر عن تقدير النواحي القيادية في الجماعة باستخدام المناهج السوسيومترية، وأن نعتمد في تحديد القيادة والتعرف عليها على قياس ما لكل فرد في الجماعة من أثر في إنتاج الجماعة كوحدة أو جماعة متحدة. وقد وجه لهذا الرأي الذي نادى به كاتل عدة اعتراضات هي:

أولاً: أن القائد قد يؤثر في الجماعة وإنتاجها الكلي بالزيادة أو بالنقص، وأن إنتاج الجماعة يمكن أن يقاس على أوجه مختلفة ومن نواح متعددة، والذي يترتب على هذا أن تقديرنا للقادة من حيث حسن القيادة وسوءُها سيتفاوت بتفاوت جوانب الإنتاج المختلفة التي تنظر إليها، بمعنى أن بعض إنتاج الجماعة قد يزيد على حين يتناقص نوع آخر من الإنتاج في الجماعة ويكون هذا بفعل قائد واحد وبعينه.

ثانياً: ولعل أقوى الاعتراضات أن القيادة لن تختلف عن الرياسة بمقتضى هذا التعريف، إذ من البديهي أن لرئيس الجماعة عادة أثر لا ينكر في زيادة الإنتاج الكلي فيها مما يترتب عليه أن تصبح القيادة نوعاً من أنواع الرياسة، أعني أن تصبح الرياسة بمثابة الجنس وتكون القيادة والأبوة .. إلخ أنواعاً من هذا الجنس العام.

من خلال عرض ما سبق يمكن تعريف:

القيادة بأنها «القيام بأي فعل من شأنه أن يستحدث نظاماً من التفاعل بين أفراد الجماعة ويكون هذا النظام بحيث يساعد الجماعة في الوصول إلى حل لمشكلتها العامة». وعلى ذلك يعرف بما يصدر عنهم من أفعال القيادة.

وكذلك يتضح من هذا التعريف أنه قد يكون للجماعة أكثر من قائد واحد بعضهم فوق بعض درجات بحسب نسبة ما يصدر عن كل منهم من أفعال القيادة. كما يلزم عن هذا أن يصبح الإحصاء وسيلة للتعرف على القادة والمفاضلة بينهم. وقد ترتب على الأخذ بهذا التعريف أيضاً أن تحول اهتمام الباحثين من التعرف على القائد والقادة إلى دراسة الفعل القيادي ذاته. وواضح أن واجب علم النفس أن يوجه اهتمامه إلى دراسة السلوك بدلاً من دراسة الناس أنفسهم.

ما المرتكزات التي تعتمد عليها في تحليل صفات الشخصية القيادية؟

اشتغل علماء النفس لفترة تبلغ ربع القرن فيما بين الحربين العالميتين الأخيرتين بدراسة مسائل الشخصية وقياس جوانبها المختلفة. وقد كان بحثهم في القيادة في هذه الفترة مدفوعاً باهتمامهم بدراسة الشخصية عموماً، كما أن بحثهم في مسائل القيادة تركز في البحث عن سمات الشخصية التي يتميز بها القائد وقد قام ستوجديل ومن ملاحظاته العامة على أغلب هذه الدراسات أن أصحابها كانوا يبحثون في سمات القائد بين طوائف مختلفة من الناس الذين تفاوتوا في أعمارهم وحرفهم، وكأنهم تناسوا أن ما يميز القائد في مرحلة من العمر وفي حرفة من الحرف قد لا يميز قائداً آخر في مرحلة أخرى من العمر وحرفة أخرى مختلفة، ومع ذلك فقد انتهت كثير من هذه الدراسات إلى نتائج متشابهة يحسن بنا أن نلخصها كما يلي:

(أ) العوامل الجسمية:

1- الطول:

تبين الدراسات التي أجريت على الصلة بين الطول والقيادة أن القادة أميل في الغالب إلى الطول. من ذلك أن جوين (1915) وجد مديري شركات التأمين أطول قامة من عملائهم، وأن الأساقفة أطول من رجال الدين من مرؤوسهم، وأن مديري الجامعات أطول قامة من عمداء الكليات وهكذا. وقد حملت النتائج من هذا النوع بعض الناس على أن يظنوا أن طول القامة يميز الفرد ويبرزه على من عداه، تناسوا أن من القادة المشهورين من عرفوا بقصر القامة بل وبإلقائه.

ولهذا فإنه ينبغي أن يقال هنا أن طول القامة لا يؤثر بذاته، وإنما بالوساطة. بمعنى أنه يؤثر في صاحبه ويعينه على اكتساب الدور القيادي بما يساير طول القامة ويترابط معها من خصال أخرى مفيدة.

2- الوزن:

يقال عن الوزن ما قيل في الطول من أن الدراسات تبين أن القواد أميل إلى أن يزيدوا في أوزانهم عن تابعيهم. وخصوصاً حين يشترط في القائد أن يكون أقوى الجماعة وأضخمها وزناً. وحينما يكون هدف الجماعة هو التنازل مع غيرها من الجماعات الأخرى والاقتتال معها. كذلك أوضحت الدراسات التي أجريت على القيادة في بعض السلالات الحيوانية أن قائد الفريق أقواها وأضخمها في الأعم الأغلب، والذي نستطيع أن ننتهي إليه هنا هو أن الضخامة والزيادة في

الوزن تبين الفرد على اكتساب صفة القيادة على المجموعة. لذا كان من شأنها أن تجعل الفرد أكثر قدرة على الإسهام في صالح الجماعة وتحقيق أهدافها.

3- الحيوية:

كذلك تبين بعض الدراسات التي قام بها «بلنجراث» أن القادة أكثر حيوية من الأتباع وأوفر نشاطاً. وقد قيل في تعليل ذلك أن الحيوية ووفرة النشاط لازمة من أجل متابعة أهداف الجماعة أياً كان نوعها.

4- المظهر الشخصي:

درست العلاقة بين المظهر الشخصي والقيادة، والنتيجة التي يمكن أن تنتهي إليها هنا هي أن الصلة بين المظهر والقيادة تتوقف على اتجاهات المجموعة وقيمها ففي الفرق الكشفية مثلاً وجد بارتردج أن معامل الارتباط بين المركز القيادي وحسن الهندام ورشاقة المنظر مقداره (0.81) على حين وجد أدرسون أن القائد في الأولاد والبنات الجامحين أميل إلى أن يكون رث الثياب قبيح المظهر بمعامل ارتباط مقداره (0.3) أما دنكرلي فقد وجد أن الطالبات اللائي اخترتهن المجموعات التي توفر على دراستها للقيام بالدور القيادي في النشاط الاجتماعي كن أكثر حسناً في المظهر من المجموعة، وذلك إلى درجة ذات دلالة إحصائية، في حين أن الطالبات اللائي اخترتهن المجموعة للاضطلاع بالقدور القيادي في المجالات العلمية والدينية لم يختلفن عن سائر المجموعة كثيراً.

العوامل السيكولوجية:

1- الذكاء:

الدراسات التي بحثت طبيعة الصلة بين القيادة والذكاء العام عديدة والأكثرية الساحقة منها تبين أن القادة أكثر تفوقاً في ناحية الذكاء من المتابعين على أن هذا لا يستغرب. فإن القائد إنما يظهر ويبزغ عندما تجابه الجماعة بمشكلة تتطلب الحل، كما أن الجماعة تتخير لقائدتها لأنها أقدر من أعضائها على حل مشاكلها بصورة دقيقة.

للبيئة أهمية في تشكيل القيادة بحيث كلما ازداد حظ القائد من الذكاء اتسمت قيادته بالحكمة والرجاحة، ولكن الدراسات التجريبية بينت أيضاً أن الجماهير تفضل أن يسيء الحكم فيها رجال تفهمهم على أن يحسن قيادتها رجال لا يطبقون فهمهم أو مسايرتهم لضخامة ما بينهم من فروق في العطاء الذهني.

لوحظ أن تفوق القادة على التابعين في الذكاء يزداد في الجامعات التي تكون غايتها معرفية في الجماعات التي تكون غايتها وأهدافها عملية روتينية آلية أو ميكانيكية وقد تبين كذلك أن ازدياد الفرق في الذكاء بين القائد وأتباعه عن حد معين يغير من طبيعة الصلة بين الذكاء والقيادة بمعنى أن تفوق الفرد في الذكاء عن أفراد مجموعته بما لا يتجاوز ثلاثين درجة ييسر عليه أمر قيادة المجموعة وييسر على المجموعة أمر تقبله والاعتراف به قائداً لها. أما إذا ازداد الفارق بينه وبينهم عن هذا الحد ترتب عليه أن تختلف ميول الفرد المفرط في الذكاء عن ميول جماعته وقيمها واتجاهاتها وأن يهون عنده أمر قيادتها وسياستها، فلا يجد في

تولي شؤونها أمراً يزهيه أو يستحق أن يبذل فيه جهوده، كما يتحول طموحه عن قيادتها السياسية إلى قيادتها الفكرية والثقافية والحضارية.

2- الثقة بالنفس:

الدراسات في هذه الناحية متعددة كذلك، وهي تبين أن قادة الجماعات أميل إلى أن يكونوا أكثر الأفراد ثقة بأنفسهم فقد تبين لريتشاردسون وهنارلتأن قادة طلاب الجماعات والجماعات الأخرى التي تضم البالغين يحصلون على تقديرات أعلى في الثقة بالنفس في اختبار برنوريتر. كما وجد كوكس أن القادة الكبار يتميزون بالثقة بالنفس والوثوق بها وبمعرفة النفس والميل إلى السيطرة والشوق إلى الاستئثار بإعجاب النفس والرغبة في أن تتسلط عليهم الأضواء، وهكذا، وقد قيل في تفسير ذلك أن الفرد الذي يؤمن بنفسه يشعر الناس بأن لديه من المهارة والقدرة والقوة ما يمكنه من حل المشكلات التي تواجهها الجماعة.

وكذلك يستند بعض الباحثين إلى هذه الدراسات في دعواهم بأن القائد ليس وليد الظروف، وأنه لا بد من أن تتوافر للقائد بعض سمات الشخصية المعينة أو المساعدة حتى ترى فيه الجماعة من الفردية ما يميزه عن غيره.

3- المشاركة الفعالة مع الآخرين:

بينت الدراسات التي أجراها أصحاب علم النفس الاجتماعي على أن القادة هم أبعد الناس عن الاعتزال وأكثرهم إسهاماً في شؤون الجماعة وانشغالاً بها. من هؤلاء الباحثين جود إنف (1930) وجب (1947) وكاتل وستايس (1953) الذين وجدوا القادة أميل إلى أن يكونوا قوماً اجتماعيين مغامرين ذوي

اهتمام بأفراد الجنس الآخر وأكثر حرارة في استجاباتهم الانفعالية. كذلك وجد مور (1932) ونيوكومب (1943) القادة الأكثر وداً ومهارة اجتماعية لكن وجدهم كوكس (1928) أميل إلى الاستمتاع بصحبة الناس وحضور بصفة مستمرة الاجتماعات.

4- الروح المرحة الاجتماعية (الانبساطية):

يفهم من هذه السمة ميل الشخص إلى الثرثرة والابتهاج والتحمس والقدرة على التعبير والتيقظ والابتكار والتجديد. أما دراسات جودإنف (1930) وبعض الدراسات الأخرى فقد بينت أن القادة أميل إلى الانبساط من الأتباع. ولكن دراسات أخرى كثيرة تبين أن هذا غير صحيح. ومن ذلك أن دراسة كاتل وستايس (1953) اصطنعت عدة تعاريف للقادة ثم قدرت المفحوصين على أساس الانبساطية والانطوائية، فتبين أننا إن عنينا بالقادة هؤلاء الأفراد الذين هم أكثر الناس مساهمة في نشاط الجماعة كان هؤلاء القادة أكثر حظاً من الانبساطية من غيرهم. أما إن عنينا بالقادة هؤلاء الأفراد الذين ترى الجماعة أنهم أصلح من غيرهم لمراكز القيادة لكان القادة أكثر انبساطية إلى درجة غير ذات دلالة إحصائية.

5- التأثير على الأمرين (السيطرة):

يذهب كوتش وكرتشفيلد (1948) إلى أن شأن القائد كشأن سائر الأفراد في الجماعة من حيث أنه يسعى إلى تحقيق أهداف الجماعة ولكنه يتميز عن سائر الأفراد بأن لديه من الحاجات ما لا قبل له بإشباعها إلا باتخاذ دور القيادة في

الجماعة. ومن هذه الحاجات الحاجة إلى السيطرة ونباهة الشأن وعلو المركز وتركز القوة والسلطة في يده، ولحق أن بعض الدراسات التي أجريت في هذه الصدد بينت فعلاً أن القادة أكثر رغبة في السيطرة من سائر الأفراد، ولكن هناك الكثير من الدراسات الأخرى التي لم تنته إلى مثل هذه النتائج. ولذلك فإن أحكم ما يمكن أن يقال هنا هو أن القائد قد يكون أكثر رغبة من غيره من سائر أفراد الجماعة رغبة في السيطرة، ولكن البيئة التجريبية التي تجمعت لنا حتى الآن لا تؤكد هذا أو تثبته بصفة قاطعة بعد.

6- الصبر والمثابرة وقوة الإرادة:

كل الدراسات تبين أن القادة أكثر من غير القادة تمتعاً بقوة الإرادة بمختلف ما تحمل هذه الكلمة من معان عند علماء النفس المختلفين، فالقادة أكثر مبادأة وقدرة على السيطرة على إرادتهم ورغباتهم. وهم أقدر على تحمل المسؤوليات وأكثر عزماً وتصميماً ونضجاً ومراقبة لضمائرهم وضبط أنفسهم.

مدى توافر هذه السمات:

على أنه ينبغي لنا أن ننبه إلى ما لسمات الشخصية هذه من أهمية في القيادة إنما يتوقف على طبيعة المواقف الاجتماعية المختلفة، وعلى نوع الأهداف التي تسعى الجماعة إليها وتروم تحقيقها. كذلك يجب أن نفطن إلى أن الجماعة، بما فيها من أدوار مختلفة منها الدور القيادي في حالة تغير وتطور دائم، وأنه يترتب على هذا أن تتغير أهمية هذه السمات والخصائص النفسية على مر الزمن بالنسبة للجماعة وأن تتغير القيادات فيها تبعاً لذلك.

كذلك نقول إن الفشل الذي منيت به الدراسات التي حاولت إظهار طبيعة العلاقات بين بعض سمات الشخصية والقادة قد يرجع إلى سبب من الأسباب التالية:

أ- أن أساليب دراسة الشخصية وقياسها لم تصل بعد إلى درجة من الصدق والثبات كافة وأن جوانب الشخصية ذات الأهمية بالنسبة للقيادة لم تدرس بعد.

ب- أن المجموعات التي قام الباحثون بدراستها كانت غير متجانسة، وأن التفاوت بينها كان كبيراً، وأن الواجب يقضي بدراسة المجموعات المتشابهة والمتجانسة أولاً لنصل إلى قواعد عامة ولنكشف عن قوانين وعلاقات عامة.

ج- أن القيادة عملية معقدة مركبة تتألف من عدة أدوار وظيفية ليست متناسقة أو متجانسة فيما بينها.

صعوبات السلوك القيادي:

ركز بعض الباحثين جهودهم في دراسة السلوك القيادي نفسه ليتعرفوا على ما يقوم به القائد من سلوك وتصرفات، من ذلك أن همفيل رأى أن للسلوك القيادي أبعاداً تسعة رئيسة هي:

1- المبادأة ويقصد بها أن القائد ينتظر منه أن يكون أكثر أعضاء للجماعة إسهاماً في الأفكار التي تصبح موضوعاً للنقاش فيها، كما أنه أول من يهتم بالسلوك الذي يصدر عن الجماعة وتمضي في سبيله.

2- العضوية ويقصد بها درجة تفاعل القائد مع غيره من أعضاء الجماعة ودرجة مخالطته لهم وتبادله للخدمات معهم في جو ألفة غير رسمي.

3- **التمثيل:** درجة انغماس القائد في الدفاع عن جماعته وفي العمل من أجلها وتحقيق مصالحها.

4- **التكامل:** مقدار ما يصدر عن القائد من أعمال لا تستهدف مصالحه الفردي وأعمالاً يقصد بها إشاعة جو من المحبة والسرور بين الأعضاء. وإنقاص حدة ما بينهم من خلافات وكذلك درجة تأليفه بين الفرد وجماعته.

5- **التنظيم:** قدرة القائدة على أن يحدد عمله وعمل الجماعة على أن يخطط لهذه الأعمال وينظمها.

6- **السيطرة:** مقدار السيطرة والسيادة التي يفرضها القائد على جماعته وهي تعمل أو تتخذ القرارات أو تعبر عن رأيها.

7- **تبادل الإعلام:** درجة إسهام القائد في توصيل المعلومات إلى أعضاء الجماعة واستقائها منهم وتسهيله لتبادل المعلومات بين أفراد الجماعة بعضهم بعضاً وكذلك درجة علمه بما يتصل بها من الأمور.

8- **الاعتراف:** درجة انغماس القائد في التعبير عن تقبله واعترافه بأعضاء الجماعة ورفضه أو عدم تقبله لهم.

9- **الإنتاج:** ويقصد به فرض القائد لمستويات من الإنتاج يقتضي منهم بلوغها وتشجعيه لهم على أن يبذلوا جهداً أكبر في سبيل الغاية المشتركة.

آراء بعض الدراسات في السلوك القيادي:

يؤكد همفيل أن هذه الأبعاد التسعة الرئيسة التي تحدد السلوك القيادي والتي يمكن على ضوئها تقدير القيادة والقواد. وقد قام هالبين ودايتر (1952) بدراسة في جامعة أوهايو لتحقيق صحة الفرض الذي ذهب إليه همفيل فتبين لهم أن هذه الأبعاد التسعة لا بد وأن يعاد تصنيفها إلى أبعاد أربعة أساسية هي:

أولاً: الاكتراث بالآخرين أي مبلغ اهتمام القائد وهو يحمل أعباء القيادة بأتباعه ومقدار ما بينه وبينهم من علاقة ودية، وما يكون عنده من استعداد لتفسير تصرفاته وللاستماع إلى ما يقوله أتباعه من آراء ومشاعر.

ثانياً: فرض النظام على الجماعة: ويقصد به مبلغ تنظيمه للعلاقة بينه وبين أتباعه ومطالبته لهم باتباع مستويات معينة من الأداء وحرصه على أن تفهم عنه الجماعة ما يريد وأن تتفهم الجماعة موقفه من سائر الأشياء على أن يعين لكل فرد من أفراد الجماعة ما ينبغي له أن يقوم به. ويقول هالبين ودايتر إن هذا العامل أهم العوامل جميعها.

ثالثاً: التأكيد على ضرورة الإنتاج: ويقصد به حفز الجماعة على العمل وتحقيق الهدف المشترك على أن تتقدم الجماعة ونبذ غيرها من الجماعات، والاهتمام بجدول العمل ودوام المطالبة بزيادة الإنتاج.

رابعاً: الحساسية أو الوعي الاجتماعي: وهي اهتمام القائد بأن يكون مقبولاً في تفاعلاته مع أفراد الجماعة وأن يكون على استعداد لقبول ما يحدث من تغير في الطريقة التي تؤدي بها الجماعة عملها، حساساً واعياً بما يدور في داخل الجماعة وخصوصاً بما ينشأ من خلافات بين أفرادها.

كذلك تبين الدراسات التي أجريت في القيادة أن مقتضياتها تختلف باختلاف المواقف المختلفة، وأن تقدير القادة يختلف إذا ما نظر إليه من أعلانه إذا ما نظر إليه من أسفل، أعني أن تقدير المدرس لقائد طلبته يختلف من تقدير الطلبة أنفسهم لقائدهم، إذ أن لكل منهم أساساً يستند إليه في تقدير القيادة.

والمقارنة بين الدراسات التي أجريت على السمات التي يتميز بها القادة وعلى السلوك الذي يصدر عنهم تبين أنه ليس هناك خلاف كبير بين ما ينبغي أن يتمتع به القائد بحسب كل من هذين المنهجين من تقبل الأفراد له وأن يكون اجتماعياً متفاعلاً معهم علياً بما يجري داخل الجماعة من أحداث.

كذلك تبين الدراسات التي أجريت في القيادة أن مقتضياتها تختلف باختلاف المواقف المختلفة، وأن تقدير القادة يختلف إذا ما نظر إليه من أعلانه إذا ما نظر إليه من أسفل، أعني أن تقدير المدرس لقائد طلبته يختلف من تقدير الطلبة أنفسهم لقائدهم، إذ إن لكل منهم أساساً يستند إليه في تقدير القيادة.

الظروف الاجتماعية التي تخلق القيادة

لقد ذهب الباحثين إلى التأكيد أن كل إنسان رجلاً كان أو امرأة رغبة حافزاً بدائياً إلى أن يسيطر على من عداه. وكذلك ذهب ماسلو إلى أن من شأن الجماعات الإنسانية حين تدفعه للوصول إلى القيادة بشكل من الأشكال، عندما تلبي جميع حاجاته بشكل متكامل.

أشار بعض الباحثين إلى تحديد الدوافع التي تجعل بعض الناس يسعون إلى أن تكون لهم مراكز القيادة في الجماعة وبعضهم الآخر إلى أن يكونوا تابعين لهذا

القائد ينصاعون له ويأتمرون بأمره. وقد قيلت في ذلـك آراء عـدة، كـما أجريـت دراسات كثيرة لتمحيص الفروض المختلفة التي ذهب إليهـا البـاحثون. أمـا عـن الإشباع أو الرضى الذي يجده الفرد في دور القيادة فقـد ذهـب النـاس في تفسـيره وتحديد كنهه مذاهب شتى، منهم من ذهب إلى أن ما يعزي الفرد بالـدور القيـادي هو ما ينطوي عليه دور القيادة من جزاء مادي بمعنى أن ما يبذله الفرد من جهـود مضنية وما ينفقه من وقته في خدمات جماعته إنما يهدف به إلى أن يكون له في النهاية منصب للقيادة بما يدر على صاحبه من مكافأة مادية سخية وبما يتيح له مـن فـرص ليزيد دخله. ولعل هذا الزعم يتبـين لنـا بطلانـه إن علمنـا أن مـن المناسـب غـير القيادية ما يكون مجزياً من الناحية المالية إلى درجة أكبر من المناصب القيادية.

وإن صاحب الاستعداد القيادي لو أنفق جهوده ووقته في تحصيل المـال لعـاد ذلك عليه بنفع مادي أضخم مـن اشـتغاله بقيـادة جماعتـه وأهـدافها المشـتركة. ولعلنا جميعاً نستطيع أن نورد الأمثلة على رجال الصناعة أو الاقتصاد الذين يزيد دخلهم عن كبار القادة في بلادهـم، وعـلى أن مـن القـواد وأصـحاب المناصـب القيادية من ينزل عن وظائف تدر عليهم دخولاً كبيرة في سـبيل هـذه المناصـب القيادية التي فضلوها عما عداها.

تفسير النظريات النفسية للصفات القيادية:

حاولت بعض النظريات تفسير الصفات القيادية وخير مثال على ذلك يمكن أن نطرح نظريتين هما:

النظرية السلوكية:

كذلك تبين من الدراسات التي أجريت على فصائل الحيوان المختلفة أنه يسود فيها بينها ما يعرف «بمراتب النقر Pecking Orders» بمعنى أنها سرعان ما تتفق، حين تلتقي، على أن زعيمها الأول هو هذا الحيوان أو ذاك مثلاً، وأن له أن ينقر غيره دون أن ينقره أحد وعلى أن هذا الحيوان الآخر يليه فهو ينقر من تحته ولا ينقر من فوقه وهكذا. وقد تبين من هذه الدراسات أن الخصائص الجسمية وسمات الشخصية تؤثر في دور الإنسان أو الحيوان في هذه المراتب من حيث نوع الكائن ومن حيث الذكورة والأنوثة ودرجة ضخامة الجسم وماله من طاقة نشاط وعمره وهكذا. ويقال كذلك إن صفات المرء النفسية تؤثر كذلك، وأن دوام القيادة في فرد من الأفراد إنما تتوقف على قدرته على الاحتفاظ بمكانته في الجماعة والسيطرة على الأتباع، إذ أن لكل فرد بمقتضى هذا الرأي رغبة في القيادة وإن كان في دور التبعية إشباع كذلك لبعض حاجاتهم النفسية، إذ يستطيع الأتباع بحسب هذا الرأي أن يرضوا ميلهم إلى القيادة بأن يتوحدوا مع القائد ويتقمصوا شخصيته أو بالنظام الهرمي للقيادة في الجماعة الذي يفرض على كل فرد في الجماعة أن يكون تابعاً لمن فوقه مسيطراً على من تحته.

نظرية التحليل النفسي:

كذلك يذهب بعض أتباع مدرسة التحليل النفسي- إلى أن دور القيادة أشبه بدور الوالد وأن ما يدفع بعض الناس إلى السعي وراء الدور القيادي هو حاجاتهم إلى المواقف التي تمكنهم من إظهار ما لديهم من حنان وحنو والدي

وإلى المواقف التي يتسنى لهم فيها أن يسيطروا على جماعتهم. ولهذا فإننا نجد أن من القادة من يستخدم سلطانه وسيطرته في خدمة أتباعه ورعايتهم ومن يجد الإشباع لحاجاته في أن تكون له القوة والسيطرة على مجموعته، ومن الآراء التي قيلت في الدافع الذي يحفز بعض الأفراد إلى الاضطلاع بالدور القيادي رأي يذهب إلى أن الحاجة إلى علو المركز من متع لا تتيسر من دونه، ومن صداقات وتعرف بعلية القوم، وكلها مما يشبع في النفس حاجات أساسية. وقد رأى جب أن هذا الرأي الأخير هو من أقرب الآراء إلى الصحة بدليل أن الحرص على بلوغ مركز القيادة والزعامة في النقابات يزداد كلما قل حظ الحرفة التي يشتغل بها أعضاء هذه النقابة من المركز والشأن، ولأنهم يخشون إن فقدوا مركز زعامة النقابة أن يعودوا إلى ما كانوا عليه من قبل أعضاء عاديين وأبناء حرفة لا يستمتع أبناؤها بالكثير من تقدير المجتمع وإكباره. أما أصحاب الحرف الراقية والمهن الرفيعة فإن مراكز القيادة فيها مزعومة وكثيرة التنقل بين أفراد الجماعة على السواء.

أنواع القيادات:

كذلك يذهب الباحثون في تقسيم أنواع القيادات مذاهب شتى، فمنهم من يقسم القيادات بحسب درجة اتصال القائد بأتباعه ونوع ما يكون بينهم من اتصال وتفاعل إلى قيادة إقناعية يكون فيها القائد على درجة وثيقة جداً بأتباعه، وقيادة مسيطرة يقل فيها الاتصال والتفاعل بين القائد وأتباعه مثل قواد المؤسسات والأنظمة والقادة المتخصصين في العلوم والفنون المختلفة الذين يؤثرون في أفكار من لا قد يرون ولا يتصلون بهم من الناس بل وفي أفعالهم

كذلك. ومنهم من يقسم القادة على حسن الوسيلة التي يصلون بها إلى مراكز القيادة فيكون عندنا من القادة الذي نصب نفسه قائداً على جماعته بما يتميز به من توكيد لذاته وعزم وتصميم، والذي نصبته الجماعة وأقامته قائداً عليها بعد اختيار أعضائها له، ثم القائد الذي هو من قبيل المدير المنفذ الذي يدير الجماعة على هدى من التوجيه الذي توحي به قوة من خارج الجماعة. كذلك من الباحثين من يصنف القواد على أساس ما لدى القائد من ميول واهتمامات عقلية، ولعل مثل هذا التقسيم يمكن أن يمتد إلى ما لا نهاية فإننا نستطيع أن نقسم القادة هنا إلى قادة للنواحي العملية والفنية والتنفيذية وهكذا.

ومهما يكن من شيء فإن أكثر أنواع التقاسيم شيوعاً ذلك التصنيف الذي تقسم فيه القيادة إلى نوعين رئيسين قيادة ديمقراطية، وقيادة استبدادية وبينهما درجات ومراتب. وواضح هنا أن التقسيم قائم على أساس أسلوب القيادة نفسه والنحو الذي يفرض به القائد سلطانه على جماعته وينشر نفوذه فيها.

على ضوء ما سبق يمكن توضيح أنواع القيادات بنوع من التفصيل:

أولاً: القيادة الاستبدادية التسلطية فإنها ترتكز أكثر ما ترتكز على ما عند القائد من دافع إلى السيطرة والتسلط على الآخرين، وعلى ما لدى الأتباع من حاجة إلى الاعتماد على غيرهم. ولذلك لا ينبغي أن نفهم أن القيادة التسلطية الاستبدادية إنما تقوم على خوف الأتباع مما يهددهم به القائد من عقاب أو أذى مادي، فإن القائد المستبد المتسلط لا يكتفي بالتخويف أو الإرهاب فقط، وإنما هو يعتمد كذلك على إشباع بعض الحاجات النفسية لأتباعه كما

أنه يسيطر على أتباعه نفسياً وبدنياً كذلك وقد ذهب كاتل إلى أن هناك وجهين أساسيين من أوجه الاختلاف بين القيادة المستبدة المتسلطة والقيادة الديمقراطية. أولهما أن القائد المستبد المتسلط يخلق وينشئ في أتباعه دوافع وحاجات نفسية معينة كالأمن والطمأنينة وتوقي الأخطار وإيثار السلامة وما إلى ذلك من دوافع لم تكن تصدر عنها الجماعة في سلوكها، وثانيهما أن يستغل ما لدى الجماعة من حاجات أولية وطفلية ولا شعورية كالحاجة إلى الاتكال والاعتماد على شخص يكون بمثابة الوالد للجماعة والميل إلى اشتقاق الرضا من تقمص للقائد والتوحد معه، نقول إن القائد المستبد المتسلط يستغل هذا الميل في جماعته دون أن يعين جماعته على النمو وعلى أن يتجاوزوا طور القصور والعجز والاعتماد على الغير إلى النضوج ومساهمة كل فرد في خير الجماعة وتدبير شؤونها. كذلك يقال بأن القائد المستبد المتسلط لا يرضى إلا إن كان هو في بؤرة انتباه الجماعة ووعيها دائماً، وأنه يؤكد أهمية الطاعة عموماً وطاعته بصفة خاصة. وقد رأى كوتش وكرتشفيلد (1948) أن القائد المستبد المتسلط يلجأ في سبيل تحقيق طاعة الجماعة إلى أن يباعد بين أفراد الجماعة وقطاعاتها بعضهم عن بعض حتى ليصل تبادل الإعلام فيما بين قطاعات الجماعة إلى النهاية الدنيا. كما أنه يحرص على أن يتم هذا التفاعل عن طريقه هو فقط، وبذلك يصبح هو في آخر الأمر ركن الجماعة الأساسي الذي لا يستغنى عنه لقيام التفاعل بين قطاعاتها المختلفة، ويقال إنه يترتب على هذا العمل من جانب بالقائد المستبد أمران أولهما: أن تنهار الجماعة وتنحدر إلى الانحلال باختفاء القائد من مسرح الجماعة، وثانيهما أن يصبح التفاعل بين

قطاعات الجماعة من الضآلة بحيث تضمحل روح الجماعة المعنوية وتقل قدرتها على الصمود أمام العاديات والأزمات.

ثانياً: القيادة الديمقراطية: إذ يسعى جاهداً إلى أن يشعر كل فرد في الجماعة بأهمية مساهمته الإيجابية ومشاركته الفعالة في شؤون الجماعة وتحديد أهدافها المشتركة، وهو ينشر المسؤولية بين أفراد الجماعة ولا يقوم بتركيزها في جهة محددة ضيقة وهو يشجع التواصل الفكري بين أفراد الجماعة بعضهم بعضاً حتى تزداد قوة. وهو يحرص على إزالة ما بين أجزاء الجماعة من خلافات ومصارعات كما يقاوم الترتيبات الهرمية التي من شأنها أن تصبح لبعض أفراد الجماعة من الامتيازات والجاه مالا يتمتع به سائر الأفراد.

وقد قامت دراسات كثيرة للمقارنة بين الأسلوبين الاستبدادي (التسلطي) والديمقراطي في القيادة، والتعرف على ما لكل منهما من مزايا ونقائص، ونقول هنا إن من الواجب علينا أن نتفطن دائماً إلى أن القيادة أياً كان نوعها إنما هي وسيلة لا غاية في حد ذاتها، أعني أنها وسيلة إلى تحقيق الأهداف المشتركة العامة للجماعة. وأنه ينبغي ألا يكون لنوع من القيادة فضل على النوع الآخر إلا بمقدار ما يوصل إلى تحقيقه من أهداف للجماعة، وبمبلغ رضا الأتباع عنه. والقيادة الديمقراطية أفضل على العموم من الاستبدادية، ولكنها مع ذلك لا تخلو من أوجه النقص والقصور. فقد تبين من دراسة قام بها لبيب وهوايت (1943) أن الناس يتفاوتون فيما بينهم من حيث استجابتهم للقيادات المختلفة، وأن الجماعة يقل رضاها بالقيادات الاستبدادية إذا كانت قد عرفت القيادة الديمقراطية من قبل. وأن أصحاب الشخصيات التسلطية يفضلون القيادة الموجهة المتسلطة على

القيادة الديمقراطية، وأنهم سريعاً ما يظهرون العداوة بإزاء القائد الذي يبدي أمارة من أمارات الضعف، وكذلك بينت الدراسات أن الحضارات التسلطية أعني الحضارات التي تقوم على احترام سلطان الكبار والرؤساء ومنها الحضارة الألمانية تفضل القيادة المستبدة على ما عداها.

كذلك تتميز القيادة الديمقراطية بأنها تستنهض همم أفراد الجماعة إلى المشاركة الإيجابية في تحقيق الأهداف المشتركة وتنفيذ السياسة العامة التي يكون جميع الأفراد على وعي وإلمام بها. وقد بينت الدراسات والتجارب أن الناس يكونون أكثر فهماً للسياسة التي اشتركوا في مناقشتها ووضعها كما أنهم يكونون أكثر تحمساً واندفاعاً للعمل بمقتضاها وتنفيذها. ومن مميزات الديمقراطية التي تبنى على مشاركة كل أفراد الجماعة في مناقشة الغايات والوسائل أنها تيسر للجماعة الإفادة مما بين أفرادها من فروق فردية ومواهب فردية ونواحي نبوغ وتفوق خاصة؛ فبينما القائد المتسلط المستبد يحتفظ لنفسه فقط بكل الوقائع والمعطيات اللازمة لإصدار القرارات ووضع الخطط، ثم ينفرد هو وحده بذلك، بحد القائد الديمقراطي يشيع هذه الوقائع والمعطيات بين الناس وشعاره في ذلك أن الأمة الواعية العلمية التي أحسنت قيادتها إعلامها وإحاطتها هي أمة قوية موحدة الأهداف والسياسة.

وكذلك تتميز الجماعة الديمقراطية بأن ما بين أفرادها من تماسك وترابط أكبر مما بين أفراد الجماعات ذات القيادة الاستبدادية التسلطية. وقد اتضح من دراسة ليبيت (1943) السابقة أن جماعة الأطفال الذين أتيحت لهم قيادة ديمقراطية كانت أقوى وأدوم من غيرها، وأنها استعصت على التفرق والانحلال عندما غاب عنها قائدها وذلك إلى درجة أكبر وأشد.

على أن للقيادة الديمقراطية بعض المساوئ كذلك فإن عملية القيادة الديمقراطية عملية تستلزم من الوقت والمجهود والتنظيم ما لا قد يتيسر للجماعة خصوصاً في أوقات الأزمات والشدائد، الأمر الذي يترتب عليه أن يصبح الطريق إلى اتخاذ القرارات والبت في الأمور معقداً مكلفاً للجهد والمال بلا جدوى في بعض الأحيان. كذلك من النقود التي توجه إلى القيادة الديمقراطية أنها تقوم على أساس التساوي المطلق بين الناس في الحقوق. ففي الأيديولوجية الديمقراطية أن لكل فرد قيمته في ذاته ولذاته لا لحسبه أو ثروته أو عصبته أو ما إلى ذلك. لكن أبسط الدراية بعلم النفس تضطرنا أن نفهم بأن الناس لا يتساوون من حيث القدرات والتعليم والخبرة وما إلى ذلك مما ينبغي معه أن يتفاوت الناس من حيث حقهم في التأثير والنفوذ في الجماعة، وأن يكون لبعض الناس في تسيير دفة شؤون الجماعة من السلطان على نفوس الآخرين ما لأصحاب الوظائف الفنية والمهن الراقية كالطب والهندسة والصيدلة والمحاماة من سلطان فني على سائر الناس.

ومهما يكن من شيء فإن الذي نحب أن نؤكده هنا أن القيادة الديمقراطية والقيادة المستبدة طرفاً مسطرة متدرجة واحدة، وأن بينهما مراتب وأنه ما من قيادة تبزغ إلا ويكون فيها جانب من هذه وجانب من تلك، وأن لكل جماعة نوعاً من القيادة هي أفضل الأنواع بالنسبة لها، وأن القيادة المثلى بالنسبة لجماعة معينة إما أن تكون أقرب بالنسبة لهذا الطرف أو ذاك، وأن القيادة –أياً كان نوعها– وسيلة لا غاية، لتحقيق أهداف الجماعة المشتركة ومصالحها العامة.

علاقة التنشئة الاجتماعية التربوية في بناء شخصية قيادية:

من خلال عرض ما سبق من التحدث حول تشكيل القيادات الاجتماعية التربوية يمكن القول إن لعملية التنشئة الاجتماعية أهمية في بناء شخصية الطفل في تشكيل شخصية الطفل، فلا تستغرب من هناك مقولة تشير بأن طفل اليوم هو رجل المستقبل، ولذلك أن لعملية التنشئة الاجتماعية الأسرية، أثراً واضحاً في تشكيل شخصية الطفل بحيث تجعله قادراً على الانسجام والتوافق مع الآخرين ولذلك لا بد من عرضنا عدة نقاط يجب أن تتضمنها التنشئة الاجتماعية خاصة في تشكيل القيادة الاجتماعية السياسية.

أ- بالتنشئة الاجتماعية الديمقراطية، بمعنى وجود أنماط من التنشئة الاجتماعية يُشجع ذلك، بحيث للأطفال حريتهم الشخصية الموجهة دون إيذاء بالآخرين والأضرار بهم، وجعلهم قادرين على التعبير عن آرائهم وأفكارهم بصورة إيجابية، بحيث يكون ذلك له أهمية في تشكيل نمط السلوك القيادي لديهم.

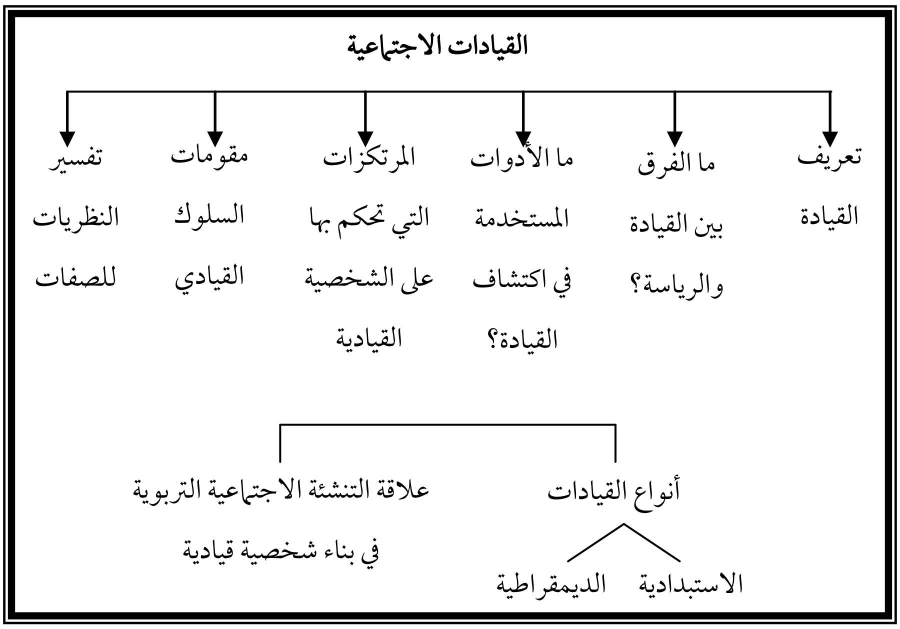
ب- توجيه للأطفال بصورة غير مباشرة، ويتم التعامل معهم بطريقة القدوة كأن يقوم الأب بسلوك أمام طفله دون أن يكون ذلك مقصوداً، وهذا بدوره يؤدي على تقليد الطفل له بصورة مباشرة ولذلك نرى بأن التعليم عن طريق بالتقليد يؤدي إلى تشكيل النمط السلوكي القيادي.

ج- جعل الطفل قدر المستطاع أن يمارس رأيه بشكل فعال، وهذا يجعله قادراً على أن يبدي وجهة نظره بشكل فعال ويجعله أن يكون منسجماً بشكل صحيح.

كل ذلك يجعل الطفل أن يبني شخصية قيادية.

خاتمة:

يُعد تشكيل القيادات السياسية الاجتماعية التربوية من العوامل المهمة في أي مجتمع كان، حيث إن هذا التشكيل يخضع لمسات وصفات محددة، تؤدي في المحصلة النهائية على بناء الشخصية القيادية، ولذلك تم استعراض في هذه الوحدة عدة نقاط من أهمها: تعريف القيادة وصنفها وكيفية اكتشافها، ورأي علم النفس في القيادة، وما هي المرتكزات التي تستند عليها في اكتشاف الشخصية القيادية وإمكانية توافر الصفات القيادية من خلال ما جاءت به نظريات علم الاجتماع النفسي وقد تم ذكر أهم القيادات وأنواعها، وتوضيحاً لذلك يمكن أن نطرح النموذج الآتي:



الوحدة الحادية عشرة

البناء الاجتماعي الأردني وخصائصه

- تمهيد
- تشكيل البناء الاجتماعي الأردني
-ا لنسق القرابي ووحداته الاجتماعية
- بناء الأسرة الأردنية وتطوره
- الطبقات الاجتماعية في الأردن
- العادات والتقاليد والقيم الأردنية
- نظرة المجتمع الأردني للمرأة.
- خاتمة

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الوحدات السابقة إلى تعريف بعلم الاجتماع ومقومات نشوء المجتمعات من ناحية اجتماعية وتربوية، وبالذات تحدثنا عن البناء الاجتماعي بشكل عام وتفسير الباحثين في علم الاجتماع لهذا المجال، ففي هذه الوحدة سنطرق إلى البناء الاجتماعي الأردني وخصائصه حتى سنطرق إلى الأنساق الاجتماعية، وبالذات كيفية بناء الأسرة الأردنية، وسنطرق إلى مفهوم الطبقات الاجتماعية في الأردن.

تشكيل البناء الاجتماعي:

يعيش الإنسان في جمع منظم من بني جنسه، إذ إنه لا يستطيع أن يعيش منفرداً، ويرى معظم علماء الاجتماع أن معيشة الإنسان في جماعة شرط أساسي للتنشئة الاجتماعية، والجماعات الإنسانية تنقسم إلى الأسرة (جماعات أولية)، وهيئات اجتماعية، ومجتمع محلي، وجماعات مؤقتة ومجتمع، والمجتمع هو مجموعة من التناسق أصبحت تكون وحدة اجتماعية وثقافية ووظيفية، أي أنه جماعة من الناس يشتركون فيما بينهم بنسق سلوكي ذاتياً، وقادر على البقاء أطول من فترة امتداد حياة الأفراد، كما أن هذه الجماعات يجب أن تتحد ولو جزئياً عن طريق التفاعل بين أفرادها، ويتضمن المجتمع العناصر الآتية:

- جماعة من الناس تمتاز بالديمومة والاستمرار، وقادرة على أن تستمر مدة أطول من حياة الفرد.

- الثقافة (من لغة عربية ودين إسلامي، وتاريخ وتضامن).
- الإقليم الجغرافي الواضح الحدود.

إن المجتمع الأردني بشكله الحالي وليد تطورات تاريخية وحضارية بعيدة، ذلك أن ظهور المجتمع والإنسان على هذه الرقعة من الأرض قديم جداً، وقد واكب هذا التطور التاريخي انتقال المجتمع من المجموعة إلى القبيلة فالقرية فالمدينة تبعاً لجهود الإنسان نحو التقدم. والمجتمع الأردني جزء من المجتمع العربي فهو يشاركه العموميات الثقافية والتي تشمل المعتقدات الدينية والقيم واللغة، وتقسيم العمل بين الرجال والنساء، وهناك بعض الخصوصيات التي يختص بها المجتمع الأردني كاللباس واللهجة ونوع الطعام.

تشكل المجتمع الأردني منذ تأسيس أمارة شرقي الأردن عام 1921، فشمل تجمعات عديدة يسودها التفاهم والود المتبادل، نتيجة للصلة التاريخية التي جمعت هذه التجمعات.

بلغ سكان الأردن حوالي 3.6 مليون نسة (1) عام 1986 معظمهم من العرب، بالإضافة إلى أقليات من الشركس والشيشان والأكراد والتركمان والأرمن والنور، كما يدين معظمهم بالدين الإسلامي ونسبة قليلة بالدين المسيحي، ويخلو الأردن من السكان اليهود.

النسق القرابي ووحداته الاجتماعية:

اعتاد كل مجتمع على مصطلح خاص به للقرابة، لذا فإنه من الواضح أن مدلول العم أو العمة والخال أو الخالة قد لا يؤدي نفس المعنى عند شعب يؤديه

عند شعب آخر، أو أنه ليس هناك فرق بين مصطلح وآخر، فمثلاً مصطلح العم في اللغة العربية هو شقيق الأب، أما الخال وهو شقيق الأم وكل منهما يختلف عن الآخر، ويعلل النسب، لكن نفس المصطلح في اللغة الإنجليزية Uncle هو الخال أو العم، أي أن كلاً منهما يطلق عليه نفس الاصطلاح، فهنا لا يؤدي هذا المصطلح معنى كما أعطاه في اللغة العربية، وهذا الاختلاف ناتج من أن النسق القرابي يعزى على عوامل اجتماعية صنعها المجتمع، تلك العوامل نابعة من ثقافة الشعب على مر العصور، ويمكن القول بأن النسق القرابي يعزى إلى العوامل البيولوجية الوراثية، فالفرد يرتبط بأمه وأبيه بسبب معيشتهما، واشتراكهما في إنجاب الأطفال، ويرتبط الأطفال بعضهما ببعض بسبب انتمائهم إلى نفس السلالة والأصل، ولا تبدأ الحياة القرابية إلا بابتداء العلاقة بين الرجل والمرأة، وهي علاقة الزواج ومن ثم تكوين الأسرة والقبيلة.

الزواج:

شرع الإسلام الزواج، فهو الرابطة المشروعة بين الرجل والمرأة، ويكون هذا الرباط مستديماً كي ينجب الزوجان الأطفال، وقد شجع الإسلام الزواج وحث عليه الله والرسول قال تعالى: ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ وَمِنْ أَنفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾ [يس]، وقال: ﴿ وَمِن كُلِّ شَىْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٤٩﴾ ﴾ [الذاريات]، وقال: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ [الروم].

وعندما يحدث الزواج تقوم قرابة بين أسرتين ولا تكون بين فردين وحسب، بل تتم علاقة قرابة غير دموية أو ما يسمى بالمصاهرة بين فريقين من الناس،

وتعتبر معظم المجتمعات الحياة الزوجية أفضل سبل الحياة السوية للبالغين، إذ إنه ينتظر من الزوجين أن يجدا في زواجهما إشباعاً لحاجاتهما الجنسية، ووسيلة للتعاون في الشؤون الاقتصادية والحياة الاجتماعية.

ويلتزم المسلمون في الأردن بأحكام الزواج التي شرعها الله والإسلام فقد حددت الآيتان الكريمتان 22، 23 من سورة البقرة تحريم الزواج بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا ﴿٢٢﴾ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِىٓ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُواْ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَٰٓئِلُ أَبْنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٢٣﴾ ﴾ [البقرة].

وعلى الدافع الديني هو العامل الأساس في الزواج قال (ص): «من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم»، كما أن التفاخر بكثرة الرجال من دوافع الزواج بالإضافة إلى الدافع الجنسي والاقتصادي كما ذكرنا، وكان الرجال يكثرون من الزواج في المجتمع الأردني حرصاً على كثرة الأولاد، فكانت عادة الزواج من أكثر من واحدة منتشرة، ومع أن الإسلام أباح الزواج من أربع إلا أنه اشترط العدل بينهم وإلا فواحدة.

وكان الزواج بالبدل منتشراً في المجتمع الأردني بالرغم من بعض الآثار غير المرغوبة التي ترافق هذا الزواج.

ويتم الزواج عادة في جو مليء بالفرحة والرقص والغناء، وكان يقدم العريس طعام الغذاء للمدعوين «مناسف».

الوحدات الاجتماعية:

تتخذ الوحدات الاجتماعية طابعاً تاريخياً، ويمكن تقسيم المجتمع إلى الوحدات الآتية:

- **المجتمع الريفي:** ويشكل غالبية السكان، ويعتبر البناء الاجتماعي الأساسي للمجتمع وتميزه العلاقات الاجتماعية الدولية، وإن كانت بعض هذه المجتمع ترتبط بعلاقات ثانوية.

عاش الريف الأردني قديماً مدة طويلة منعزلاً عن العالم الخارجي إلى حد ما بسبب خلوه من وسائل الاتصال، كما كان أفراد المجتمع الريفي متماسكين، إلى أن ابتدأت الدولة نعني بالريف، باستثناء المدارس، وإصلاح الطرق وتحسين المواصلات وفتح العيادات الصحية، وغير ذلك من أساليب النهوض بالمجتمع الريفي، وبذلك أصبح المجتمع الريفي متطوراً منفتحاً لا يعاني من العزلة.

وتمتاز الجماعات الريفية بما يأتي:

- الأسرة الريفية في الأردن أشد تماسكاً وترابطاً، لأن طبيعة العمل تجعل ضرورة تبادل الخدمات، وتزايد روابط الأسرة، وتحكم العادات والتقاليد في سلوك الأبناء أكثر مما هو في المدينة.
- سلطة الأب ظاهرة في الأسرة الريفية أكثر من سلطة الأب في المدينة.
- المواطن الريفي يقوم بأعمال كثيرة أبرزها الزراعة والحصد وتربية الحيوان.
- يرى الريفي أن كل ما يرفع من شأن أسرته يزيد من شأنه هو بمكانة الأسرة في المجتمع الريفي تحدد مكان الفرد مهما كانت شخصيته قوية.

– النزعة الدينية عن أفراد المجتمع الريفي أبرز إلى الظهور منها لدى المجتمع المدني، فالريفي أكثر محافظة على أداء فريضة العبادة، وأشد حرصاً على التقرب إلى الله.

– **المجتمع المدني:** يشكل السكان في المدينة حوالي 59٪ وتمتاز الحياة في مجتمع المدينة بتقسيم العمل بين الأفراد، مما يؤدي إلى تزايدهم، وممارسة كل منهم بمهنة فنية مختصة، ويتزايد سكان المدينة بسرعة نظراً للهجرة المستمرة من الريف إلى المدينة، ويمتاز المجتمع المدني عن الريفي في المجالات الآتية:

– المهنة.

– البيئة.

– كثافة السكان.

– تجانس السكان.

– التنقل وحركة المجتمع.

–**المجتمع البدوي:** يبلغ عدد سكان البادية حوالي 15 ألف نسمة، ويمتاز هذا المجتمع بالخصائص التالية:

– التمسك بالأعراف والعادات.

– الزواج المبكر، وقد بدأ سن الزواج يرتفع تدريجياً.

– الوحدة في النظام الاجتماعي.

– التطور السريع بسبب برامج تطوير المجتمع، والاهتمام بأحوالهم، كنشر التعليم والتوطين.

خصائص المجتمع الأردني الديمغرافية:

- ارتفاع معدل المواليد، إذ يقدر حوالي (4٪) وتقدر نسبة الزيادة السكانية (3٪).
- فتوة السكان، إذ يبلغ الأشخاص الذين يقلون عن السادسة عشرة حوالي (45٪) من السكان.
- النمو الحضري السريع، إذ إن الهجرة من الريف إلى المدينة في ازدياد مستمر بحيث أصبح سكان المدن يشكلون (59٪).
- يتجمع المهاجرون الريفيون في مناطق معينة، أي يسكنون في حارات خاصة، فأصبحت عمان مثلاً وكأنها قرى صغيرة، حتى الأحياء أصبحت تسمى بأسماء المناطق التي جاءوا منها.

الأسرة الأردنية:

الأسرة نواة المجتمع، ونظام الأسرة من أحدث الأنظمة الاجتماعية التي وجدت على هذه البسيطة، منذ الأجيال الأولى لحياة الإنسان، فهي عامل هام في التربية وإعداد النشء للحياة وبناء شخصية الطفل، وتتميز الأسرة الأردنية بالخصائص التالية:

- التماسك، تجمع الأسرة الأردنية علاقات أسرية متينة.
- التكافل والتعاون والتراحم بين أفراد الأسرة.
- الولاء للأسرة والاعتزاز بالانتماء إليها.

- السلطة للأب، يقوم جميع أفـراد الأسرة بتـوفير الاحـترام لـلأب في جميـع تصرفاتهم، فهو الناطق باسم الأسرة، والمثل لها في الخارج، ولكـن طبيعـة هذه العلاقة تختلف تبعاً لدرجة التحضر التي تعيشـها الأسرة مـن جهـة، وتبعاً للقيم السائدة في المجتمع المحلي الذي تنتمي إليه الأسرة.

بناء الأسرة الأردنية وتطوره:

كانت الأسرة الأردنية فيما مضى كبيرة، تتكون من جميـع الأسر التـي تنتسـب إلى حد واحد بغض النظر عن المكان الذي تعيش فيه، وتضم أبناء العمومة حتى الجار الخاص، ويطلق على هذه الأسرة الحمولة، وتتكون القرية عادة من حمولتين أو أكثر.

وفي العشرينات كانت الأسرة الأردنية السائدة هـي الأسرة الممتـدة (العيلـة) التي تتكون من الأب والأم وأطفالها والأبناء المتزوجين وزوجـاتهم، وأطفـالهم، والعمات والأعمام غير المتزوجين، وتشكل وحدة اجتماعية واقتصـادية، يحكمهـا أكبر الرجال سناً، وكانت تشيع في الريف والبادية، وكانت هـذه الأسرة تنقسـم إلى عدة أسر عندما يموت الجد الذي كانت الأسرة تخضع له، وقد أخـذت هـذه الأسر في التلاشي تدريجياً منذ بضع سنوات.

وعرفت الأسرة المتّعددة (المشتركة) التـي تتكـون مـن أسرتـين أو أكثـر مـن الأسرة الصغيرة، البسيطة (النووية)، وترتبط بعضها ببعض بزيجات متعددة، أي في أحد الأبوين فيها يكون مشتركاً بينهما جميعاً، وتظهر مثـل هـذه الحالـة عنـدما يكون للزوج أكثر من زوجة تسـكن كـل واحـدة مـنهن في مكـان منفصـل مـع

أولادها وبناتها، أو حتى في مكان واحد، وقد أخذت هذه الأسر تقل تدريجياً، واليوم تشيع في الأردن الأسرة البسيطة أو النووية، وتتألف من الأب والأم وأطفالها، وتشيع في المدن، وقد أصبحت هي الصفة الغالبة في المجتمع الأردني.

وظائف الأسرة الأردنية وتغيرها:

تؤدي الأسرة وظائف كثيرة منها:

1- **وظيفة بيولوجية:** تعتبر وظيفة الأسرة الأساسية إنجاب الأطفال لحفظ النوع بأجيال تسهم في العمران الإنساني، لذلك حث الإسلام على التناسل والإنجاب، قال رسول الله **ص**: «تناكحوا، تناسلوا» وقد خلق الله سبحانه وتعالى الزوجين الذكر والأنثى وخلق النطفة، فالناكح ساع في إتمام ما أحب الله تعالى إتمامه، والمعرض معطل ومضيع لما كره الله صنعه، قال رسول الله **ص**: «سوداء ولود خير من حسناء لا تلد» وسئلت فاطمة من هي أفضل الناس؟ قالت: «المرأة الولود الودود».

2- **وظيفة اجتماعية:** وتشمل هذه الوظيفة تهيئة الجو الذي تنمو فيه أجسام الأطفال وعقولهم نمواً سليماً، وتنقل إليهم عناصر التراث الاجتماعي، وتعلمهم الكثير من العلاقات الاجتماعية، كما ترعى الأطفال، وتحفظهم من المخاطر، وتتعهدهم منذ ولادتهم، فتكسبهم القيم السامية والعادات الحسنة، والاتجاهات الإيجابية، كما أنها تروح عنهم بشتى ألوان التسلية الإيجابية المعروفة في المجتمع السليم، وتوجههم إلى المهنة المناسبة.

3- **وظيفة اقتصادية:** تشكل الأسرة الأردنية هيئة اقتصادية منتجة للسلع ومستهلكة لسلع أخرى، وقد كانت فيما مضى تكتفي بنفس إلى حد كبير، فكانت الأسرة الأردنية، تأكل مما تزرع، وتربي الأغنام، وتنسج البسط، إلا أنها اليوم أصبحت مستهلكة أكثر منها منتجة، ويمكن أن تتصف الأسرة الريفية بأنها منتجة أكثر منها مستهلكة، ولعلّ هذا التغير سببه التطور الحضاري، والهجرة الكبيرة إلى المدينة، وظهور هيئات في المجتمع الأردني تتخصص كل منها في إنتاج سلعة أو تأدية خدمة كانت الأسرة تقوم بإنتاجها في الزمن الماضي، فقد كانت الأسرة الأردنية تربي الدجاج، وتنسج البسط، وتزرع الخضراوات، ولكن ظهور هيئات متخصصة حد من هذه الأعمال حتى في الريف والبادية.

4- **وظيفة نفسية:** تعد الأسرة الأردنية الهيئة الاجتماعية التي تتكون فيها عواطف نفسية، وصلات قوية، كالعلاقات التي توجد بين الأطفال والوالدين والأسرة، وبالرغم من وجود النوادي الريادية، والمؤسسات التي يلتقي فيها الأطفال والشباب، إلا أن هذه المؤسسات تعجز عن تكوين العواطف والعلاقات القوية التي يكونها الفرد داخل أسرته.

5- **وظيفة دينية خلقية:** الأسرة هي المدرسة الأولى للأطفال تنقل إليهم تعاليم دينهم، وتهذبهم وتزودهم بالأخلاق التي تعتبرها حميدة، ومفيدة، فتضع النظم الأخلاقية لأفرادها، وعن طريق الأسرة يعرف الأفراد الفرق بين الفضيلة والرذيلة، والخير والشر والحسن والسيء.

وفي الأردن تركز الأسرة على تعاليم الأطفال مبادئ الإسلام وأركانه، وتمكنهم من العقيدة الإسلامية.

وقد تقلصت وظيفة الأسرة قليلاً، فأخذت المؤسسات تساعد الأسرة في معظم الأعمال، كالمدرسة والمؤسسات الدينية، ودور الحضانة، ولاسيما في الدول الأوروبية.

وطرأ في الأردن تغير كبير على وظائف الأسرة، ذلك أن التطور السريع في مظاهر الحياة الاجتماعية، وظهور المؤسسات الإنتاجية أدى إلى تغير في نظام الأسرة، وأصبحنا نلمس خروج المرأة للعمل، وإقبالها على التعليم، ومشاركتها في نفقات الأسرة، مما أدى إلى ارتفاع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، فازدد استخدام مبتكرات التكنولوجيا في شؤون المنزل.

الأسرة النووية الأردنية:

يرتبط ظهور الأسرة النووية في الأردن ارتباطاً وثيقاً بالتحضر والتصنيع وسياسة الحكومة الإسكانية، فأخذت الأسس التي تقوم عليها الأسرة الممتدة تضعف في الوقت التي تساعد على انتشار الأسرة النووية.

الخصائص البنائية للأسرة النووية:

1- **المستوى الاجتماعي**: الاقتصادي: يتميز المستوى الاجتماعي للأسرة الأردنية النووية بارتفاع المستوى التعليمي، وقلة نسبة الأمية، ويلاحظ الفرق الواسع في المستوى بين الرجل والمرأة، ذلك أن الرجال أكثر تعليماً.

2- حجم الأسرة: تميل الأسرة النووية في المجتمع الأردني إلى أن تكون متوسطة إلى كبيرة الحجم، أي يتراوح عدد الأبناء بين 5-8 أفراد وهو عدد كبير.

3- السكن المستقبل: أشير في دراسة مجد الدين عمر خيري إلى أن معظم الأسر النووية تسكن في جبل آخر غير الجبل الذي يسكن فيه والدي الزوج.

4- الزواج القرابي: أشارت دراسة مجد الدين خيري إلى أن معظم الشباب أخذوا يميلون إلى الزواج من نساء لا قرابة معهن، وأن الزواج من بنات العم أخذ يضعف.

5- تماسك الأسرة: بالرغم من انتشار الأسرة النووية إلا أن التماسك الأسري ما زال قوياً.

وظائف الأسرة النووية الأردنية:

تركز الأسرة النووية على الوظائف الأردنية

- **الوظيفة العاطفية:** أي أن العلاقات الأولية حميمة توفر لأفرادها الإشباع العاطفي اللازم لتحمل رسمية العلاقات بالمجتمع الحضري، كما ترتبط هذه الوظيفة بإنجاب وتنشئة الأطفال.

- **الوظيفة الاستهلاكية:** تعتبر الأسرة النووية هي المستهلك الرئيس لمنتجات التنظيمات البيروقراطية.

-**النشأة الإنجازية:** تركز الأسرة على إكساب الفرد أنماطاً سلوكية وقيماً تعلي من شأن النجاح العملي.

- **الحراك المهني والجغرافي:** تميل الأسرة إلى أن تنتقل سعياً وراء الفرص المهنية.

- **الأسرة الأردنية النووية:** ليست منعزلة، بل تخضع علاقاتها مع الأقارب بشكل أساسي للاختيار والانتقاء، كما أن الأسرة تزر والدي الزوجة والزوج، وتستقبلهم أيضاً، بل أن خروج الأسرة في شطحات يتم بمصاحبة والدي الزوجين، وإخوانهم.

وتشير دراسة مجد الدين عمر خيري إلى أن الأسرة تتلقى مساعدات مالية قليلة من الأهل، وأن معظم الأسر النووية تساهم في تعليم الأقارب، كما تميل إلى اقتراض من غير الأقارب، وإرسال الهدايا وقبولها.

الطبقات الاجتماعية في الأردن:

يُعد المجتمع الأردني من المجتمعات حضارياً، فهو مجتمع عربي مسلم، والأقليات الدينية واللغوية التي تعيش في تفاعل تام مع غالبية السكان، ويمتاز المجتمع الأردني، بأنه مجتمع مفتوح طبقياً أي أن الحركة الاجتماعية لا ترتبط بالعنصر أو السلالة أو الأصل العائلي كما هو الحال في بعض المجتمعات المغلقة طبقياً في جنوب الهند.

لقد كانت الطبقة واضحة المعالم في العهد العثماني، إذ كان المجتمع ينقسم إلى عدة طبقات أبرزها الفلاحون والإقطاعيون، والتجار، وكبار الموظفين والحكام، وعندما احتل الإنكليز شرقي الأردن كرز على تعميق الصراع بين السكان انطلاقاً من شعار فرق تسد.

ولا شك أن تقدم التعليم وتحسن المواصلات والاتصال والتجارة والبطالة أدى إلى ظهور أنماط جديدة من التفاعلات الاجتماعية والطبقات الاجتماعية، إلا أن هذه الطبقات ليست واضحة المعالم، ويمكن الانتقال من درجة إلى أخرى، ويمكن أن نقسم المجتمع الأردني تجاوزا إلى ثلاث طبقات تعتمد إلى حد كبير على الدخل وهي:

- **الطبقة الأولى:** وتشمل كبار التجار والملاك والصناع وذوي الدرجات العليا من الموظفين بالإضافة إلى الوزراء.
- **الطبقة الثانية:** وتشمل التجار والمزارعين والموظفين من الدرجة الثانية.
- **الطبقة الثالثة:** وتشمل الموظفين من الدرجة الثالثة والعمال.

العادات والتقاليد والقيم الأردنية:

تعتبر الثقافة السمة الأساسية التي تميز المجتمع من غيره من المجتمعات، ولا شك أن الثقافة التي تميز المجتمع الأردني هي الثقافة العربية الإسلامية، ذلك أن هذه الثقافة نشأت وتشكلت عبر الأجيال أساسها العقيدة الإسلامية، واللغة العربية، والتاريخ والمصير المشترك، وقد انبثق عن هذه المقومات مفاهيم مشتركة استخدمها العربي المسلم في حياته، ميزته عن غيره من المجتمعات كمظاهر الحياة والأنماط الأسرية.

وبالرغم من إن المجتمع العربي يشترك بعموميات تجمع أفراد الأمة ولاسيما العادات والتقاليد والقيم، إلا أن هناك لكل بيئة عربية خصوصياته، كاللهجة

المحلية لسكان قرية، أو ارتداء ملابس من نمط خاص يتميز بها سكان منطقة إربد عن منطقة الطفيلة مثلاً.

العادات والتقاليد والقيم:

1- العادة:

العادة هي اللغة العود، وهو تجربة الشيء مرة بعد مرة حتى يصبح مألوفاً، والعادة الاجتماعية هي سلوك يكتسب ويتعلم، ويمارس اجتماعياً، ويستمر فترة طويلة حتى يثبت وتقسم العادات إلى:

أ- عادات فردية: وهي تختلف من فرد إلى آخر، مثل عادات المشي، وطريقة الأكل، وقص الشعر .. أي أن العادة الفردية أسلوب فردي، وهي عادات شخصية بحة ترتبط بذوق الفرد نفسه.

ب- العادات الاجتماعية: وتتكون هذه العادات بالحياة في المجتمع والتفاعل مع أفراده، كعادات الزواج، وفي المجتمع الأردني عادات متنوعة منها ما هو سلبي كإطلاق النار في الأفراح، وعادات النساء في الأحزان، والإسراف في تكاليف الزواج، ومنها ما هو إيجابي كإكرام الضيف والتحية.

وتتميز العادات بالخصائص الآتية:

1- التلقائية: يمارس المجتمع عاداته بشكل تلقائي، فالعادات سابقة للفرد، يكتسبها بعد ولادته، ويطبقها في حياته اليومية.

2- **الإلزامية والجبرية:** يفرض المجتمع العادات على الفرد، وتنتقل من جيل إلى جيل، وانحراف الفرد عن هذه العادات يخرج الإنسان، فالأسرة التي تعيش في قرية نائية في الأردن يلتزم أفرادها بلباس أهل القرية وبتحرجون ارتداء ملابس تغاير عادات أهل القرية.

3- **عادات تسربت من أساطير الشعوب الأخرى،** مثل أخذ عادة التشاؤم من نعيق البوم، أو وضع الخرزة الزرقاء لمنع الحسد كما كان يفعل البابليون أو قراءة الكف كالفراعنة، أو استخدام التمائم لحماية الأطفال.

4- **تنوع العادات في المجتمع:** تتنوع العادات في التفصيلات من بيئة لأخرى حتى في المجتمع الواحد، مثل عادات الطعام، والزي، والزواج والأغاني، فالفتاة في قرية من قرى معان ترتدي ثوباً يصل إلى الكعبين، في حين نرى أن الفتيات في مدينة إربد أو العقبة أو عمان تكون أثوابهن فقط إلى الركبتين والأمثلة كثيرة على ذلك منها استخدام اليد أو الملعقة في أكل المنسف.

5- **الرغبة في التمسك بالعادات،** فالرجل الذي اعتاد ارتداء الكوفية يصعب عليه خلعها، والمرأة التي ترتدي المنديل على رأسها لا تخلعه حتى في بيتها في غالب الأحيان.

وللعادات فضل في حفظ كيان المجتمع وتماسكه، واستقراره، وتقوم بعدة وظائف بطريقة غير مباشرة، إذ تسهل على المجتمع أمور حياته، وتجعله يمارس أعماله دون جهد كبير، كما تعطي الحلول الكثيرة من الأمور كطرح السلام إذا التقيت مع شخص في الطريق، وترشد العادات والفرد وتوجهه نحو الأنماط السلوكية كإكرام الضيف.

2- التقاليد:

التقاليد هي مجموعة النظم الأصلية التي استقر عليها عرف كل جماعة، وهي مأخوذة في الغالب من تجارب الأجيال المتعاقبة، أي أنها أشكال من السلوك والتصرفات الجماعية التي تنتقل من جيل لآخر، ولذلك لها مكانة القداسة لدى أفراد المجتمع، لأنها تعتبر في نظرهم الأفعال التي تحفظ هيبتهم، وتمنحهم العزة، والاعتبار في المجتمع الذي يعيشون فيه.

والتقاليد ذكريات الماضي والتجارب التي تمر بالجماعات في ماضيها والتي يتناقلها الخلف عن السلف، والعادات الحسنة تتوارثها الأجيال المتعاقبة فتصبح تقاليداً، وتنقل في صور ثلاث:

أ- التقاليد الشفوية وتسود المجتمعات البدائية، وتنتقل التقاليد شفوياً كالحكم والأمثال.

ب- التقاليد المكتوبة: وتنتقل بوساطة الرموز المكتوبة التي تحمل معاني خاصة أو المؤلفات الكتابية التي تتركها الجماعات السابقة.

ج- التقاليد التي تنقل بالتجربة كطريقة الزراعة والحصاد التي لا تحتاج لكتابة.

وتتميز التقاليد بأنها مكتسبة ويصعب تغييرها بسهولة وسرعة، بل يتمسك بها المجتمع، ويرى علماء الاجتماع أن التقاليد هي أقوى العوامل في ثبات الشخصية الاجتماعية في توالي الأجيال وتتمثل في الطقوس والمراسم كعزف الموسيقا في الاستقبالات، والرموز كالإشارات التي توضع على أكتاف الجنود، والأغاني، والأناشيد الوطنية.

3- القيم:

هي مقاييس تستخدم لتحديد وتوجيه الأفكار والأعمال في سلوك الفرد أو الجماعة، والقيم نوعان:

أ- قيم مطلقة، وهي القيم التي يطلبها الإنسان لذاتها، وليس من أجل غرض آخر خارجي عنها كالحق والخير والجمال، وهذه القيم ليست وسائل وإنما غايات، وهي ثابتة لا تتغير ولا تتبدل مهما تعاقبت الأجيال.

ب- القيم النسبية، وهي وسائل وليست غايات، فالريفي يجعل للمطر قيمة كبيرة إذا ما قورن بالمواطن الذي في المدينة، ولكن القيمة ليست لذات المطر بل للنفع.

مصادر القيمة:

ورث مجتمعنا القيم من مصادر مختلفة منها:

- المصدر الجاهلي منها ما هو ذو طابع إيجابي أقره الإسلام كالكرم وحسن الجوار، ومنها ما هو ذو طابع سلبي كالثأر واحتقار العمل اليدوي، وتفضيل الذكور على الإناث.
- مصدر إسلامي كالإيمان بالله والرحمة والصبر والعدالة والجهاد، والصدق، النخوة، الشهامة.

الخطبة عند العرب في السابق:

تعتبر الخطبة فاتحة الزواج وطريقاً إليه، وقد نظم الإسلام أمر الزواج فأباح للرجل أن يتزوج المرأة وفق الشريعة الإسلامية وأباح له أن يجمع أربع نساء إلا

إذا خاف عدم العدل فواحدة، ولم يبح للمرأة إلا أن تكون تحت عصمة رجل واحد، وأجاز لها أن تتزوج إذا أصبحت من دون زوج.

ويبدو أن الخطبة كانت تتم مباشرة ودون وساطة عادة عند العرب قديماً، فقد قبلت أخت النعمان بن المنذر خطوبتها من سهل بن مالك، إلا أن عادات العرب كانت لا تحبذ زواج الفتاة من قبيلة أخرى.

ظاهرة الاختلاط عند الأرادنة:

كان اختلاط الرجل بالمرأة ظاهرة طبيعية في الريف والبادية على السواء، وكان هذا الاختلاط شريفاً، بل كان الرجل يحافظ على الفتاة محافظته على إخواته وقد كانت الفتاة ترافق الرجل في الحقل، أو إلى العين لتملأ المياه، بل وتركب خلفه على الفرس، وكان الرجل يرافق النساء لحمايتهن من الحيوانات المفترسة كالضبع.

خطبة الفتاة للرجل:

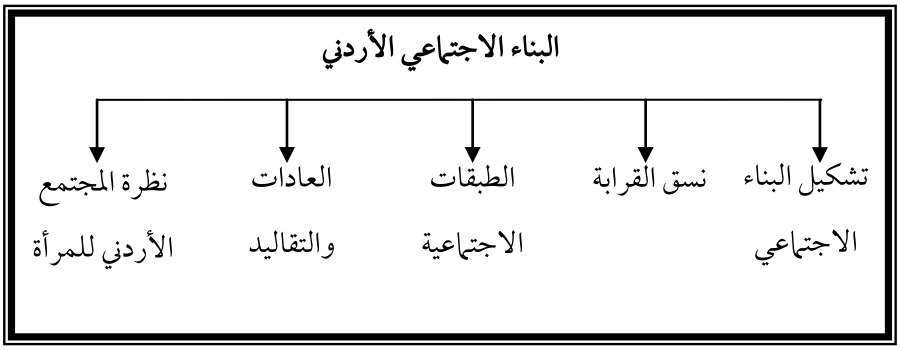
كانت الفتاة تعجب بشجاعة الرجل وفروسيته، ويعتبر الكرم في المقام الثاني بعد الشجاعة، فإذا وجدت من يتصف بالشجاعة والفروسية طلبت منه أن يتقدم لخطبتها من والدها، وما اختيارها له إلا من نوع التشريف والتكريم له، وكانت بعض الفتيات يسررن بإخبار جمالهن عن طريق الشعراء المتجولين فيتغنى بها الشعراء، ويهواها البعض من الشعر، بل وقد يهيم بها، ويبوح بسره لبعض النساء المسنات، لتساعده على الزواج ممن يحب.

نظرة المجتمع الأردني للمرأة:

لقد تغيرت النظرة للمرأة في المجتمع الأردني في كل من المدينة والريف والبادية، فأصبح لها الحق في التعليم في كل من المدارس والجامعات وكذلك أصبح لها الحق في التوظيف، والميراث، وأخذت تتساوى مع الرجل، كما أصبح لها الحق بترشيح نفسها للبرلمان، وما إلى ذلك، وهذا يعود للتطور الحضاري والفكري الذي وصله الأردن بنشره مؤسساته المنظمة التي تعمل على إعطاء الفرد حقه، ولذلك أصبح للمرأة مكانة اجتماعية لا يستهان بها.

خاتمة:

إن الوحدة السابقة تطرقت إلى تشكيل البناء الاجتماعي الأردني آخذة بعين الاعتبار عدة مجالات من أهمها نسق القرابة وبناء الأسرة الأردنية والطبقات الاجتماعية والعادات والتقاليد ونظرة المجتمع الأردني للمرأة. من خلال ما تم عرضه يمكن توضيح ذلك بالنموذج الآتي:



الوحدة الثانية عشرة

المؤسسات الاجتماعية التربوية

- تمهيد
- المؤسسات التربوية.
- الأسرة.
- المدرسة.
- أماكن العبادة.
- وسائل الأعلام.
- أماكن العمل.
- أماكن الترويح.
- الخاتمة.

تمهيد:

تعتبر التربية عملية مستمرة مدى الحياة، وهي بالتالي عملية تكيف المتعلم مع بيئته الطبيعية والاجتماعية، وعملية التكيف هذه عملية مكتسبة يتعلمها الفرد ممن يعيشون حوله. ولكن هذا التعلم التكيفي يحتاج إلى وساطة تنقله من جيل إلى آخر. والوسائط التي تقوم بعملية نقل التراث وتربية الناشئين بما يناسب المجتمع وثقافته تتنوع وتتبدل مع نمو الفرد وتطوره .. والوسائط التربوية مصطلح يطلق على المؤسسات التي تقوم بعملية التربية ونقلها من جيل إلى جيل. ويطلق عليها أحياناً المؤسسات الاجتماعية.

ودور هذه المؤسسات التربوي كبير جداً حيث يبدأ الفرد يتطبع بطباع الجماعة وما يرضاه المجتمع وتكسب الفرد السلوك الثقافي النابع من التراث المتراكم على مر الأجيال.

وتتميز جميع المؤسسات الاجتماعية بدرجة معينة من الدوام والاستمرار، فالنظم الخاصة في المعتقدات وطرق العمل لا تنتظم في مؤسسات اجتماعية إلا بعد أن تكون قد أصبحت مقبولة بصفة عامة لفترة معقولة من الزمن. وبإمكان هذه المؤسسات الاجتماعية أن تستمر لقرون عديدة من الزمن.

ولكل مؤسسة اجتماعية هدف تسعى إلى تحقيقه أو أهداف عدة، ويكون هذا التحقيق في ظل النظام الثقافي السائد في المجتمع وعن طريق تحقيق هذا الهدف تقوم المؤسسات الاجتماعية بوظيفتها الاجتماعية.

ويمكن أن تعرف المؤسسة الاجتماعية بأنها مجموعة من الأفراد ترتبط بروابط اجتماعية أو فكرية أو مهنية بحيث تشكل نسقاً اجتماعياً متكاملاً ويخضع لذلك (العائلة، القبيلة، المؤسسات التجارية والمؤسسات الاجتماعية الرسمية، المؤسسات التربوية الأحزاب السياسية وما إلى ذلك).

وتشير الدراسات بأن المؤسسات الاجتماعية تقوم بدور فعال في عملية التنشئة الاجتماعية والتربية والتنمية. فمن هذا المنطلق فإن المؤسسات الاجتماعية لها دور فعال أو أساسي في تشكيل البناء الاجتماعي من ناحية، وتحديد الأنماط الاجتماعية من ناحية أخرى، فللأسرة دور كما للمدرسة دور أساسي في عملية التطبيع والتشكيل الاجتماعي للطفل ولاسيما أن الطفل يستمد العادات والتقاليد والقيم من خلال العمليات التي يقوم بها.

المؤسسات التربوية:

هناك خمس مؤسسات تربوية تساعد في نقل التربية إلى الأفراد وهي:

- البيت.
- المدرسة.
- أماكن العبادة.
- وسائل الإعلام.
- أماكن العمل.
- أماكن الترويح والاستجمام.

ويعرف كلباتريك هذه المؤسسات (إن المؤسسات الاجتماعية هي التي تنظم علاقة الأفراد بعضهم ببعض هادفة من ذلك تحقيق حياة أفضل للفرد والجماعة).

وما دامت العملية التربوية مستمرة طوال الحياة فإن وظائف هذه المؤسسات مستمرة فتبدأ في الحياة المنزلية وتمر بالمدرسة ثم المجتمع وتنتهي بنهاية الحياة.

(1) البيت (الأسرة):

يعتبر البيت أو الأسرة هي البيئة التربوية الأولى للطفل وهي التي تشكله حسب الروح السائدة المكونة لهذه الأسرة، وكثيراً ما يؤثر فيه كل ما يحيط به سواء شكل المنزل، وطريقة العيش فيه ومحتوياته وموقعه والحي الموجود فيه.

وتقوم الأسرة بسد حاجات الطفل الأساسية في مراحل نموه وهي:

1- الحاجة إلى الطمأنينة وهي من أهم الأخطار التي قد يتعرض لها.

2- الحاجة إلى المغامرة واكتساب الخبرات والاعتماد على النفس.

3- الحاجة إلى تقدير الآخرين.

4- الحاجة إلى الحب المتبادل أي يجب أن يحب وَيُحِبّ.

ومن خلال عرض ما سبق يمكن القول بأن الزواج يُعد الأساس في الأسرة ولذلك تعددت أنواعه ومن أهم أنواعه:

الزواج المنحانوجاجي: زواج رجل بامرأة وهو سائد في المجتمعات المتحضرة.

الزواج البولوجاجي: وهو سائد في المجتمعات الزراعية زواج رجل بـأكثر مـن امرأة.

الزواج الجماعي: نعني به زواج مجموعة من الرجال مجموعة من النساء يعيشـون في بيت واحد وليس لعلاقاتهم حدود.

أما خط النسب قد يكون خطاً أموياً وخطاً أبويـاً والـذي يفـترض أن نسـب الطفل لأمـه أو لأبيـه والـذي يحـدد ذلـك طبيعـة الثقافـة الاجتماعيـة التربويـة والدينية.

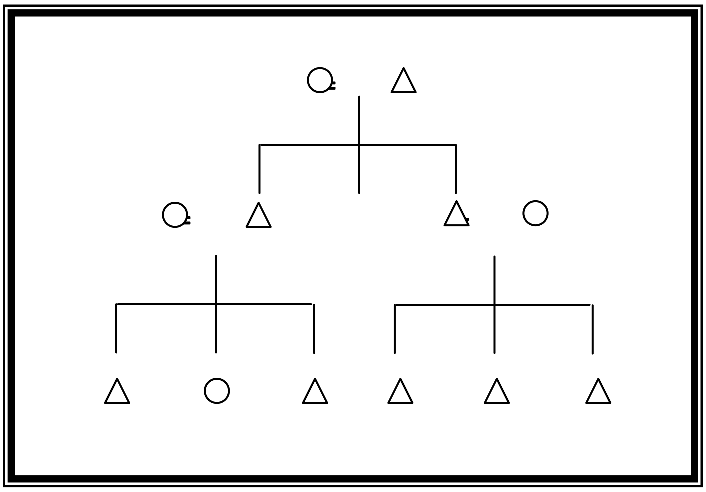
أما السلطة فقد تكون للأم أو للأب في المجتمعات العربية.

أنواع الأسر:

تعددت الأسرة ونماذجها في العالم ومن أشهر أنواعها:

1- الأسر النووية ومنهـا العائلـة الكبـيرة ويُقصـد بهـا العشـيرة وتشـير بعـض الدراسات في هذا المجال وبالذات في علم الاجتماع الأسري بأن الـذي يـؤثر على تركيب الأسرة نوعية الزواج سواء كان ذلـك في مجتمعـات متحضرـة أو بدائية حيث أشاروا إلى عدة أنواع من الزواج.

2-الأسرة الممتدة وتضم كلاً من الأجداد والآبـاء والأبنـاء والأعـمام والعـمات وتضم أكثر من جيلين والشكل الآتي يوضح نموذجاً للأسرة الممتّدة.



وظائف الأسرة التربوية:

1-التربية الجسمية أو الجسدية: وتظهر في حفاظ الأسرة على بقاء الطفل وذلك عن طريق تهيئة طعامه وشرابه والاعتناء بصحته.

2- التربية العقلية: وذلك بالاعتناء بـالمؤثرات التـي يمكـن أن تعطـل أو تـؤثر بالعقل.

3- التربية العقلية: وذلك بأن تعلم الأسرة أفرادها الصغار كيف يعيشون حيـاة فاضلة تناسب قيم وخلق مجتمعهم.

4- التربية الاجتماعية: ويكون ذلك بتعليم الأبناء في الأسرة كيف يتعاملون مع أقرانهم تعاملاً صحيحاً.

5- التربية الدينية: وذلك بتعليم أفراد الأسرة أمور عقيدتهم.

التخطيط الجنسي يمكن توضيحه بالشكل الآتي:

يؤدي في المحصلة النهائية إلى تحديد الأدوار الاجتماعية ويمكن أن نوضح ذلك من خلال المعادلة الآتية:

التخطيط الجنسي	+	الأدوار الاجتماعية	=	الشخصية الاجتماعية
ذكور - إناث		أخ - أخت		

(2) المدرسة:

تعتبر المدرسة مؤسسة تربوية تقوم بمهمة التربية إلى جانب البيت وتتعاون معه في خلق جيل جديد يؤمن بثقافة المجتمع ويسير في ظلالها.

فالمدرسة إذاً هي المؤسسة العامة التي أنشأها المجتمع لتتولى تربية تنشئة الطالع ويقول بسمارك (إن الذي يدير المدرسة يدير مستقبل البلاد).

ويقول جون ديوي إن بإمكان المدرسة أن تغير نظام المجتمع إلى حد معين وهذا عمل تعجز عنه مؤسسات أخرى.

وظائف المدرسة التربوية:

1- نقل تراث الأجيال السابقة إلى الأجيال الحاضرة.

2- الاحتفاظ بالتراث الثقافي.

3- تبسط المدرسة تراث الأمة المتراكم وتصنفه بشكل متدرج يناسب قوى الطفل واستعداداته وقدراته ونموه.

4- توسع المدرسة أفق الأفراد وتنمي مداركهم في اطلاعهم على ثقافة الأمم الأخرى من حولهم إلى جانب تعريفهم في ثقافتهم ومقارنتها بالثقافات الأخرى.

5- تصهر المدرسة الطبقات الاجتماعية وتزيل الفوارق بين الأفراد وتوجد كثيراً من الميول وتجمع الأفراد نحو أهداف وانتماءات وولاءات موحدة.

6- تغير المدرسة وتطور الحياة في المجتمعات وذلك بعرض المشكلات المختلفة وإتاحة الفرص لحل تلك المشكلات وتنقل الجماعة من حالة إلى حالة أفضل.

وتعتبر المدرسة المؤسسة التربوية الرئيسة التي تخدم المؤسسات التربوية الأخرى كالبيت، والمؤسسات الأخرى، وتقوم المدرسة بعدة وظائف إلى جانب الوظائف السابقة منها أيضاً.

- **أداة الاستكمال:** أي أنها تكمل تربية البيت وتُعوِّد الفرد على الحياة في مجتمعه الكبير.
- **أداة تصحيح:** تصحيح الأخطاء التي ترتكبها مؤسسات أخرى في المجتمع كبعض العادات التي تروج عن طريق السينما.
- **أداة تنسيق:** أي أنها تنسق الجهود التي تبذلها سائر المؤسسات لترشدها إلى أفضل الأساليب التربوية.

إن المدرسة الحديثة بواقعها الحالي صورة مصغرة للحياة يتدرب فيها التلاميذ على محبة العلم وإنجازه. والتعاون الاجتماعي وإيجاد الفرصة لتنمية مواهبهم وميولهم واتجاهاتهم.

(3) أماكن العبادة:

لعبت دور العبادة ولا تزال تلعب دوراً كبيراً في العملية التربوية إذ إن الأديان السماوية والمعتقدات غير السماوية تقوم على أخلاقيات معينة ولها أسس ونظم وقيم وسلوكات محددة وأنماط حياة خاصة.

وأماكن العبادة شأنها شأن أي مؤسسة تربوية أخرى تؤثر في حياة الأفراد تأثيراً تربوياً إلى جانب تأثيرها الديني والخلقي، وكثير من المؤسسات الدينية (وخاصة في أمريكا) تقوم بالعملية التربوية كاملة من خلال التربية الدينية والحث على التمسك بالقيم والعادات والتقاليد والعرف والأنماط السلوكية النابعة من تراث الأمة الديني أو العقائدي.

وهناك دور تربوي إلى جانب الدور الديني في بعض أماكن العبادة عند المسلمين مثل (الجوامع) حيث تقوم بإعطاء دروس تربوية تثقيفية في شؤون الحياة اليومية والعملية.

(4) وسائل الإعلام:

المقصود بوسائل الإعلام المؤسسات الحكومية أو الأهلية التي تنشر الثقافة للجماهير وتعنى بالنواحي التربوية كهدف لتكيف الفرد مع الجماعة المحلية ومن هذه المؤسسات: الإذاعة – التلفاز – والصحف المحلية – ودور السينما – ولهذه المؤسسات دور فعال وكبير ومؤثر وتعتبر هذه المؤسسات ذات حدين أحدهما نافع إذا ما استغل للفائدة والتثقيف – والآخر ضار إذا ما أسيء استعماله وهذه المؤسسات هامة لأنها واسعة الانتشار وسريعة الاتصال ومتوافرة لدى عدد كبير

من المجتمع وعن طريق هذه المؤسسات يمكن نشر المبادئ الجديدة والأسس السلمية والآراء القيمة والتوجيه التربوي الصحيح والقيم التي يرضى عنها المجتمع المعني.

(5) أماكن العمل:

إن للمؤسسة المهنية أو مؤسسة العمل دور كبير في نشر الوعي التربوي ويبدأ دورها في العادة بعد أن ينتقل إليها الفرد منهياً الدراسة والحياة المدرسية، لذا فإن دور هذه المؤسسات ناضج من الناحية العقلية والجسمية والعضلية وتقوم هذه المؤسسات بالتأهيل المهني ونشر الوعي الثقافي بين أعضائها، الوعي الذي ينمي ثقافة الأفراد ويعرفهم بشؤون حياتهم العامة ويكيفهم لأوضاعهم الجديدة.

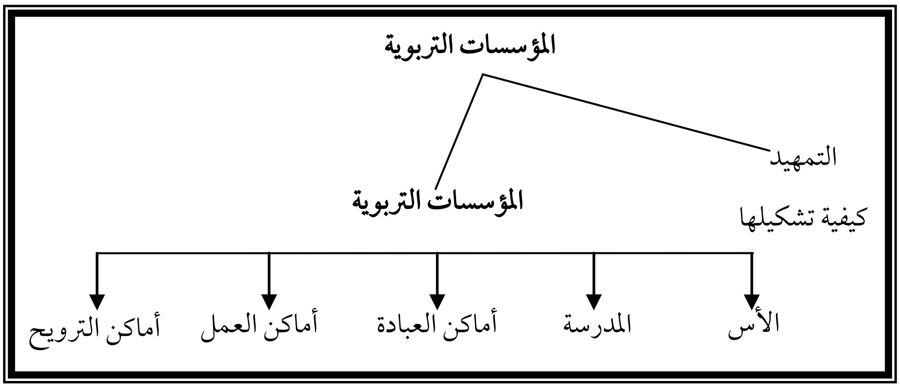
(6) أماكن الترويح والاستجمام:

وهي المؤسسات التي تقوم إلى جانب الترويح عن النفس بنشر الثقافة وتتعهد الأجيال وتربيهم جسمياً وخلقياً وثقافياً واجتماعياً ونفسياً وتخلق منهم أعضاء متكيفين مع مجتمعهم مؤمنين بالعمل الجماعي ولديهم ولاءات وانتماءات لمجتمعهم ومؤسساتهم ومن هذه المؤسسات (الأندية الرياضية).

خاتمة:

إن للمؤسسات السابقة الذكر أثراً كبيراً في عملية التربية ودوراً هاماً وبارزاً لهذه المؤسسات، ونحن في تقريرنا هذا قمنا بتسليط الضوء على هذه المؤسسات ووظائفها في المجتمع والدور الذي تقوم به تجاه الفرد والمجتمع ودورها الإيجابي في عملية التطبيع الاجتماعي من أجل التوصل إلى إنسان صالح ومتكيف مع الفرد والجماعة.

من خلال عرض ما سبق يمكن أن نضع المخطط الآتي الذي يوضح ذلك.



الوحدة الثالثة عشرة

تحليل لبعض الأفكار الاجتماعية التربوية التي وردت في مقالات معاصرة

- تمهيد
- مقالة هشام شرابي
- الهوية الاجتماعية السياسية (إدوارد سعيد)
- الخاتمة

تمهيد:

إن المتتبع للمقالات التربوية التي وردت لبعض الباحثين والكتاب الذين كتبوا في هذا المجال أمثال: هشام شرابي وإدوارد سعيد نجدهم يركزون على قضيتين أساسيتين:

القضية الأولى: البناء الأسري وتشكيل هذا البناء وفقاً لمجموعة القواعد والأسس السيوسيولوجية (اجتماعية)، وهذا يتم وفقاً لدراسات نقدية لتركيب الأسرة العربية وتشكيلها، كما العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بناء الأسرة العربية فكتاب مقدمات في المجتمع العربي للدكتور هشام شرابي وضح بنية الأسرة العربية وتشكيلها. وتأثرها بالأنظمة الاجتماعية والسياسية فالمتتبع لمقالاته يجده يركز على العوامل الذاتية خارجية وذاتية وداخلية، فيشير على سبيل المثال إلى أن المعتقدات الدينية والثقافية والاجتماعية لها أساس، وتأثير واضح على بنية الأسرة العربية.

القضية الثانية: مجموعة الممارسات والسلوكات اليومية التي ينتهجها أفراد الأسرة ضمن البيئة الاجتماعية التي ينتمون إليها، فلا نستغرب مثلاً الدكتور وإدوارد سعيد عندما يتحدث في مقاله بعنوان التركيبة الاجتماعية السياسية للمجتمع العربي حيث إنها تؤثر على سلوكات وممارسات الأفراد وبالمقابل نجد شرابي يؤكد على بعض الأنماط السلوكية السائدة في الأسرة العربية كالاتكالية والعجز والهروب والسلطة الأبوية.

من خلال العرض السابق نأخذ بعضاً من الأنماط الاجتماعية بشيء من التفسير والتحليل الذي ينطلق من الواقع، فعلى سبيل المثال شرابي يجد في السلطة الأبوية دوراً هاماً في تشكيل السلوك فعلى سبيل المثال أن مبدأ السلطة الأبوية ضمن الأسرة العربية ينقسم إلى نموذجين.

الأول: امتاز بالسلطوية العامة فالأب له السلطة المطلقة وعلى الأولاد والنساء عليهم أن يطيعوا أوامره دون تردد وهذا ما يخلق القهر النفسي لدى الطفل ويجعل سلوكه متردداً خائفاً غير متوازن وغير منسجم.

الثاني: تُمثل بعلاقات مثالية كالحرية الموجهة للأطفال، وهذا ما يسود لدى الطبقات الغنية، التي يمكن أن تعطي للأطفال نوعاً من الحرية الموجهة كما أكد عليها بعض الأدباء والمفكرين، كما أكد بأن هناك بعض التفسيرات نوضح مفهومين منها وهما:

1- تفسير بعض الظواهر الغيبية وفقاً لمسلمات وردت في الكتب السماوية.

2- منح الفرد نوعاً من الثقة والاستقرار.

3- تهذيب السلوك اليومي للفرد وإزالة بعض الأنماط السلوكية غير المقبولة كالحقد والكراهية والحسد والجشع والكذب ... إلخ.

كما أكدت دراسة شرابي أهمية انصياع الفرد للعادات والتقاليد التي يفرضها الحي:

الذي نعني به الحارة أو القرية الصغيرة التي يقطن فيها الأفراد، فيتعلم منهم مجموعة من الأعراف والعادات والتقاليد التي ليست مكتوبة في الكتب والتراث ولكن قد يلزم بها المجتمع المحلي أفراده.

فعلى سبيل المثال لا يجوز لشخص ما في مجتمع صغير أن يخرج عن عاداتهم وتقاليدهم بالرغم من أن هذه العادات ليست صحيحة ولكنه ملزم بتطبيقها شاء أم أبى ولهذا فإن هذه العادات والتقاليد تستدخل لدى الفرد ومن ثم يتقمصها منذ الطفولة.

العجز: نعني به عدم اتخاذ القرار اتجاه موقف معين ما نهائياً فالعجز قد يكون اجتماعياً وقد يكون العجز سلوكياً وقد يكون العجز كسراً لشوكة الإنسان أو ثقته بنفسه فكل هذه الأفكار كما ذكرها شرابي راجعة لأنماط تنشئة اجتماعية خاطئة لا يستطيع الطفل الخروج عن إطار النمط الاجتماعي الذي حدد له منظومة سلوكية ما هو حرام أم حلال.

على ضوء ما سبق يمكن أن نطرح خمس قضايا لها أهمية في البناء التربوي الاجتماعي للمجتمع.

أولاً: اتجاهات الأسرة الفكرية والاجتماعية نحو موقف معين أو نحو ظرف معين لها أهمية في البناء الفكري التربوي.

ثانياً: الثقافة والشخصية تعد من العوامل الهامة التي تشكل البناء التربوي الاجتماعي للفرد والجماعة.

ثالثاً: طبيعة المعتقدات الدينية والروحية أو ما يطلق عليها ثقافة الروحانيات ولها تأثير على البناء التربوي الاجتماعي للأسرة والفرد.

رابعاً: قضية اختلاط الثقافات أو انتقالها مع بعضها بعضاً بحيث يؤثر ذلك على النمط السلوكي اليومي للفرد على التشكيل السيوسولوجي لأفراد الأسرة.

خامساً: تأثير وسائل الأعلام المرئية والمسموعة ومدى تطورها الـذي وصـلت إليها من تقدم وتطور أثرت بشكل وبآخر على بنية تشكل الأسرة.

الهوية الاجتماعية السياسة:

دراسات كثيرة وأشهر من كتب في ذلك ثلاثة كتّاب منهم إدوارد شيلز عنوان كتابه أزمة المثقفين العرب.

تامر الحوراني عنوان كتابه أزمة التكنولوجية العربية.

إدوارد سعيد عنوان كتابه تشكيل الهوية الاجتماعية والسياسية للمواطن.

إدوارد شيلز: تحدث فيه عن اختلاط المفاهيم الاجتماعية والفكرية والإيدولوجية ولذلك نجد بعض الأفكار ليست واضحة تمتاز بالضبابية فالأقطار العربية كانت منذ أن انقسم العالم إلى معسكرين لم تتبنّ أيدولوجية واضحة ولغاية السنوات الأخيرة لم يوجد فكر اجتماعي سياسي واضح.

تامر الحوراني: أكد على سوء استخدام التكنولوجيا أو عدم استخدام التكنولوجيا وتطورها تمشياً مع طبيعة المستجدات.

إدوارد سعيد: تارة تكون الأفكار العائلية تمتاز بالولاء للعائلة وبنفس الوقت تمتاز بالحزب السياسي – فهنا اختلطت الأمور فلا تُعرف لنا هوية سياسية محددة ولا نحن قبليين أو عشائريين نميل للعائلة.

ولهذا لا بد لنا من تحديد هوية اجتماعية سياسية واضحة المعالم وهذا ما أشار إليه إدوارد سعيد إلى ثلاث نقاط:

1- لا بد من إعادة النظر في العملية الاجتماعية التي تتم داخل الأسرة.

2- لا بد لنا من تثقيف الناس من خلال المؤسسات التربوية الاجتماعية.

3- لا بد من إعادة سياسات الحكومات وتوجيهها نحو الأسس السليمة.

ومن خلال عرض ما سبق نجد بأن المقالات السابقة قد ركزت على السلطة الاجتماعية عن الأسرة والتي تنعكس على سلوك الأفراد واتجاهاتهم نحو الآخرين، كما أن هذه المقالات تحدثت بصورة وبأخرى عن مشكلة التعليم والتلقين وهذا ما جاء به شرابي في كتابه في مقدمات في المجتمع العربي، كما تحدثت مقالة الحوراني عن أزمة التكنولوجيا في الوطن العربي بشكل خاص والعالم الثالث بشكل عام، كما تحدثت مقالة إدوارد سعيد عن أزمة الهوية الاجتماعية السياسية في بعض المجتمعات العربية.

من خلال عرض ما سبق لا بد أن نصل إلى عدة توصيات من أهمها:

أ- إعادة النظر في عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة، وهذا يتم عن طريق تثقيف الأبوين، عن طريق فتح المراكز التي تُعنى بذلك وأن تثقيف الوالدين بتوجيههما نحو تربية أبنائهم يُعد من الأمور الأساسية في إيجاد تنشئة اجتماعية سليمة، خالية من الأخطاء.

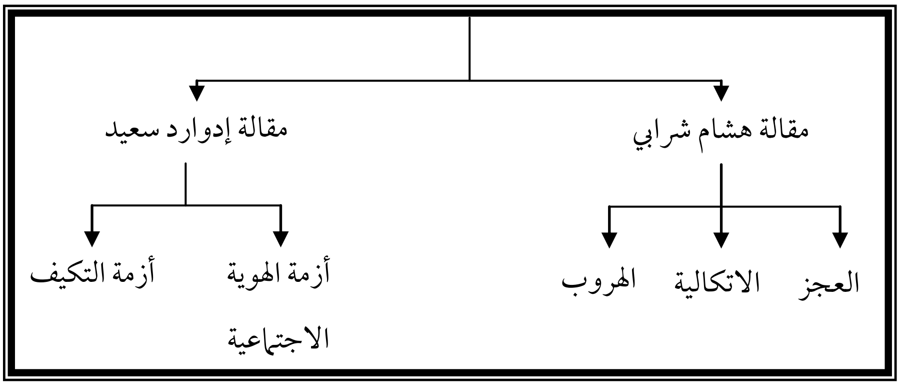
ب- كما لا بد من عملية تثقيف الشباب حول الوضع الاجتماعي، وهذا يتم عن طريق افتتاح المراكز الثقافية، التي من شأنها أن تجعل الشاب قادراً على فهم ما يحيط به بشكل أكثر وعياً.

ج- لا بد من إعادة النظر في بعض المناهج المدرسية التي فيها نوع من الصم والحفظ وجعل هذه المناهج قائمة على الاستكشاف المتمثل بالاستقراء والاستنباط المنطقي، وهذا يتماشى مع مستوى التعليم الحديث.

د- يجب أن نقلل من السنوات المدرسية، بل يجب توسيع هذه المرحلة والتركيز على اهتمامات الطالب، وهذا بدوره يؤدي إلى تفعيل دور الطالب والتركيز عليه. وجعله قادراً على أن يتوافق مع الآخرين بشكل صحيح.

خاتمة:

تم التطرق في هذه الوحدة إلى تحليل بعض الآراء والاتجاهات الاجتماعية الثقافية التربوية، التي وردت في بعض المقالات لبعض الباحثين والكُتاب في هذا المجال، حيث تم التحدث عن قضايا اجتماعية ممثلاً ذلك بالعجز والاتكالية وهذا ما ورد في مقالات هشام شرابي، وعن أزمة الهوية الاجتماعية التي تحدث عنها (إدوارد سعيد وغيرهم)، والنموذج الآتي يوضح ذلك.



المراجع

1- القرآن الكريم.

2- إنجيل متى.

3- اتحاد الجامعات العربية، **دراسة في المجتمع العربي،** عمان، 1985.

4- أبو زيد (أحمد)، **البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع،** الطبعة الأولى: القاهرة، دار المعارف، 1986.

5- أبو العلا (عواطف)، **التربية السياسية،** ودور التربية الرياضية، الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة، 1987.

6- ابن خلدون (عبد الرحمن)، **مقدمة ابن خلدون،** بيروت: دار العلم للملايين، 1978.

7- بدوي (السيد)، **مبادئ علم الاجتماع،** الطبعة الثانية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1986.

8- بوتومورث (ث)، **تمهيد في علم الاجتماع،** ترجمة أحمد علي، القاهرة: دار المعارف، 1981.

9- الجوهري (عبد الهادي)، **أصول علم الاجتماع،** الطبعة الأولى – القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1986.

10- النيجيجي (محمد لبيب)، **الأسس الاجتماعية للتربية،** الطبعة الثانية، بيروت، 1986.

11- الحسن (إحسان)، **المدخل لعلم الاجتماع،** بيروت، دار الطليعة، 1981.

12- الحسيني (السيد)، **مفاهيم علم الاجتماع،** الطبعة الأولى، قطر، دار قطرى، 1985.

13- الحوراني (تامر)، **أزمة التكنولوجيا في الوطن العربي،** الطبعة الأولى، نيويورك، 1986.

14- الخولي (سناء)، **المدخل إلى علم الاجتماع،** الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1986.

15- الخشاب (أحمد)، **علم الاجتماع التربوي،** الإرشاد الاجتماعي، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة.

16- الخشاب (مصطفى)، **دراسة المجتمع،** الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1977.

17- الدقس (محمد)، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق،** الطبعة الأولى، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1987.

18- الربابعة (أحمد)، **مقومات التنمية ومعوقاتها،** دراسة تطبيقية في الريف الأردني، عمان: مطابع الجامعة الأردنية، 1988.

19- زهران (حامد)، **علم النفس الاجتماعي،** الطبعة الخامسة، القاهرة، دار المعارف، 1986.

20- السراج (عبود)، **علم الإجرام،** وعلم العقاب، الطبعة الأولى، عمان، 1981.

21- سعيد (إدوارد)، **مقالة بعنوان الهوية الاجتماعية السياسية العربية،** نيويورك، 1998.

22- شرابي (هشام)، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي،** بيروت، الدار المتحدة للنشر والتوزيع، 1975.

23- الصقور (محمد محمود)، **التخطيط الإقليمي والتنمية في الريف، دراسة تطبيقية على الريف الأردني،** الطبعة الأولى، عمان، دار شقير وعكشة للنشر والتوزيع، 1986.

24- عبد الهادي (نبيل): **محاضرات في مساق التربية والمجتمع،** جامعة القدس 21/ 10/ 2000 – 26/ 2/ 2001.

25- عبيدات (سليمان)، **دراسة في عادات وتقاليد المجتمع الأردني،** الطبعة الأولى، طرابلس (لبنان)، مؤسسة مصري للتوزيع، 1986.

26- العشري (حسين)، **التنمية الاقتصادية،** بيروت، 1979.

27- عيوش (ذياب)، **النظرية الاجتماعية المحدثة، نظريات في التوازن والصراع،** الطبعة الأولى، القدس، مطبعة دار الأيتام الإسلامية، 1982.

28- عثمان (إبراهيم)، النوري قيس، **التغير الاجتماعي، برنامج التنمية الاجتماعية والأسرية،** جامعة القدس المفتوحة، 1993.

29- العصرة (منير)، **انحراف الأحداث ومشكلة العوامل،** الطبعة الأولى، القاهرة 1986.

30- الفوال (صلاح)، **علم الاجتماع، المفهوم والموضوع والمنهج،** القاهرة، دار الفكر العربي، 1982.

- كناعنة (شريف)، **التغير والاستمرارية: دراسات في تأثير الاحتلال على المجتمع الفلسطيني،** الطبعة الأولى، القدس: جمعية الدراسات العربية، 1983.

- كناعنة (شريف)، **التغير الاجتماعي والتوافق النفسي عند السكان العرب في إسرائيل** بيرزيت: مركز الوثائق، جامعة بيرزيت، 1978.

- لطفي (عبد الحميد)، **علم الاجتماع،** الطبعة التاسعة، القاهرة، دار المعارف 1982.

31- مجد الدين (خيري)، **العلاقات الاجتماعية في بعض الأسر النووية الأردنية،** الطبعة الأولى، عمان، جمعية عمال المطابع التعاونية، 1985.

32- محمد (عبد الباسط)، **أصول البحث الاجتماعي،** الطبعة السادسة، القاهرة، مكتبة وهبة، 1977.

33- ناصر (إبراهيم)، ملحس (دلال)، **علم الاجتماع التربوي،** الطبعة الأولى، عمان، جمعية عمال المطابع التعاونية، 1984.

34- ناصر (إبراهيم)، **مقدمة في التربية،** الطبعة الثامنة، عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية، 1996.

35- نيقولا تماشيف، **نظرية علم الاجتماع،** ترجمة محمد عودة، الطبعة الأولى، القاهرة، 1972.

36- Crown RA, **Sociology of Education** Mmerdith Publishing 1965.
37- Melven Tuman, **Social Stratification,** First edition, New York 1978.
38- Robort (S) **Explaining Male Demography in Jordan** 1987.
39- Robert (A Levine), **Culture and Personality contemporg** third edition, New Jersey.
40- Willim God, **The Scurcureal families,** first edition, 1970.